الاثنين 13 كانون الثاني 2020
العدد 3953 السنة الرابعة عشرة
lundi 13 Janvier 2020 no 3953 14ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
الودائع «مش مضمونة»؟

- الضمان يشتري الدولار لحماية التعويضات
- **شربل قرداحي** لا صلاحيات استثنائية لأحد
- **جورج سالم** لا حاجة إلى وصفات خارجية

عقوبات أميركية متوقعة على رجال أعمال ومصرفيين وسياسيين بتهمة الفساد

سلامة لا يخجل: سلطة مطلقة أو لا ودائع [8]

نصر الله للأميركيين
لا أمان لكم بيننا
[7 ـ 2]

اعلن نصر الله امس ان على الاميركيين ان يخرجوا جنودهم وضباطهم وبوارجهم ويرحلوا من المنطقة ولا حل آخر «الا بالرحيل افقياً بعدما جاؤوا عمودياً» (هيثم الموسوي)

قضية

الأسعار «بالأرض»
الحشيشة ضحية المصارف أيضاً!

11

عمان

ما بعد قابوس
استمرار الجفاء مع «الأشقاء»

18

سوريا

هدنة إدلب
هشاشة لا تمنع الاستثمار

19

على الغلاف

خروجهم مسألة وقت

نصر الله للأميركيين: لا أمان لكم بيننا

أكد الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، أن الشهيد الفريق قاسم سليماني «كان شريكاً كاملاً في تحرير لبنان في 25 أيار عام 2000»، مشيراً إلى أن «مجموع الحقائق التي تقال اليوم هي لأن سليماني لم يكن يُمثل شخصه، إنما يمثل هذه الثورة والنظام المبارك والقيادة الحكيمة، وكان خير ممثل ورسول وحامل لرايتها إلى شعوبنا ودولنا وحركات المقاومة». وفي ذكرى مرور أسبوع على استشهاد الفريق سليماني والقائد أبو مهدي المهندس ورفاقهما، سرد السيد نصر الله فصولاً من علاقة قائد «قوة القدس» في الحرس الثوري الإيراني بالمقاومة، لافتاً إلى أن «معرفة الحاج

> **الإدارة الأميركية ستدفع الثمن غالياً، وهذه الجريمة لن تمرّ ولن تُنسى**

قاسم بدأت عام 1998 عندما تولى قيادة قوة القدس بالحرس، وعندما تحمّل المسؤولية بادر بالمجيء إلى لبنان، وبسرعة استطاع أن يؤسس مع قيادة الحزب والمجاهدين علاقة مختلفة ومميزة ومتينة حتى شهادته». وأضاف إن «الحاج قاسم جاء إلى الضاحية الجنوبية في حرب تموز، وظلّ إلى جانب المقاومة كلّ أيام الحرب في غرفة العمليات رغم الخطر الشديد وتحت القصف، وصولاً إلى نهاية الحرب حيث أخبرناه أننا بحاجة إلى مبالغ كبيرة من أجل التعويض على الناس وهو آمَن هذا الدعم». وشدد على أن «كلّ ما تملكه المقاومة اليوم من قوة ردع وإمكانات وخبرات وتطوير باتت تهديداً وجودياً لإسرائيل هو بسبب إيران وقيادة الإمام الخامنئي والحاج قاسم سليماني».

وأشار إلى أن «الشهيد سليماني كان حاضراً بشخصه في المعركة مع تنظيم داعش التي دفعت الأخطار عن لبنان واللبنانيين، والتي لم تكن معركة في السلسلة الشرقية أو في جرود عرسال بل كانت معركة واحدة ممتدّة من السلسلة الشرقية إلى البادية وشرقي الفرات ودير الزور»، متابعاً أن «البعض عندما ينظر إلى المعركة في السلسلة الشرقية وجرود عرسال يحاول أن يُسخّف كلّ الإنجازات الكبيرة». وجزم بأن «الشهيد سليماني لم يُمنّن المقاومة بما قدّمه، ولم يطلب منها شيئاً له ولا لإيران»، مستدركاً بأنه «في يوم من الأيام طلب منّا قادة عمليات من أجل الدفاع عن الشعب العراقي في بداية محنة داعش»، معتبراً أن «على شعوب المنطقة ودولها أن تشكر الحشد الشعبي وقادته والحاج أبو مهدي المهندس والحاج قاسم سليماني لأنهم دافعوا عنها».

ونوّه السيد نصر الله بمشاهد تشييع الشهداء في العراق ودلالاتها وتأثيرها في إعادة استنهاض العراق في مواجهة ما يُحضّر له، وأيضاً بالتشييع العظيم في إيران حيث كان هناك «حشد هائل لا مثيل له في التاريخ بعد تشييع الإمام الخميني»، واصفاً ذلك بـ«الرسالة العظيمة جداً». كما تطرّق إلى التشييع في الأهواز الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ خوزستان، معتبراً إياه «رسالة في وجه بعض الأنظمة الخليجية التي تسعى للفتن» من بوابة هذه المنطقة وخلص إلى أن «مشهد التشييع في المدن الإيرانية أرعب الرئيس الأميركي دونالد ترامب وإدارته».

وجدّد السيد نصر الله موقفه في شأن الردّ أو القصاص العادل، موضحاً أن «الرد على الجريمة الأميركية ليس عملية واحدة، وإنما هو مسار طويل يجب أن يفضي إلى إخراج وجودهم العسكري من منطقة غرب آسيا»، مضيفاً إن «ما حصل في قاعدة عين الأسد الأميركية في العراق هو صفعة أولى وخطوة قوية ومزلزلة على طريق طويل للردّ على الجريمة الأميركية». وأشار إلى أن «الصواريخ وصلت إلى قلب القاعدة وأصابت أهدافها»، وأنه «عندما بدأ الإعلام الأميركي والعربي يقول إنه ليس هناك قتلى وجرحى ويسخّف الضربة، عرفنا أن ترامب لن يذهب إلى حرب». ولفت إلى أن «الضربة كشفت عن حقيقة القدرة العسكرية الإيرانية، حيث نُفّذت بصورايخ إيرانية الصنع وبخبرات إيرانية، كما أنها تعني أن كلّ قواعد أميركا في المنطقة تحت مرمى الصواريخ الإيرانية، رغم عدم استخدام القوات الإيرانية الصواريخ الأكثر دقة»، متابعاً أن الضربة هي أيضاً «رسالة لإسرائيل التي يجب عليها أن تأخذ التهديدات الإيرانية بجدية». واعتبر أن «ضربة عين الأسد كسرت هيبة أميركا، وانتصَبَ جنودها ووقفوا على رجل ونصف»، وأن ذهاب ترامب إلى العقوبات من دون الردّ هو بسبب القوة الإيرانية.

وإذ رأى أن «الساحة الثانية الأكثر أولوية والمعنية بالردّ هي الساحة العراقية حيث ارتكبت أميركا جريمتها، ولأنها استهدفت قائداً عراقياً»، فقد أكد أنه «في حال عدم خروج الأميركي من العراق، فإن الشعب العراقي وفصائل المقاومة هم من يقررون كيف يتم التعامل مع قوات الاحتلال». كما أكد أن «على الأميركيين في الأيام والأسابيع والشهور المقبلة أن يخرجوا جنودهم وضباطهم وبوارجهم وأن يرحلوا من المنطقة، وأنه ليس هناك حل آخر إلا بالرحيل أفقياً بعدما جاؤوا عمودياً»، مشدداً على أن «مسألة خروج الأميركيين مجرد وقت».

وختم السيد نصر الله كلامه بالقول إن «الإدارة الأميركية ستدفع الثمن غالياً، وإن هذه الجريمة لن تمرّ ولن تُنسى»، مضيفاً: «هم يقولون إن العالم بعد سليماني أكثر أماناً، ونحن نقول لهم إنهم سيكتشفون خطأهم بالدم، وإن العالم بعد استشهاد سليماني سيكون مختلفاً ولا مكان فيه للمستبدين».

(الأخبار)

الشهيد سليماني كان حاضرا بشخصه في معارك السلسلة الشرقية وجرود عرسال (هيثم الموسوي)

ابراهيم الأمين

ماذا يعني الإعلان الرسمي عن بدء معركة التحرير الكبرى؟

ذات مرة، تحدث الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله عن الوضع في المنطقة، مشيراً بوضوح إلى أنه يتحدث باسم محور المقاومة. قال، على طريقته، إنه يعرف مواقف العواصم والقوى «واعتبروني ناطقاً» باسم هذا المحور. وحقيقة الأمر أن السيد نصر الله يعرف أن العالم كله، من دون استثناء، يتعامل مع ما يقوله على أنه تعبير عن الموقف المشترك لكل من في محور المقاومة. ولا يعود ذلك فقط إلى صدقيّته العالية لدى الجمهور وإلى أنه قائد واحدة من أقوى مجموعات المقاومة في العالم، بل لكونه أفضل من يعبّر عن عقل هذا المحور. فهو يعرف جيداً بلاد الشام. وتعرّف جيداً إلى عقل فلسطين، وفوق ذلك، يعرف جيداً العقل الإيراني. فكيف إذا أضفنا الى كل ما سبق، أن الرجل شريك أساسي في حلقة القرار الأولى على صعيد

> **يجب التعامل مع خطاب السيد نصر الله على انه إشهار من جانب فريق المقاومة لبرنامج عمله في المرحلة المقبلة**

المحور. ومن دون أن يزعل أحد، ومن دون التواضع غير المناسب في هذه اللحظة، يعرف الجميع أن للسيد نصر الله موقعاً يوازي مواقع رؤساء دول وقادة في هذا الإقليم.

هذا التقديم ليس للمدح برجل يحتاج، في هذه الأيام، الى من يشور عليه لا الى من يُسمعه القصائد. وهدفه مساعدة مريدي محور المقاومة وأصدقائه وأعدائه على فهم طبيعة التحدي الذي نقبل عليه جميعاً. هو تقديم يهدف الى القول، صراحة، إن ما تحدّث عنه السيد نصر الله الأسبوع الماضي، وعاد وكرره أمس حيال التحدي الراهن، إنما يمثل الوجهة الفعلية لقيادة المحور وقواه. وهي وجهة دخلت حيّز التنفيذ العملاني في كل منطقتنا، وعنوانها الأوحد: كنس الاحتلال الأميركي! طبعاً، لم يكن السيد نصر الله ليعرض برنامج العمل على هذا العنوان. ولا هو في وارد تقديم تقدير أولي أو متوسط للمرحلة المقبلة من العمل. كما أنه ليس ملزماً تقديم أي شروحات تفيد العدو الاميركي في هذه المعركة. لكن ما كان يجب أن يقوله يستهدف إبلاغ من يهمه الأمر، من أنصار المقاومة أو من أعداء أميركا، بأن الفرصة عادت لتكون كاملة لمن يريد الانخراط في معركة كنس الوجود الأميركي من بلادنا، ليس بوصفه احتلالاً عسكرياً فقط، بل لكونه يمثل عنوان القهر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأمني والعسكري في بلادنا. وكون الولايات المتحدة تمثل، اليوم، مركز الشر في مواجهة طموحات شعوبنا نحو التحرر من التبعية وبناء مستقبلها كما تريده هي لا كما يراد له أن يكون. وبالتالي، فإن ما كان يفترض بالسيد قوله، كواحد من ممثلي القرار وكناطق باسم المحور ورفيق الشهداء من كبارهم الى صغارهم، هو الإعلان صراحة، ورفع الستارة، معلناً افتتاح مرحلة جديدة من المقاومة الشاملة ضد الوجود الأميركي في المنطقة. وهي مقاومة لا يمكن لحكومة أو حدود أو هوية كيانية الحدّ من قدراتها أو ضبطها. ولا يمكن لأي إنسان، بالمطلق، أن يقرر أنها مقبولة أو لا. ومن لا يريد مقاومة الاحتلال الأميركي، بحجة أنه غير قادر أو مستفيد أو غير متضرر، فهو، بالنسبة إلينا، شريك لهذا الاحتلال في سرقة ثرواتنا، وعميل مسهّل لبقاء الاحتلال.

الأهم في هذه النقطة هو البحث الذي سينطلق ـ وقد انطلق منذ مدة غير قصيرة ـ حول الأولويات، وخصوصاً عند المتفكّرين والمعتاشين على فتات ممثلي النهب العالمي، من «يسار جورج سوروس» الى «كتبة تميم آل ثاني»، وصولاً الى «مرتزقة آل سعود وآل نهيان». ويمثل هؤلاء جيشاً ممن قرروا، عن وعي أو عن هبل، الانضمام طوعاً الى جبهة لا مشترك بين كل العاملين فيها سوى العداء لمحور المقاومة، والتي لا يظهر الغرب الاستعماري وإسرائيل، ولا الجماعات التفكيرية، أي خشية منها ومن نشاطها على كل المستويات. فلا يلاحق عناصر هذا الجيش، ويسافرون الى كل العالم، وحساباتهم تتوسع وتتنفع في مصارف العالم، وهم ضيوف على موائد القتلة من أصحاب الياقات البيض. وهؤلاء لن ينطقوا يوماً بعبارة أو كلمة تؤذي العدو الأميركي أو حلفاءه في المنطقة. حتى إسرائيل لم تعد تضعهم في برامج عملها. ولا تبذل استخباراتها أي جهد من باب الخشية منهم، بل هي لا تفكر حتى في تجنيدهم مخبرين طالما أنهم يفيدون أكثر في ما يقومون به.

كل هؤلاء، بدأوا وسيكثفون نشاطهم الفكري والسياسي والإعلامي والأكاديمي، في خدمة فكرة واحدة تقول: إن مصائب بلادنا ناجمة عن القوى البارزة عندنا. وإنّ تخلّفنا هو بسبب معارضتنا للغرب الاستعماري، وإن تراجع النموّ في اقتصادنا سببه عدم الالتحاق بالعالم الحر. وإن القمع سببه ثقافة الموت، والتخلّف الاجتماعي سببه العادات والثقافات البالية... هؤلاء يريدون إقناع الجمهور بكل ذلك، على طريقة حراكات العواصم العربية برعاية المنظمات غير الحكومية، والتي يصادف ـ فقط يصادف ـ أنها ممولّة من أشخاص وجهات ومراكز تعمل وتعيش تحت سلطة الغرب الاستعماري..

لكن العنوان الأخطر هو أن بعضهم، الذي لا يهمّ إن شتم أميركا ورئيسها طالما لا يفعل أكثر من ذلك، سيقولون إن الأولوية اليوم هي لتأمين الاستقرار، وإن ذلك يكون من خلال التصرف بواقعية والتعامل مع الوقائع العالمية، وإن الغرب مستعد لمساعدة شعوبنا في الارتقاء والازدهار إن أسقطنا من فكرنا وعقلنا فكرة التحرر الكامل، ليس من احتلاله العسكري فحسب، بل من التبعية الكاملة لمؤسساته الاقتصادية والثقافية والإعلامية وأدوات حياته اليومية.

ولأن المواجهة المفتوحة لا تحتمل الحلول الوسط، ولأن الحرب التي دخلناها لا رحمة فيها للعدو ولا لعملائه، ولأن العدو نفسه سيكشف يوماً بعد يوم عن أبشع صوره كوحش متكامل، فإن الأفضل للجميع أن لا يكذب بعضهم على بعض. وفي هذا السياق، يجب التعامل مع خطاب السيد نصر الله على أنه إشهار من جانب فريق المقاومة لبرنامج عمله في المرحلة المقبلة. وهو إشهار تقرر عن وعي وسابق تصور وتصميم، وسياقه عدم المناورة والكذب على الناس.. لذلك، يفترض بخصوم المقاومة، من الأغبياء أو من العملاء، التصرف على هذا الأساس... أما حكاية القرار المستقل والحدود الكيانية، فهي ألعاب تسلية تنفع لأطفال من «مدارس المراهقين للحراك الاجتماعي»...

مرة جديدة، إنها الحرب!

إيران... تشويش وتدخّل غربي وحرب شائعات

في وقت تحوّلت فيه طهران إلى مقصد للمعزّين، ولحملة الرسائل بشأن المرحلة الأمنية والسياسية الجديدة في الإقليم، تخوض إيران معركة الحفاظ على إنجازها العسكري والأمني، المتمثّل في الردّ على اغتيال الجنرال قاسم سليماني ورفاقه، بسابقة ضرب قاعدتين أميركيتين، في ظل تصدّر تبعات إسقاط الطائرة الأوكرانية للمشهد. الضربة الإيرانية لا تزال محطّ أنظار المراقبين، سواء من أصدقاء طهران في محور المقاومة أو أعدائها في الكيان الإسرائيلي. وفضلاً عن القراءات حول ما كشفته الضربة الصاروخية من قدرات إيرانية، وما أرسته من توازنات ولا سيما لجهة نجاح القصف الصاروخي وإصابته الأهداف النقطوية وحجم الدمار وطبيعته، فإن جانباً ممّا أفاد به الحرس الثوري غداة الهجوم لم يأخذ حيّزاً من المتابعة، وهو ما عاد وتم تسليط الأضواء عليه. إذ كان قائد القوة الجوفضائية التابعة للحرس الثوري، العميد علي حاجي زاده، قد كشف أنه إثر الغارة الصاروخية التي شنّت القوات الإيرانية هجوماً إلكترونياً استمر قرابة 15 دقيقة، تم بموجبه إخراج 8 طائرات مسيّرة من طراز (9-MQ» عن السيطرة الأميركية وقطع رابط الاتصال وإرسال الصور، والتي كان هدف تحليقها فوق قاعدة «عين الأسد» في العراق معاينة أضرار الهجوم.

ونقلت وسائل الإعلام الإيرانية، أمس، عن قائد «الحرس الثوري» ومن جهة أخرى، كان تنفيذ المعركة للحيلولة دون وقوع حرب كبرى». وأضاف: «لم يكن هدفنا تحقيق أضرار بشرية، لأنه لا أهمية لها... ففي هذه القاعدة، كانت تستقر أنواع أن الطائرات الأميركية اضطرت إلى الهبوط. ووصف ما جرى بأنه معركة «استخبارية تكنولوجية تقنية» تغلّبت فيها إيران «استراتيجياً وتكتيكياً»، رغم أن الأميركيين كانوا سبّبوا أنه ليلة العمليات كان من المقرر قصف قاعدة التاجي، إلا أن قرب القاعدة من المدنيين في بغداد وإجراءات أميركية نقل بموجبها طيران ومعدات إلى «عين الأسد» دفع إلى اختيار الأخيرة التي تبعد 160 كلم عن بغداد. وعن أسباب سرعة الرد، قال: «كنّا من جهة تحت الضغط لسرعة الرد من أجل الانتقام (...) الموجهة حسين سلامي، تقديمه شرحاً أمام البرلمان بشأن ظروف العمليات والأحداث الأخيرة في جلسة غير علنية. أكد اللواء سلامي المعلومات عن الهجوم الإلكتروني، مشيراً إلى المروحيات والطائرات المسيّرة، فضلاً عن مقر القيادة والسيطرة وكانت المنشآت تضم العديد من المعدات». وتابع: «أثبتنا قوتنا ونديّتنا، كما أننا كسرنا الاعتبار العالمي لأميركا... الدمار المادي الذي التحقناه بالقواعد الأميركية كان فقط من أجل أن نقول إننا على قدر من التفوّق بحيث إننا قادرون على استهداف أي نقطة».

هذه التفاصيل وغيرها، ورغم حضورها لدى من يعنيهم الأمر من كل الأطراف الإقليمية والدولية وتكشّف فصولها تباعاً، إلا أن كارثة الطائرة الأوكرانية طغت على المشهد الإيراني، وهو ما دفع قائد «الحرس» اللواء حسين سلامي، إلى القول: «غبار الحادثة المؤلمة لسقوط الطائرة الأوكرانية لم يسمح بالتعرّف إلى أبعاد هذا النصر العظيم الباهر»، مضيفاً إنه «يمكن الحديث لاحقاً بهذا الشأن بشكل أكثر دقة». وبرغم اعتراف الحرس الثوري بالمسؤولية عن خطأ بشري أدى إلى الاعتقاد بأن الطائرة هي صاروخ من نوع كروز في رد أميركي على قصف «عين الأسد» (ما تسبب بإسقاط الطائرة المدنية ومصرع ركابها الـ 176)، فإن

> **سلامي: ما جرى معركة استخبارية تكنولوجية تغلّبت فيها إيران استراتيجياً وتكتيكياً**

مشاعر الغضب والحزن سيطرت على الإيرانيين، قادة وشعباً، بموازاة محاولات أميركية وبريطانية حثيثة لاستغلال المأساة، عبر دعم احتجاجات شهدتها العاصمة طهران وأماكن أخرى، وشارك فيها العشرات بحسب وكالات أنباء أجنبية، بينما طالبت باستقالة ومحاكمة المسؤولين عن الحادثة، وأطلق البعض فيها شعارات مناهضة للنظام. وإذ احتدم النقاش الداخلي في الجمهورية الإسلامية حول التأخير في الإقرار بالمسؤولية عن الحادثة، أكد المسؤولون أن التأخير جرى لأسباب تقنية تتعلّق بالتحقيق الأولي. وتواصل السلطات الإيرانية متابعة قضية الطائرة مع السلطات الأوكرانية والكندية، بموازاة التحقيق الداخلي للنظر في المسؤوليات. في الأثناء، أرتفعت حدّة الحرب النفسية على طهران، مع شائعات باستقالات كبار المسؤولين تم نفيها، وتصريحات أميركية قادها دونالد ترامب. إذ غرّد الأخير: «أقول لقادة إيران: لا تقتلوا متظاهريكم. الاف الأشخاص قتلوا أو سجنوا أصلاً من جانبكم. العالم والأهم الولايات المتحدة، تراقبكم». في المقابل، تظاهر العشرات مطالبين بإغلاق السفارة البريطانية في طهران، إثر توقيف السفير البريطاني روب ماكير، لمدة 15 دقيقة، بتهمة المشاركة في احتجاجات إسقاط الطائرة. وفيما قال ماكير إنه كان يقدّم العزاء لضحايا الطائرة وسمع شعارات، احتجّت طهران أمس رسمياً على تحرّكات السفير البريطاني الذي عدّ التوقيف غير قانوني. في غضون ذلك، نفى وزير الدفاع الأميركي مارك أسبر، معلومات بشأن مخططات إيرانية لتفجير 4 سفارات، في موقف يناقض مزاعم أدلى بها ترامب حول نيات الجنرال سليماني. وقال أسبر إن بلاده مستعدة لمحاورة إيران «بدون شروط مسبقة، حول مسار جديد وسلسلة تدابير تجعل من إيران بلداً طبيعياً أكثر».

في الأثناء، لا تزال طهران محجّة الوفود الخارجية المعزية أو حاملة الرسائل، ولا سيما من دول الجوار. وأبرز هؤلاء أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، الذي التقى كلاً من الرئيس حسن روحاني والمرشد علي خامنئي. زيارة كانت لافتة في توقيتها لناحية ما تمر به طهران، من جهة، ووفاة سلطان عمان، الوسيط الأول بين طهران وواشنطن، بجانب كونها تجرى للمرة الأولى، من جهة ثانية. وفيما لم يفصح الجانبان عمّا إذا كان الأمير القطري حاملاً رسائل أميركية، ركّزت تصريحات الجانبين على رفع التبادل التجاري والحوار وخفض التصعيد لحل أزمات المنطقة. وقال خامنئي في اللقاء: «السبب في التطورات العنيفة في منطقتنا هو الوجود الذي يتسبب بالفساد لأميركا وحماعاتها». مضيفاً: «يجب توسيع نطاق العلاقات الإيرانية ـ القطرية، بالطبع أولئك الموجودون في تلك المنطقة في الطرف الآخر من العالم لا يحبّذون علاقات أكثر قرباً بين دول المنطقة، هذا ليس شأنهم ولن تقبل دول المنطقة هيمنتهم وتدخلهم».

(الأخبار)

أوجيرو
من عدنا

استدراج عروض
لإدارة وتشغيل كافتيريا مركز بئر حسن لزوم هيئة اوجيرو

تدعو هيئة أوجيرو الشركات المتخصصة إلى تقديم عروض بالظرف المختوم وذلك لإدارة وتشغيل كافتيريا مركز بئر حسن لزوم هيئة اوجيرو .

يمكن الحصول على دفتر الشروط الخاصة بذلك من مركز أوجيرو الرئيسي في بئر حسن ـ مقابل المدينة الرياضية ، الطابق الأول ـ الغرفة ١١٨ اعتباراً من نهار الأثنين الواقع فيه ٢٠٢٠/١/١٣ وذلك خلال الدوام الرسمي، على أن يكون آخر موعد لقبول العروض الساعة الثانية عشرة من نهار الأثنين الواقع فيه ٢٠٢٠/١/٢٧.

تجري جلسة فض العروض الساعة العاشرة صباحاً من نهار الثلاثاء الواقع فيه ٢٠٢٠/١/٢٨.

ملاحظة: تقدم العروض لدى أمانة سر الهيئة في الطابق الثاني ـ الغرفة رقم ٢١٩.

على الغلاف

إشهار الأسلحة التقليدية بوجه مطلب الانسحاب

حلفاء أميركا يتكتّلون

نور أيوب

واضحاً كان الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، في تحذيره من الأسلحة الأميركية التقليدية: التهويل بالعقوبات، وورقة التقسيم، والفتنة. أسلحة بدأت واشنطن إشهارها، دونما خجل، لمواجهة مطالبة العراقيين بانسحاب الأميركيين من أراضيهم، والتي اتخذت مساراً قانونياً مع تبنّي البرلمان قراراً يلزم الحكومة المستقيلة، برئاسة عادل عبد المهدي، بجدولة انسحاب تلك القوات من البلاد. وفي إطار التحذيرات المشار

> **نيجيرفان برزاني: الوقت ليس مناسباً لانسحاب «قوات التحالف الدولي»**

إليها، بدا لافتاً أن السيد نصر الله هاجم، علناً، زعيم «الحزب الديموقراطي الكردستاني» مسعود برزاني، صاحب القرار الأفصل في «إقليم كردستان»، في ما يبدو أن مردّه انصياع الأخير للضغوط الأميركية، وتهويل واشنطن بعودة تنظيم «داعش» لحظة انسحاب قواتها من العراق. نصر الله دعا برزاني إلى «ردّ جميل» قائد «قوة القدس» في الحرس الثوري الإيراني الشهيد قاسم سليماني، والوقوف إلى جانب بقية القوى العراقية في معركة إخراج الاحتلال. ويأتي هذا الموقف في أعقاب زيارة «فاشلة» لعبد المهدي إلى أربيل، حاول خلالها انتزاع موقف «كردي» برفض أيّ تواجد عسكري أجنبي، لمنح القرار البرلماني صبغة وطنية، خصوصاً وأن الولايات المتحدة تحاول تصوير الموضوع على أنه «قضية شيعة إيران» بعد مقاطعة القوى «السنّية والكردية» للجلسة البرلمانية التي أقرّت قانون طرد الأميركيين. لكن موقف القوى الكردية - سواءً في أربيل أو السليمانية - لم يختلف في السرّ عمّا كان في العلن: رفض انسحاب القوات الأميركية، والاستعداد لاستقبالها إن قرّرت الإدارة الأميركية إعادة التموضع في المحافظات الشمالية والغربية، بشغل قواعد موجودة، أو إنشاء أخرى جديدة.

هكذا، وعلى الرغم من كلّ الخيبات التي منيوا بها على أيدي أصدقائهم الأميركيين خلال السنوات الماضية، يُقدّم الأكراد «خوفهم» التقليدي من شركائهم العراقيين على أيّ اعتبار آخر، عازين الولايات المتحدة «ضمانة» وجودهم، على رغم أن الأخيرة رفضت تزكية خطوتهم الانفصالية في أيلول/ سبتمبر 2017، والتي أعقبتها خطوات «عقابية» أقدمت عليها بغداد، أسفرت عن خسارتهم المناطق المتنازع عليها مع الحكومة الاتحادية، ومناطق أخرى موازية لمحافظة الموصل سبق وأن «قدّمها» رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، لبرزاني، إثر اتفاق ثنائي بينهما عُقد قبيل إطلاق معارك «قادمون يا نينوى» صيف 2016. يتذرّع رئيس «الإقليم»، نيجيرفان برزاني، بأن «الوقت ليس مناسباً لانسحاب قوات التحالف الدولي (بقيادة واشنطن)»، رافضاً تحويل «الإقليم والعراق إلى ساحة حرب لحلّ الخلافات وحسم المواجهات». ويقول برزاني في مقابلة صحافية: «نعتقد أن الحرب ضدّ الإرهاب لم تنتهِ... التهديدات قائمة وجدّية، ولا يستطيع العراق التغلّب عليها بمفرده». هي إذاً ذرّاعة «داعش» مجدداً، والتي لا يفتأ الأميركيون ينصبونها عند كلّ استحقاق. ومن هنا، كانت دعوة السيد نصر الله،

أكد امين عام حزب الله أن «الشعب العراقي سيقرر كيف يتعاطى مع قوات الاحتلال، وفصائل المقاومة تعرف أيضاً»، (أ ف ب)

أربيل، إلى مراجعة مَن وقف إلى جانبها ودافع عنها. فـ«عندما كانت داعش على مقربة من أربيل، وكاد الإقليم أن يسقط، اتصل بازراني بكلّ أصدقائه لكنهم لم يعينوه... اتصل بسليماني فجاءه في اليوم الثاني، كان برزاني يرتجف من الخوف والهلع»، قال نصر الله، مضيفاً أن «الحضور السريع للحاج قاسم وللجمهورية الإسلامية هو الذي أبعد هذا الخطر عن كردستان، والذي لم يكن له مثيل في تاريخ المنطقة الكردية».

كذلك، أكد أمين عام حزب الله أن «الشعب العراقي سيقرر كيف يتعاطى مع قوات الاحتلال، وفصائل المقاومة تعرف أيضاً»، بعدما فتح استهداف الحرس الثوري قاعدة عين الأسد الجوية غربي العراق على مرحلة جديدة من مواجهة قوات الاحتلال. حتى الآن، ما من عملية رسمية، لكن مصادر الفصائل تؤكد أن «الردّ قادم... ولن يكون واحداً، إنما عمليات استنزاف متواصلة تدفع الأميركيين إلى الخروج من البلاد»، في تكرار لسيناريو 2003 - 2011، أي حقبة مقاومة الاحتلال. وفي هذا السياق، بدا لافتاً، أمس، استهداف قاعدة بلد الجوية في محافظة صلاح الدين، والتي يشغل الاحتلال جزءاً منها، بـ8 صواريخ («كاتيوشا»). هجومٌ أعرب وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، عن «غضبه» لوقوعه، داعياً الحكومة العراقية إلى «محاسبة المسؤولين عن ذلك». لم يتبنَّ أحد الهجوم، لكن هذا التطور - بمعزل عن المنفّذ - يحمل إشارة إلى أن العمل المقاوم قد فُعّل مجدّداً، علماً أن المرحلة الماضية لم تخلُ من عمليات استهداف مماثلة، كان الغرض منها إيصال رسائل محدّدة، فيما هو اليوم طرد الاحتلال.

ستحاول الإدارة الأميركية، وفق نصر الله، تعطيل «الموقف التاريخي للعراقيين»، وتحديداً البرلماني والمساعي الحكومية في تنفيذه، من خلال «اللعب على التناقضات الداخلية، والتهويل بالعقوبات ومصادرة الودائع العراقية في أميركا»، أي وضع العراقيين أمام خيارين: مصادرة أموالهم، أو السماح ببقاء الاحتلال ونهب النفط والخيرات. وفي هذا الإطار، ربط الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، انسحاب قواته بـ«دفع العراقيين المال مقابل ما أنشأناه في العراق»، قائلاً إن «لدينا الكثير من أموالهم. هناك 35 مليار دولار». تصريح يكشف أن ترامب يحاول سحب سياسة «البقرة الحلوب»، التي ينتهجها مع حلفائه الخليجيين، على تعامله مع العراق، على قاعدة أن الأخير «مدين» لبلاده بإزاحة النظام السابق بزعامة صدام حسين. كذلك، برز في كلام ترامب اللعب على التناقضات الداخلية، عندما قال إن «العراقيين علناً يريدون الانسحاب، أما في الجلسات الخاصة يريدون عكس ذلك».

والظاهر أن الرئيس الأميركي يقصد بحديثه ذاك مواقف القوى «الكردية» و«السنية». وفيما أعلنت الأولى موقفها بوضوح، لا تزال الثانية متذبذبة. في الأيام الماضية، شهدت الإمارات اجتماعاً ضمّ عدداً من القيادات «السُنّية»، أبرزهم رئيس البرلمان محمد الحلبوسي، وزعيم «حزب الحل» جمال الكربولي، ومحافظ صلاح الدين السابق النائب أحمد الجبوري، وسعد البزاز. ووفقاً للمعطيات المتوافرة، فإن القوى «السنية» تسعى إلى إعادة لملمة صفوفها، وتوحيد موقفها من الانسحاب الأميركي، وإبداء جاهزيتها لأن تكون محافظاتها الشمالية والغربية (نينوى والأنبار) - على غرار «الإقليم» - ميداناً لـ«إعادة التموضع» الأميركي، بُعيد انسحاب قوات الولايات المتحدة المحتمل من المحافظات الجنوبية والوسطى، ذات الغالبية «الشيعية». يأتي ذلك بالتزامن مع عودة الحديث عن تشكيل «الإقليم السني»، في سياق المحاولات الجارية لإدخال العراق في «صفقة القرن». وتنظر مصادر سياسية إلى تلك الاجتماعات، التي تحظى برعاية مباشرة من ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، بالكثير من الريبة، لبُعدها عن الضوء من جهة، والتكتّم على مخرجاتها من جهة أخرى.

معركة الشرق الأوسط بين السياسة والنار

حسن حيدر

حسم محور المقاومة خياره: إخراج القوات الأميركية من المنطقة. الطلقة الأولى كانت بالرسالة الصاروخية التي أصابت عدّة أهداف في دلالاتها. وبعيداً من كونها الصفعة العسكرية الأولى لواشنطن منذ عقود خَلَت، يبدو أن الرسالة اليالبستية سُمعت أصداؤها جيداً في دول الخليج العربية، ومفادها بأن الصواريخ الإيرانية قادرة على ضرب نقاط في المدى المتوسط، بما يجعل الشاطئ الغربي للخليج يستحيل ناراً بوجود الكمّ الكبير من النفط فيه. ومن هنا، تنتقل الرسالة اليالبستية إلى العدو الإسرائيلي، باستخدام صاروخ «فاتح 313». فإيران لديها لائحة طويلة من الصواريخ كان بالإمكان استخدامها في الهجوم، إلا أن اسم «فاتح» له وقع خاص على القيادة الأمنية والعسكرية لكيان العدو. إذ إن هذا الاسم يؤرّق البنى التحتية والقواعد العسكرية الصهيونية، ومنذ عام 2010 لا يكلّ المحللون الصهاينة عن تخصيص ذكره من بين الصواريخ «النقطوية» في تقاريرهم كافة، التي تشير إلى احتمالية امتلاك المقاومة في لبنان له، علماً بأنه موجود بيد القوات المسلحة السورية بصناعة سورية أيضاً، وهذا ما يشغل المحافل العسكرية الإسرائيلية لناحية القدرة التدميرية لهذه الصواريخ في أيّ استهداف باعتماد تكتيك «الإمطار الصاروخي». إذاً، الوجود الأميركي تحت مرمى النيران الإيرانية، فضلاً عن محور مسلّح صاروخياً وجاهز لشنّ ضربات دقيقة في حال استلزم الأمر خوض أيّ حرب شاملة.

موضوع إخراج القوات الأميركية من المنطقة يستوجب رسم خريطة طريق، وتقسيم هذه المنطقة إلى بقعتين سيكون العمل فيهما مختلفاً تماماً من نواحي التكتيك والتحرّك والأهداف. وهنا، لا بدّ من تقسيم الشرق الأوسط، أو منطقة غرب آسيا، إلى شطرين عبر خطّ عرضي يقسّمها افتراضياً إلى منطقة شمال الشرق الأوسط ومنطقة جنوب الشرق الأوسط. المنطقة الشمالية تشمل: إيران، العراق، سوريا، لبنان وفلسطين المحتلة، فيما المنطقة الجنوبية ستكون في المحيط الجغرافي لشبه الجزيرة العربية. إخراج القوات الأميركية يعني إخراج النفوذ العسكري الأميركي المؤثر في صناعة قرار المنطقة، بما يؤدي إلى متغيّرات جيوسياسية على صعيد الإقليم. وبالتالي، من السذاجة الاعتقاد بأن العملية تشبه عملية «كنس» للقوات الأميركية في غضون فترة زمنية محدّدة، بل الهدف إخراجها من مراكز صناعة القرار، وإجلاء معظم وجودها العسكري الذي يشكل تهديداً مباشراً لقوى محور المقاومة. وبالتالي،

> **إخراج القوات الأميركية يستوجب خريطة طريق وتقسيم المنطقة إلى بقعتين**

سيكون مسرح العمليات على الشقين الشمالي والجنوبي مختلفاً في التعاطي وأرضية العمل.

شمالاً، سيكون بمقدور محور المقاومة العمل بالسياسة أو بالنار؛ فالوجود الأميركي بات غير مشروع في العراق، وهو بالأساس قوة احتلال في سوريا، وهذا يعطي الحق لقوى المقاومة بالتعامل معه على أساس أنه قوة احتلال، وضربه بما يتناسب ودفعه إلى الخروج بتسوية أو بدونها، فيما الكيان الصهيوني سيُعتبر قاعدة أميركية غير بعيدة عن دائرة الاستهداف لإيلام الأميركي. وبالتالي، ستكون الساحة الشمالية عرضة لجولات من التضارب بين دون قفازات بين محور المقاومة والقوة العسكرية الأميركية. أما في القسم الجنوبي من الخطّ الافتراضي للشرق الأوسط، وخاصة منطقة شبه الجزيرة العربية بممالكها وإماراتها، فهذه الدول لا تريد خروج القوات الأميركية، ولا مصلحة لها في خروجها أبداً، بل ستتمسّك بوجودها حفاظاً على عروشها وحكمها. وهنا، يستلزم هذا الأمر العمل بإتقان وحذر بغية الإبقاء على باب الحوار مع الدول المذكورة مفتوحاً، وفصلها عن الالتزام مع الأميركي والتضييق عليه ليختار بنفسه الخروج من الخليج بفعل مضايقات مباشرة أو من تحت الطاولة من دون المساس بأمن الدول المشاطئة للخليج.

التعقيد في المنطقة الجنوبية للشرق الأوسط يفتح باباً أمام مواجهة قد تكون أطول مما سيكون عليه الحال في المنطقة الشمالية، إلا أن التجربة الإيرانية ربما تمثل نموذجاً للدول الحليفة لواشنطن. فهذه الممالك والإمارات كانت شاهد عيان على انهيار جبروت الشاه الإيراني المخلوع محمد رضا بهلوي، وكيف انقلبت إيران من أكبر قاعدة أميركية في الشرق الأوسط إلى أكبر بيئة معادية لواشنطن. وربما سيكون هذا السيناريو حاضراً بالفعل، ما يعني أن المتغيرات السياسية أيضاً قد تؤثر في إخراج الأميركي من المنطقة، الأمر الذي يعتمد على قوة هذه الشعوب وقدرتها على التغيير والتحرّك. قرار إخراج القوات الأميركية من المنطقة، والذي اتخذه محور المقاومة، سيستكمل رسم الاستراتيجيات الجديدة لمواجهة ذلك المستجد. وهو حتماً وضع خريطة طريق وتقديراً زمنياً للوصول إلى هدفه عبر اختيار الأساليب والميات العمل المناسبة للتعامل مع جولات الصراع المقبلة، والتي سيكون بعضها ذا مفعول على المدى القريب، فيما البعض الآخر سيكون التعامل معه على المستوى الأبعد لتحقيق الأهداف والغايات الموضوعة لإخراج أميركا من المنطقة.

واشنطن تهدّد العراقيين: سنحتجز أموالكم!

> لا تعدم واشنطن وسيلة إلا وتستخدمها من أجل الضغط على بغداد، بهدف إبقاء قواتها في العراق. ومن آخر ما خرجت به من أسلحة، الأموال العراقية الموجودة في بنك الاحتياط الفدرالي، والتي باتت عُرضة للاحتجاز إذا واصل العراقيون المطالبة بخروج القوات الأميركية

نشرت صحيفة «وول ستريت جورنال»، أمس، تقريرين في شأن التطوّرات المرتبطة باغتيال القائدين الشهيدين قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس، كاشفة في الأول عن تهديد الولايات المتحدة العراق بمنعه من الوصول إلى منافذ النظام المصرفي في حال إصراره على طلب خروج القوات الأميركية، ومتحدثة في الثاني عن الدور الذي قامت به السفارة السويسرية في طهران لتخفيف الاحتقان بعيداً عن الإعلام. في التقرير الأول، أماطت الصحيفة اللثام عن تهديدات أميركية للعراق بتأزيم الواقع الاقتصادي فيه والحدّ من السيولة المتوفرة له، وذلك عبر منع بغداد من الوصول إلى حسابات فدرالية يتمّ فيها حفظ العوائد من مبيعات النفط. وفي هذا الإطار، قال معدّا التقرير، إيان تالي وإيزابيل كولز، إن وزارة الخارجية حذّرت العراق من أن الولايات المتحدة قد تحظر عليه الوصول إلى حسابات المصرف المركزي، والتي يُحتفظ بها في بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك، ما سيهدّد الوضع الاقتصادي المنهار أصلاً. وكشفت الصحيفة، نقلاً عن مسؤول في مكتب رئيس الوزراء العراقي، أن ذلك التحذير مُرّر إلى عبد المهدي في مكالمة يوم الأربعاء الماضي، فيما قال مسؤول عراقي بارز إنه «في وضع يحدث فيه طلاق بالتراضي، فإنك ستظلّ قلقاً على الأطفال والحيوانات الأليفة والأزهار والأثاث». وأكدت الصحيفة أن التهديد المالي ليس افتراضياً، مستعيدةً تعرّض المالية العراقية لصعوبات عام 2015، عندما منعت الولايات المتحدة العراق لأسابيع عدّة من الوصول إلى حساباته. إلا أن أحد مستشاري رئيس الوزراء استبعد أن تنفّذ الولايات المتحدة اليوم تهديداتها، لأنها لو فعلت «فستخسر العراق للأبد».

من جهة أخرى، نشرت «وول ستريت جورنال» تقريراً أشارت فيه إلى استخدام البيت الأبيض قناة سويسرية خلفية لتوجيه رسالة إلى طهران، يحثّها فيها على عدم التصعيد، وذلك بعد ساعات من الغارة الجوية الأميركية التي قتلت سليماني. كاشفة أن البيت الأبيض والمسؤولين الإيرانيين واصلوا تبادل الرسائل المهمّة خلال الأيام التي تلت إيصال الرسالة الأولى. ونقلت الصحيفة عن مسؤول أميركي رفيع المستوى قوله: «نحن لا نتواصل مع الإيرانيين كثيراً، ولكن السويسريين يؤدّون دوراً مهماً في نقل الرسائل وتجنّب سوء التقدير». من جهته، قال المتحدث باسم البعثة الإيرانية الأممية: «نحن نقدّر للسويسريين الجهود التي يبذلونها لتوفير قناة فعّالة لتبادل الرسائل متى كان ذلك ضرورياً». وأضاف: «في الصحراء، قطرة واحدة من الماء تكون مهمّة».

وأوضح مسؤولون أميركيون أن الرسالة الأميركية الأولى جاءت مباشرة بعد تأكيد استشهاد سليماني، وقد «وصلت عبر جهاز فاكس مشفّر يتم الاحتفاظ به داخل غرفة مغلقة في مقرّ البعثة السويسرية للاتصال بالمسؤولين الإيرانيين»، قبل أن يقوم السفير السويسري، ماركوس ليتنر، بتسليمها إلى وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف. ومع أن هذه هي الطريقة الثابتة، منذ الثورة الإيرانية عام 1979، في تبادل الرسائل، إلا أن ظريف بدا متزعجاً من الرسالة الأخيرة، ولكن ليتنر ظلّ يربط بين الطرفين. وعلى رغم جهود هذا الدبلوماسي السويسري، الذي يزور واشنطن بانتظام ويعقد اجتماعات مع البنتاغون ووزارة الخارجية ومسؤولي الاستخبارات ليعرّفهم بالسياسة الإيرانية، فإن البيت الأبيض والمسؤولين الإيرانيين ظلّوا يتبادلون التصريحات النارية في العلن. وأكد مسؤول في إدارة ترامب أن «السويسريين، عندما كانت التوترات مع إيران عالية، قاموا بدور مفيد وموثوق فيه يُقدّره كلا الجانبين».

يُذكر أن دور السفارة السويسرية كوسيط دبلوماسي امتدّ لأربعة عقود وسبع رئاسات، بما في ذلك خلال أزمة الرهائن التي وقعت زمن رئاسة جيمي كارتر، وخلال المفاوضات النووية التي أجراها باراك أوباما. وفي هذا الإطار، أشارت الصحيفة إلى أن السويسريين ظلّوا يمثّلون خطّ تواصل بين الولايات المتحدة وإيران منذ عام 1980، بعد احتجاز 52 رهينة في السفارة الأميركية في طهران، وساعدوا على إيصال الرسائل بعد غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003 لتجنّب الاشتباكات المباشرة، كما استضافوا المحادثات التي أسفرت عن الاتفاق النووي. وقال سفراء سويسريون سابقون لصحيفة «وول ستريت جورنال»، إن قناتهم الدبلوماسية الخلفية ناجحة، لأن كلاً من إيران والولايات المتحدة يمكنهما أن تثقا في أن الرسالة سيتمّ تسليمها بسرعة وبثقة. ويعمل الدبلوماسيون السويسريون، حالياً، على إقناع واشنطن بالموافقة على قيام المصارف السويسرية بتمويل الواردات الإيرانية التي لا تخضع للعقوبات مثل الغذاء والدواء.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

إسرائيل تترقّب تغييراً في الأمد المتوسط

رهانات ارتداع إيران تتلاشى

علي حيدر

ليس من المبالغة القول إن اهتمام إسرائيل بالمعادلة التي هَدَفت صواريخ أرض ـ أرض الإيرانية إلى التأسيس لها لا يقلّ عن اهتمام الولايات المتحدة بها. لكن مخاوف تل أبيب تتقدّم على مخاوف واشنطن من مآل المرحلة الجديدة التي بدأت مع اغتيال قائد «قوة القدس» في الحرس الثوري الإيراني الفريق قاسم سليماني، ونائب رئيس «هيئة الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس. فالأخطار التي قد تواجه المصالح الأميركية في المنطقة تحمل مؤشرات وجودية بالنسبة إلى مستقبل إسرائيل، والصواريخ التي قد تستهدف القواعد العسكرية الأميركية قادرة على استهداف العمود الفقري للكيان الإسرائيلي. لم يؤدّ الصمت الرسمي الإسرائيلي، المتعمّد والمدروس، إزاء الردّ الصاروخي الإيراني الذي استهدف قاعدة عين الأسد الأميركية في العراق، إلى تشويش الرؤية في ما يتصل بتداعيات هذا الحدث/ المنعطف في معادلات المنطقة على تقديرات كيان العدو ورهاناته. فبالاستناد إلى تجارب السنوات الماضية، وكلام المسؤولين والخبراء والمعلقين، وحديث معاهد الدراسات ومختلف وسائل الإعلام، يمكن قياس انعكاس تطورات المواجهة الإيرانية ـ الأميركية في وعي قادة المؤسستين الأمنية والسياسية في تل أبيب. وكما أن قادة الجيش انكبّوا على تحليل خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في تأبين الشهداء القادة كما كشفت صحيفة «معاريف» (2020/1/10)، فمن الطبيعي أن يكونوا قد انكبّوا أيضاً على قراءة مفاعيل الردّ الإيراني وما سيترتب عليه من نتائج.

استبشرت المؤسسة الإسرائيلية، بداية، بأن الولايات المتحدة انتقلت إلى مرحلة جديدة من المبادرة العملانية في مواجهة محور المقاومة، لكن النتائج الأولية

> **ترى الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أن من السابق لأوانه تحديد اتجاهات المسار الجديد في المنطقة**

المترتبة على ذلك خَيّبت آمالها ورهاناتها، سواء لجهة مفاعيل استشهاد الفريق سليماني في الداخل الإيراني، أو لجهة ما تبعه من ردّ صاروخي وارتداع أميركي عن الردّ المضاد. خيبةٌ تنبع من تقدير طالما روّج له رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو وطاقمه، ومفاده أنه عندما تشعر الجمهورية الإسلامية بأن من سيتصدّى لها مباشرة هو الولايات المتحدة بجيشها وقدراتها التدميرية، فستجد نفسها أمام خيارين: إمّا التراجع وتقديم التنازلات، وإمّا تعرض نظامها لخطر السقوط أو الضعف، ومن الطبيعي والحال هذه، وعلى قاعدة أولوية حفظ النظام، أن تختار الخيار الأول. وقد جاء أسلوب القتل الأميركي لسليماني، وما تبعه من تهديد أميركي بالردّ على أيّ ردّ إيراني لإرباك القيادة الإيرانية وردعها، ليغري قادة العدوّ بصدقية التقدير المتقدم. لكن الصفعة الصاروخية التي تلقاها الجيش الأميركي خيّبت الرهان الإسرائيلي، وخصوصاً أنه لم يعقبها ردّ أميركي تناسبي أو تصاعدي، وهو ما يعني عملياً التأسيس لمسار مغاير كلياً لِما كان يتمّ التخطيط له.

ترى الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أن من السابق لأوانه تحديد اتجاهات ذلك المسار، لكنها تعتقد، وفقاً لتقارير إعلامية عبرية، أنه «في الأمد المتوسط ستتغير الصورة. وفي الأشهر القريبة قد نشعر بتأثير الحدث من ناحيتَي التهديدات والتصعيد الفعلي». وانطلاقاً من معرفة قادة تلك الأجهزة المسبقة بخشية الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، من النتائج الكارثية التي يمكن أن تترتب على التورط في حرب مع إيران، فهم أظهروا حذراً حيال التقديرات التي رأت أن اغتيال سليماني سيُغيّر سياسة ترامب في الشرق الأوسط، و«التي تتأثر بمصالح أميركية فقط». وانطلاقاً مما تقدّم، تصدّر المشهد الإسرائيلي، خلال الأيام الأخيرة، سيناريو الرعب المتمثل في خروج الولايات المتحدة من المنطقة، والذي يبدو أن إسرائيل لن تترك وسيلة للحؤول دون وقوعه، كون تحققه يعني أنها ستضطر إلى أن تحارب وحدها في مواجهة التمركز العسكري الإيراني في سوريا، وتطور قدرات حزب الله. الرسائل التي حملتها الرؤوس الحربية لصواريخ إيران حضرت، وستحضر بالتأكيد، عبر أكثر من عنوان. فهي تؤكد، مرة أخرى، وفي سياق مواجهة عسكرية مع الجيش الأقوى في العالم، دقتها الهائلة في الإصابة، فضلاً عن كفاءة استثنائية في إدارتها وتوجيهها ليس في مناورة عسكرية، وإنما على أرض الميدان. كذلك، أثبتت قدرتها على تجاوز كل منظومات الاعتراض الأميركية، على رغم أن الجيش الأميركي كان في قمة الجاهزية والاستعداد لمواجهة سيناريو كهذا، ما يعني ـ إسرائيلياً ـ أن هذا النوع يعاكس هذه النظرية التي استندت إلى حالة عصرنا أو أكثر، إلا أنها تجاهلت حالات استمرّ الصراع فيها لسنوات وسنوات ولم يُحسم، وبعضها حُسم بالحرب والغلبة وفرض وجهة نظر واحدة ورأي طرف واحد. فالصراع بين كوريا الشمالية وأميركا مثلاً دام بعد حرب ضروس (1950 - 1951) إلى يومنا هذا، وقد حاول دونالد ترامب أن ينهيه من خلال التفاوض، وتمّ التفاوض فعلاً، ولكنه بقي على حاله وإن نُزع فتيل الانفجار فقط، وربما لفترة قصيرة. المهمّ أن منهج القياس في الحالة الإيرانية - الأميركية أو الحالة الإيرانية - الصهيونية (الإسرائيلية) غير صالح للاستخدام في حالات الصراع المختلفة؛ فهذه الحالة لها خصوصيتها وفرادتها، وتواجه ميزاناً للقوى جديداً لم يتضح كيف سيعمل وإلى أين. ومن هنا، فإن تقدير الموقف في قراءة الردّ الإيراني المذكور وردّة الفعل الأميركية عليه يجب أن يبدأ انطلاقاً من تجربة العلاقة، عبر عقود، بين إيران وأميركا، كما بين إيران والكيان الصهيوني.

على الذين يسارعون إلى تأكيد توقّع الجلوس إلى مائدة المفاوضات أن يتذكّروا أن العلاقات الدبلوماسية بين إيران وأميركا مقطوعة منذ عام 1979 مع قيام الجمهورية الإسلامية إلى اليوم، أي أكثر من أربعين عاماً، وعندما اخترقتها مفاوضات «خمسة + واحد»، والتي أدت إلى توقيع الاتفاق النووي، لم تكن مفاوضات ثنائية بين أميركا وإيران. أما العلاقات الإيرانية مع الكيان الصهيوني فاتسمت بشبه حرب منذ عام 1979، مع قطيعة وعداء مستمرين، وقد أثر هذا، بدوره، في تفاقم القطيعة مع أميركا بسبب علاقة الأخيرة بالكيان الصهيوني. ولذا، فإن آخر ما تسمح هذه الوقائع بتوقّعه هو أن يُستنتج مما حدث أنه تمهيد أو فتح باب، ولو موارِبة، لمفاوضات قادمة، بل على العكس، جاء الردّ الإيراني حاملاً تحدّياً لأميركا ما كان لها أن تقبل به سواء صَحِبه سفك دماء أم لا، لأن مجرد قصف قاعدتين عسكريتين أميركيتين من دولة إيران يُعتبر خرقاً إضافية، الأمر الذي يدلّ على أن ما حدث من عملية اغتيال وردّ عليها، وعدم ردّ على الرد، هو مجرد جولة من جولات المواجهة بين أميركا وإيران، كما بين الكيان الصهيوني وإيران، وذلك دون أن يطرأ متغيّر واحد، ولو بتصريح، على أسباب المواجهة، ولا على إصرار كلّ طرف على موقفه واستمراره في استخدام أساليب المواجهة التي اتُّبعت حتى الآن. فالتغيّر حادث في درجة حدّة المواجهة، ولكن المتغيّر كانت سمته، منذ أول يوم انسحبت فيه أميركا من الاتفاق النووي وراحت تطبّق ما سمّته «الحصار الأقصى» على إيران، هو التعرّج في الحدّة شدة وتخفيفاً ثم شدة وهكذا.

أسباب هذا الصراع الراهن تتمثل في قرار أميركي - صهيوني يستهدف فرض التخلّي عن البرنامج الصاروخي الباليستي الإيراني، ووقف التطوير التكنولوجي العسكري الإيراني، ومنع إيران من دعم محور المقاومة والممانعة ضدّ الكيان الصهيوني، بل حتى الاتفاق النووي نفسه ليس أساس الصراع، وإن كان في الواجهة أحياناً. وهذا الاستهداف، في المقابل، لا يمكن أن يُلبّى من جانب إيران، لأنه يمسّ أمنها القومي واستراتيجيتها. ومن هنا، لا يُحلّ الصراع إلّا بالحرب من جانب أميركا والكيان الصهيوني، كما كان الحلّ بالنسبة إلى قضايا مشابهة في الماضي: مصر، سوريا، المقاومة الفلسطينية واللبنانية والعراق. أما إذا أصبح الحلّ متعذّراً عليهما ضمن موازين القوى الراهنة، فما على الصراع إلّا أن يستمرّ كما حدث خلال السنوات الثلاث الماضية، أو يقع التراجع من قِبَل أميركا، والتسليم ولو مؤقتاً أو جزئياً بمواصلة إيران لبرنامجها الصاروخي الباليستي واستراتيجيتها، ويكون ذلك تحت سقف في الصراع أدنى من السقف الحالي. ولكن لن يكون من خلال اتفاقية تسمح لإيران بالاستمرار في برنامجها الصاروخي الباليستي وتطورها التقني واستراتيجيتها. فالذين يتوقعون إمكان التوصل إلى توافق، فظنهم أن إيران هي التي ستتراجع أو التراجع متبادل، وكلا الأمرين لا مؤشر إليهما من جانب إيران ولو تلميحاً من بعيد. فأمامنا تصاعد الصراع أو استمراره كما حدث حتى الآن، فيما الحرب باقية على الأجندة.

مع الضربة الإيرانية، خاب التقدير الذي طالما روّج له نتنياهو في شأن إمكانية ردع طهران عبر انخراط اميركي اكبر (أ ف ب)

مقالة

حول قصف قاعدتين عسكريّتين أميركيّتين

منير شفيق

أثارت عملية الردّ الإيراني الأول على الاغتيال الأميركي للواء قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس ورفاقهما، بإطلاق ثلاثة عشر صاروخاً باليستياً على قاعدتين أميركيتين في العراق، مجموعة من التعليقات المتباينة، ركّزت جميعها على قراءة الردّ بالذات، سواءً كان من الجانب الإيراني أم من الجانب الأميركي. فالبعض اعتبر أن العملية تمّت بتفاهم بين الطرفين عن طريق طرف ثالث، ثم ذهب إلى اعتبار ما حدث مؤشراً إلى الانتقال بالصراع إلى أولى خطوات التفاوض بين إيران وأميركا، في ما سمّاه «مرحلة ما بعد سليماني». والبعض الآخر اعتبر الردّ مخرجاً للطرفين من دون أن يكون بينهما تفاهم مباشر أو غير مباشر: فإيران تعمدت ألّا تسفك دماً، فيما أرادت مخاطبة الداخل الإيراني بأنها نفذت وعيدها. أما أميركا فقد قبلت أيضاً بالردّ ما دام لم يسفك دماً، لأنها لا تريد أن تصعّد، بل أن تهيّئ أجواء لرضوخ إيران لمطالب أميركا التي كانت وراء الحصار، ثم وراء الأزمة المحتدمة، وأخيراً وليس آخراً وراء الاغتيال. وهنالك بعضُ ثالث اعتبر الردّ بداية ستتبعها ردود أخرى، وأن الوضع سائر إلى مزيد من التوتير والانتصارات على أميركا، بل إن دم الشهداء سيكون مجلبة لمزيد من المواجهة من أجل إخراج أميركا من المنطقة كلّها، وليس من العراق فقط.

ما حدث في هذه العملية أغرى البعض باعتباره يسبق أن حدث في تاريخها، بل كان أقلّ منه بكثير يعني الحرب من جانب أميركا.

إن ابتلاع أميركا للردّ الإيراني، ولو بلا ضحايا، يدلّ على حالة ضعف، بل يجب اعتباره تجرّؤاً من إيران يحمل إهانة لدولة كبرى. وقد قبلت به الأخيرة لسبب واحد: تجنباً للتصعيد؛ لأن إيران كانت سترد إذا لم تبتلع أميركا هذا الردّ المهين لها. صحيح أن سقوط الضحايا كان سيكون أشدّ إحراجاً لأميركا في احتمال الضربة، وعدم الردّ عليها، ولكن مع ذلك اسألوا أيّ دولة تحترم نفسها، بريطانيا مثلاً أو فرنسا أو روسيا أو الصين، إن كانت تقبل بقصف قاعدتين عسكريتين لها، جهاراً نهاراً، وبقرار من دولة أخرى سواء سقط ضحايا أم لا؟ ولنفترض الآن بأن هنالك من أوصل إلى إيران بأن بإمكانها الردّ من خلال قصف قاعدتين أميركيتين شريطة تجنب سقوط قتلى، وذلك حتى يمكن أميركا تمريره والانتهاء من موضوع الردّ الإيراني، وقد

> **ابتلاع أميركا للردّ الإيراني يدلّ على حالة ضعف، بل يجب اعتباره تجرّؤاً من إيران يحمل إهانة لدولة كبرى**

هائلاً لهيبة الولايات المتحدة ومكانتها العالمية، لم يسبق أن حدث في تاريخها، بل كان أقلّ منه بكثير يعني الحرب من جانب أميركا.

إن ابتلاع أميركا للردّ الإيراني، ولو بلا ضحايا، يدلّ على حالة ضعف، بل يجب اعتباره تجرّؤاً من إيران يحمل إهانة لدولة كبرى. وقد قبلت به الأخيرة لسبب واحد: تجنباً للتصعيد؛ لأن إيران كانت سترد إذا لم تبتلع أميركا هذا الردّ المهين لها. صحيح أن سقوط الضحايا كان سيكون أشدّ إحراجاً لأميركا في احتمال الضربة، وعدم الردّ عليها، ولكن مع ذلك اسألوا أيّ دولة تحترم نفسها، بريطانيا مثلاً أو فرنسا أو روسيا أو الصين، إن كانت تقبل بقصف قاعدتين عسكريتين لها، جهاراً نهاراً، وبقرار من دولة أخرى سواء سقط ضحايا أم لا؟ ولنفترض الآن بأن هنالك من أوصل إلى إيران بأن بإمكانها الردّ من خلال قصف قاعدتين أميركيتين شريطة تجنب سقوط قتلى، وذلك حتى يمكن أميركا تمريره والانتهاء من موضوع الردّ الإيراني، وقد

> **ابتلاع أميركا للردّ الإيراني يدلّ على حالة ضعف، بل يجب اعتباره تجرّؤاً من إيران يحمل إهانة لدولة كبرى**

قبلت إيران، فمن يكون الرابح ومن يكون المتراجع هنا؟ لذا، يخطئ من يقرأ هذا الحدث ولا يرى فيه حالة تراجع أميركي غير مسبوقة، ويخطئ من يرى أن مرحلة المواجهة التي كان في مقدّمها اللواء قاسم سليماني قد انتهت مع هذه العملية، لتبدأ مرحلة التهدئة والتمهيد لتفاهمات جديدة لا مفرّ منها لإنهاء الصراع أو المواجهة بين أميركا وإيران.

فأميركا، بعد عدم ردّها على القصف الذي ضرب قاعدتين عسكريتين أميركيتين في العراق، انتقلت فوراً إلى تشديد العقوبات، بفرض عقوبات جديدة

أهامنا تصاعد الصراع او استمراره كما حدث حتى الآن، فيما الحرب باقية على الاجندة (أ ف ب)

قضية اليوم

عقوبات أميركية متوقعة على رجال أعمال ومصرفيين وسياسيين بتهمة الفساد

سلامة لا يخجل: أعطوني سلطة مطلقة أو تضيع الودائع

(مروان طحطح)

ابراهيم الأمين

ماذا يفعل رياض سلامة؟

لم يعد واضحاً ما الذي يريد حاكم مصرف لبنان القيام به حتى يهرب من محاكمة ضرورية لكل ما ارتكبه خلال ربع قرن من مخالفات تسببت بانهيار مالي كبير في لبنان. ولم نعد نعرف ما الذي يريده بعد لتغطية المزيد من الالاعيب والزعبرات بقصد الهروب من مسؤولية الكارثة القائمة اليوم. ولم نعد نفهم كم سيعمل على ابتزاز السلطات كافة، وابتزاز الناس المسحوقين، والاستعانة بكل شياطين السياسة والاعلام والامن في لبنان، من اجل التغطية على جرائمه التي يجب تحويلها الى لائحة اتهام واضحة يتم رفعها ليس في لبنان وحسب، بل في دول اخرى أيضاً.

قبل ثلاث سنوات، كان الرئيس ميشال عون راغباً بعدم التجديد لرياض سلامة في حاكمية مصرف لبنان. لكن الاخير لم يترك بابا للضغط الا واستعمله، مستعيناً بكل من قدم لهم الخدمات في لبنان وخارجه.

> **الحريري «قرر» أن هاتفه لا يجيب الا على اتصال مباشر من نصرالله يدعوه الى ترؤس الحكومة**
>
> **لائحة من 21 اسماً على الاقل تحقق الولايات في احتمال «تورطهم في الفساد»**

صار الاعلام المرتشي يبكي على احتمال مغادرته، واطلقت المصارف اكبر حملة ضغط على جميع من في السلطة لعدم المس به. وتحركت السفارات العربية والغربية ليل نهار للتحذير من مخاطر خروجه من منصبه. وتحركت الاسواق على شكل سحوبات وتهريب اموال الى خارج لبنان تحت عنوان ان الرجل هو مصدر الثقة. كل ذلك كان ضروريا حتى يتبسر للفريق الحاكم منذ توقف الحرب الاهلية، الضغط على عون للقبول ببقائه حاكما. وعلى هامش التجديد، سقط من سقط من محيط الرئيس، من سياسيين ورجال اعمال ومصرفيين وتجار واعلاميين وخبراء، وصاروا يتحدثون عن اهمية بقاء الحاكم في منصبه. ولكن، خلال 3 سنوات، لم تبق كذبة في العالم الا وقدمها سلامة للرئيس عون. صار الاخير يتحدث بصوت مرتفع وثقة عالية عن سلامة الوضع المالي والنقدي في البلاد، وان الليرة بخير، وان الدين لن يكبر، وان المصارف في احسن الاحوال، وان مالية الدولة ترقص من فرط صحتها، وان موازنة الدولة لا تئن، وان كل ما يقال من هنا وهناك، ليس سوى هلوسات مجانين من افكار اقتصادية بالية، او من اعلام هدفه ابتزاز حضرة الحاكم وبقية المصارف..

صراحة، يجب القول اليوم إن الرئيس عون داخل الضرب»، ومعه كل من صدق ان رياض سلامة بيده ليرمي المزيد من الاكاذيب، وليقرر من طرف واحد، ان بمقدور المصارف تحويل الودائع بالعملات الاجنبية الى ودائع بالليرة اللبنانية، عاد ليوضح انه لم يقل بتحويل الوديعة، لكنه قال بحق المصارف بدفع هذه الودائع بالليرة. ومثلما قال انه لا يوجد قانون لتشريع قيود على عمليات السحب والتحويل والقطع (capital control)، ها هي المصارف، بدعم منه، تمنع اي تحويلات الا بحسب ما ترغب. واذا اتى احد على ذكر اعادة هيكلة الدين العام وشطب قسم منه، تحت عنوان «قص الشعر»، صرخ بأن ذلك مستحيل. فيما يترك الوضع ليتحول عملياً الى عملية ازالة للشعر، لكن على حساب المودعين الصغار فقط، وليغطي اكبر عملية تواطؤ مع قطاع المصارفة، الذي يتحول يوما بعد يوم، الى قطاع رئيسي يتحكم بسعر العملة الوطنية ايضا، وليكون شريكا غير معلن حتى للمصارف.

فوق كل ذلك يعمد رياض سلامة الى تصرف وقح غير مسبوق من مسؤول عن ازمة وطنية كبرى. بعد كتابا ويرسله الى وزير المالية يطالب فيه بصلاحيات استثنائية لتنظيم اجراءات المصارف وتوحيدها بغية تطبيقها بشكل عادل ومتساو على المودعين والعملاء جميعا. ويبرر طلبه بكون مصرف لبنان لا يملك الصلاحيات الكافية للقيام بهذه الاجراءات من تلقاء نفسه.

في الكتاب الذي تسربت نسخته سريعا، ترد في اعلاه اشارة الى انه موجه الى «معالي وزير المالية»، لكن «الكاتب العبقري» لهذا الكتاب، ينهي الرسالة بمخاطبة «دولتكم». والحقيقة ان سلامة الذي يعرف ان بمقدوره القيام بكل ما يلزم من تلقاء نفسه لإلزام المصارف باجراءات تحفظ حقوق الناس، حاول رمي المسؤولية على الآخرين.

فجرب حظه اولاً، معه شريكه الابرز الرئيس سعد الحريري، الذي قرر ان هاتفه لا يجيب الا على اتصال مباشر من السيد حسن نصرالله يدعوه الى ترؤس الحكومة من جديد. ولذلك وجد سلامة نفسه مضطرا الى مخاطبة وزير المال، وتوجه مباشرة الى الرئيس ميشال عون. الاخير سمع الرجل، وابلغه بان عليه اعداد ما يحتاج من تعاميم، وايداع القصر نسخة منها قبل اصدارها ليجري بحثها والتأكد من ملاءمتها مصالح الناس. وهذا امر لا يريد سلامة القيام به. هو لا يريد اي نوع من الرقابة عليه. يريد ان يبقى الحاكم باسم الله، ويطلب لنفسه صلاحيات تتطلب ليس اصدار تشريعات جديدة، بل ربما تستوجب تعديلات في الدستور، خصوصا انه يريد اعادة النظر بمتطلبات الاقتصاد الحر، اللهم الا اذا افاق الرجل تائبا معلنا انضمامه الى الحزب الشيوعي.

عمليا، لن يتعاون أحد في السلطة مع طلبات سلامة. ولكن هذه الحال قد لا تطول، لان السلطة القائمة حاليا، والتي لا تعرف تغيير ادوات عملها ولا منطق تفكيرها، قد تعود للتواطؤ معه كما فعلت وتفعل منذ ربع قرن. اما مجلس النواب، المفترض به المبادرة الى اجراء وقائي يحذر فيه الحكومة من اي تغطية لطلبات سلامة غير القانونية، فيعتبر نفسه غير معني طالما لم يحوّل إليه اي مشروع او اقتراح قانون. وهذا حال لجنة المال والموازنة، بينما يدرس القائمون على لجنة الادارة والعدل ما يمكن فعله. علما ان بمقدور رئيس المجلس ان يشرح للجميع بأن الرقابة على عمل الحكومة ليست رقابة لاحقة في كل شيء. بل هي رقابة تفرض احيانا اجراءات وقائية خصوصا عندما يكون الامر متعلقا بما بقي من رزق بين أيدي الناس.

لكن ما هو الاهم، والذي يجب على السلطات القائمة ان تعجل بانجازه، هو تطبيق المادة 19 من قانون النقد والتسليف المتلعقة باقالة الحاكم ونوابه. والتي تقول انه «في ما عدا حالة الاستقالة الاختيارية، لا يمكن اقالة الحاكم من وظيفته الا لعجز صحي مثبت بحسب الاصول أو لاخلال بواجبات وظيفته في ما عناه الفصل الاول من الباب الثالث من قانون العقوبات، أو لمخالفة أحكام المادة 20، أو لخطأ فادح في تسيير الاعمال». فهل ما قام به الرجل طيلة هذه الفترة من احتاله موقع حاكم مصرف لبنان، لا يمكن ادراجه في خانة «الخطأ الفادح في تسيير الأعمال»، ان لم يكن «الاخلال بواجبات وظيفته».

اما في ما خص عمل جمعية المصارف، ولا سيما رئيسها سليم صفير، وبعض اعضائها، وبعض كبار المساهمين فيها، خصوصا الواردة اسماؤهم في لائحة «مهربي الاموال الخاصة بين 17 تشرين الاول و30 تشرين الاول 2019، فهذا حديث له وقائعه الاكثر خطورة، خصوصا أن الاميركيين قرروا فجأة، ومن دون سابق انذار، تطبيق القانون (Global Magnitsky Act) وهو القانون الذي اقر في عهد الرئيس السابق باراك اوباما لمعاقبة الشخصيات الروسية المسؤولة عن موت المحاسب سيرغي ماغنيتسكي في سجنه. وفي كانون الاول من العام 2016 تم تفعيل القانون ليصبح عالميا ويسمح للحكومة الاميركية بـ«معاقبة المسؤولين الحكوميين الفاسدين». وبحسب معلومات «الأخبار» فان لائحة من 21 اسما على الاقل، من بين لائحة أولية تضم نحو 65 اسماً لرجال اعمال ومصرفيين ومسؤولين حكوميين، «تحقق الولايات المتحدة في احتمال تورطهم بفساد واعمال مخالفة للقوانين ادت الى ضرر في بلدانهم وتتيح لحكومة الولايات المتحدة ملاحقتهم بحكم القانون الآنف الذكر». بالتأكيد، لن يتخذ الأميركيون هذه الإجراءات بهدف مكافحة الفساد في بلادنا، بل هم سيفتحون بها فصلاً جديداً من فصول تدخلهم لم تتضح ملامحه بعد.

المشهد السياسي

أمل وحزب الله والتيار يتركون دياب وحيداً

> ثلاث لاءات رفعتها السلطة في ما بينها. لا تأليف للحكومة، ولا تفعيل لحكومة تصريف الأعمال، ولا اعتذار للرئيس المكلّف. وتحت هذه اللاءات المعجونة بلامبالاة السلطة بالواقع المالي والاقتصادي والاجتماعي، لم يعد الناس يملكون سوى اخذ المبادرة. فهل يعود الشارع إلى الانتفاض مجدداً؟

اللبنانيون متروكون لقدرهم. لا سلطة تسعى إلى الخروج من الانهيار، أو على الأقل لتخفيف حدّته. لاءات ثلاث تتحكم بالمشهد السياسي اليوم: لا تأليف حكومة في المدى المنظور، لا تفعيل لحكومة تصريف الأعمال لتعوّض بعضاً من الفراغ المستمر منذ تسعين يوماً، ولا انسحاب لحسّان دياب من مهمة التأليف. يتحسّر سياسيون على الفرصة التي ضاعت الأسبوع الماضي، كما على تلك التي ضاعت الأسبوع الذي سبق. يوم الاثنين الماضي، كانت الحكومة على بعد خطوة من إعلان مراسيمها. الخلاف على وزارة الخارجية أطاحها. وعندما حلّت المشكلة بتخلّي دياب عن شرط إسناد «الخارجية» إلى دميانوس قطّار، واستبدالها بحقيبة الاقتصاد، مقابل الإبقاء على «الخارجية» و«الدفاع» ضمن حصة «التيار الوطني الحر»، أتى الرفض من عين التينة، مزدوجاً. الرئيس نبيه بري كان في ذلك الوقت قد تسلّم رسالة من الرئيس ميشال عون، يدعو فيها إلى تشكيل حكومة سياسية قادرة على مواجهة التحولات الإقليمية الكبيرة التي بدأت مع اغتيال الفريق قاسم سليماني. مشى بري بالاقتراح بصيغته المخفّفة المتمثلة بالعودة إلى حكومة تكنوسياسية. هو الذي تخلى عنها على مضض لمصلحة «تسهيل» عملية تشكيل الحكومة، تماماً كما تخلى عن مرشحه الأول سعد الحريري، لمصلحة التوافق على تكليف دياب. لكن عون عاد وتراجع عن اقتراحه، على خلفية الاتفاق الذي تم بين دياب وباسيل. الاتفاق قضى بتثبيت الثلث المعطل في سلة باسيل. وبالتوازي، كان باسيل يفاوض على رفع عدد الوزراء إلى 24، تكون الزيادة على الحصة المسيحية من حصته. الأمران رفضهما بري، ومنهما عاد إلى رفض حكومة الاختصاصيين. بعد ذلك، ذهب إلى كسر جرّة الحكومة، معلناً عدم المشاركة في حكومة لا تكون سياسية مطعمة باختصاصيين. وهذا يعني حكماً عدم مشاركة حزب الله فيها، تماماً كما حصل عندما رفض بري المشاركة في حكومة أراد سعد الحريري إبعاد حزب الله عنها.

هذا يعني باختصار أن تأليف الحكومة سيكون مستحيلاً، بغياب طرفين يستحوذان على كل الحصة الشيعية في مجلس النواب. وأكثر من ذلك، يتردد أن التيار الوطني الحر يتجه، يوم الثلاثاء، للإعلان عن رفض مشاركته في الحكومة. وهذا يعني أيضاً أن الطرفين المسيحيين الأكثر تمثيلاً في مجلس النواب، أي التيار الوطني الحر والقوات، سيكونان خارج الحكومة، تماماً كما سيكون الطرف السني الأكثر تمثيلاً خارجها. باختصار، حسان دياب يعاني. وكل طرق التواصل مقطوعة. هو عاجز عن تشكيل الحكومة، لكنه يجلس على أرضية صلبة عنوانها: لا إمكانية لإلغاء التكليف ولا مهلة للتأليف. يبقى احتمالان، إما أن تعود قافلة الحكومة إلى السير بوجوه تكنوسياسية تلمّ الشمل، إن أمكن، وإما يذهب حسان دياب إلى تشكيل حكومة على طريقته، أملاً أن يوقّع رئيس الجمهورية مراسيمها، قبل أن يستقبلها مجلس النواب بـ«لا ثقة». احتمال اعتذار دياب عن التكليف لا يزال بعيداً في الوقت الحالي، لكنه لن يكون مستبعداً، إذا بقيت الأمور على حالها.

كل ذلك يجري وسط لامبالاة من سعد الحريري الذي تخلى عن مسؤولياته بمجرد تكليف دياب. فاته أنه لا يزال المسؤول الأول عن السلطة التنفيذية، وإن كانت المرحلة مرحلة تصريف أعمال. تخلى عن واجباته الملحّة في لبنان، لكنه لا يقصّر في واجباته الخارجية. قفز إلى عُمان للتعزية بوفاة السلطان قابوس، قبل أن يعود، على ما هو متوقّع، ليُمارس مهماته «بصمت». أما الرئيس المكلّف، فلا سلطة دستورية له تتخطى السعي إلى تأليف الحكومة. وعليه، فإن تصريف الأعمال، حتى بالمعنى الضيق، لا يعطي الحريري الحق بالاكتفاء بمشاهدة الانهيار وغسل يديه من مسؤوليته، كما لو أنه لم يحصل إلا بعد استقالته.

ليس الحريري وحده من تخلى عن مسؤوليته. كل طرف معني بالتأليف يتحمّل المسؤولية. مهما كانت الأسباب التي تعيق تشكيل الحكومة مهمة في نظر المعنيين، فإنها تندرج بالدرجة الأولى عن استهتار واستخفاف بمصير البلد والناس. الانهيار تحوّل إلى واقع. وهذا إذا كان يستدعي تشكيل حكومة طوارئ في أي بلد في العالم، فإنه لا يرقى إلى أن يكون سبباً للتخلي عن المصالح الفئوية والمذهبية في لبنان. في كل العالم، من يرفض تحمّل المسؤولية يتركها لغيره، إلا في لبنان، صراع مستميت على الكراسي والمناصب. لكن من سيحكم هؤلاء إذاً «فرط البلد»؟

عندما يُسأل نائب معني عما إذا كان تأخير تشكيل الحكومة مرتبطاً برفض الجميع تحمّل مسؤولية الانهيار، يقول: «الأدق أن لا حس بالمسؤولية لدى أيّ ممن في السلطة، ولذلك هي لا تزال حتى اليوم لعبة سلطة لا تبالي بالواقع». يضيف: «هؤلاء لا يعرفون ماذا يعني أن يتسوّل الناس فتات أموالهم من المصارف، ولا يعرفون ماذا يعني احتمال أن تضيع الأموال على المودعين أو احتمال أن تفقد مواد أساسية من السوق. هؤلاء يعيشون في أبراج عاجية، وقد حوّلوا أموالهم إلى الخارج، ولذلك لا يرون، أو لا يهتمّون، بما يجري «تحتهم». اهتموا لأيام، مع انطلاق انتفاضة 17 تشرين الأول. أحسّوا حينها بالأزمة في سياق خوفهم من المجهول الآتي من الشارع. ولما خفت بريق الانتفاضة، انتهت الأزمة بالنسبة إليهم».

(الأخبار)

> **هل يعلن التيار الثلاثاء رفض المشاركة في الحكومة؟**

(هيثم الموسوي)

علم وخبر

35 جندياً أميركياً إلى عوكر

وصلت إلى لبنان قبل أيام قوة من مشاة البحرية الأميركية قوامها 35 جندياً، بهدف رفع إجراءات الحماية في مبنى السفارة الأميركية في عوكر، وزيادة عديد الجنود الذين يتولّون أساساً حماية المبنى. وألاقت أن هؤلاء الجنود وصلوا بواسطة طائرة حطّت في مطار حامات العسكري، لا عبر مطار بيروت الدولي. وتأتي الخطوة، بعد التداعيات الأخيرة، والخشية من أعمال انتقامية كرد على اغتيال الولايات المتحدة الفريق الشهيد قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس ورفاقهما. وفي السياق نفسه، علمت «الأخبار» أن غالبية المستشارين العسكريين الأميركيين، الذين يتنقلون داخل قطعات الجيش في إطار التعاون بين الجيشين، قلّصوا تحركاتهم، وباتوا يركزون وجودهم في قاعدة حامات، باعتبارها المكان الأكثر أمناً لهم، وحصروا تنقلاتهم بالأمور الضرورية، مع تكثيف الإجراءات الأمنية.

تنفيعات انتخابية بغطاء «إنساني»

بعد اتخاذ بلدية بيروت قراراً بتوزيع حصص غذائية كمساعدات اجتماعية على أهالي بيروت، أوعز رئيس بلدية بيروت جمال عيتاني الى بعض المخاتير والمفاتيح الانتخابية والجمعيات البيروتية إعداد لوائح بأسماء «الجديرين بالاستفادة من هذه المساعدات»، على ما تقول مصادر بلدية. وتضيف إن بلدية بيروت في صدد نشر إعلان هذا الأسبوع لإجراء مناقصة، بغية اختيار شركة لشراء المنتوجات الغذائية، على أن توزع في مراكز تابعة للبلدية بواسطة الحرس البلدي، علماً بأن لائحة المستفيدين محصورة بذوي سجلات النفوس المسجلة في بيروت، ولا تشمل سكان العاصمة.

سفارات تقلّص عديد موظفيها

قلّصت عدة سفارات غربية من عدد موظّفيها في بيروت، بالتزامن مع رحيل عدد من عائلات الدبلوماسيين بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، خشية تطوّر الأوضاع في لبنان على نحو سيئ وازدياد الأوضاع الاقتصادية والأمنية تأزماً.

طلبات الهجرة القديمة

تجري السفارتان الكندية والأوسترالية اتصالات بمواطنين لبنانيين عمدوا على مدى السنوات الماضية إلى تقديم طلبات هجرة إلى الدولتين عبر الإنترنت، وإبلاغهم بأن جهات معنية بدأت بالنظر في طلباتهم وأنه قد يطلب منهم تحضير المعاملات الرسمية لاستكمال الطلبات تمهيداً لبتّها.

قضية اليوم

عودة الانتفاضة؟

(مروان طحطح)

بشكل «مباغت» وبعد مسيرة احتجاجية حاشدة انطلقت السبت من الدورة إلى وسط البلد، عادت أمس، مجموعات المتظاهرين إلى الشارع بعنوان «تعبئة الساحات وعودة الثورة».

المشهد تبدّل، مشيراً إلى إمكان عودة الزخم، في الأيام المقبلة، إلى الشارع والانتفاضة الشعبية مع اقترابها من نهاية شهرها الثالث، وذلك بعد خفوت وهج الاحتجاجات وتراجعها الملحوظ في الأسابيع الماضية. العودة إلى الساحات أتت بعد ازدياد الوضع الاقتصادي سوءاً، وانعكاس الأزمة على الأحوال المعيشية للسكان، والتصاعد الدراماتيكي في سعر صرف الدولار وغلاء أسعار السلع، مع انكفاء السياسيين عن مخاطبة الشارع وتفرّد حاكم مصرف لبنان بالتصريح وإعادة التوضيح.

المحتجّون عادوا أمس إلى محيط ساحة النجمة وجسر الرينغ حيث قطعوا الطريق لبعض الوقت، وانتقلوا لاحقاً إلى منطقة الصيفي حيث سجّلت حادثة صدم. المعتصمون أعلنوا رفضهم لطريقة تشكيل الحكومة والاستمرار بمنطق المحاصصة وعرقلة التأليف، واعدين بالتصعيد الأسبوع المقبل وتفعيل حملة «مش دافعين» التي كانوا قد أطلقوها بوجه المصارف.

للشركتين المشغّلتين لقطاع الخلوي «إلى أجل غير مسمّى» (انتهى عقدهما نهاية 2019)، بخلاف توصية لجنة الاتصالات والإعلام النيابية بعدم التمديد. المحتجّون دعوا إلى «مساءلة شقير ومحاكمته شعبياً وقانونياً»، ووعد محامون من الحراك بتقديم إخبار بحقّه إلى ديوان المحاسبة والنيابة العامة الماليّة.

مشهد ملاحقة السياسيين وطردهم من المطاعم والأماكن العامة تكرّر على أيدي ناشطين منفردين. وزير الأشغال العامة والنقل يوسف فنيانوس طُرد من أحد المحال التجارية في جل الديب، بعد سجال مع ناشطين. وحصل إشكال واعتداء بالضرب في أحد مطاعم الجميزة على ناشطين حاولوا منع النائبين سامي فتفت وطارق المرعبي من تناول الغداء. وفيما أعلن المحتجّون أن مرافقي النائبين وعمال المطعم نفّذوا الاعتداء، صرّح فتفت والمرعبي لاحقاً بأنهما كانا قد غادرا قبل حصول الإشكال، بينما اعتذرت إدارة المطعم («لا باريلا») ومطاعم «إم شريف») في بيان لها «لما حصل مع الثوار وتكفّلت بالمصاريف الطبية لعلاج المتضررين وتعهّدت بإنزال أشد العقوبات بالموظفين».

وفي الجنوب، ركّز الحراك انشطته نهاية الأسبوع على القضايا المعيشية المرتبطة بانقطاع المياه والكهرباء وأزمة النفايات. في النبطية وصيدا وصور، انطلقت تظاهرات احتجاجاً على التقنين الكهربائي القاسي الذي تشهده بلدات الجنوب. أما صيدا، فقد خصصت تجمعاً إضافياً أمام معمل معالجة النفايات احتجاجاً على استمرار أزمة تراكم النفايات في محيط المعمل وانتشار الروائح الكريهة. وفي خطوة استثنائية، قام عدد من ناشطي اعتصام ابليا بقطع الطريق عند التقاطع ليل السبت الماضي لساعات عدة قبل أن يعاد فتحها. وأمام معمل الجية، نفذ «ثوار برجا» تجمعاً احتجاجاً على انقطاع الكهرباء، وإلى مرج بسري، عادت التجمّعات المدنيّة رفضاً لإنشاء السد واعتراضاً على تضرّر جزء من أقبية تراثية من العاصفة الأخيرة، نتيجة تأثرها بالأعمال الجارية تحضيراً لإقامة سد في المنطقة.

وفي الشمال، نصبت عائلات من طرابلس والمينا وعكار خيماً في معرض رشيد كرامي الدولي، لخسارتها منازلها وعدم قدرتها على سداد إيجارات منازلها. أما في عكار، فاستمر المنتفضون في أنشطتهم، رغم موجة «الثورة المضادة» التي يقودها رجال دين ورؤساء بلديات ومرتبطون بالمحافظ عماد لبكي، وسط تحريض على المنتفضين من قبل

تقرير

حراك صور «يحتفل» بذكرى انهيار «جبل القاسمية»!

بقالب حلوى، احتفل حراك صور، السبت الماضي، بمرور عام على انهيار الجبل المحاذي للمسلك الشرقي لأوتوستراد القاسمية. الناشطون تجمّعوا في وقفة رمزية عند المقطع المقفل بالردميات والأتربة بين بلدتي برج رحال وارزاي. وقال مهدي كريم باسم الحراك إنه «بعد عام كامل على الإنهيار، لم نعلم من هي الجهة التي تتحمل المسؤولية؛ هل هي الشركة المتعهدة أم مجلس الإنماء الإعمار أم وزارة الأشغال؟ ولماذا لم يتم إصلاح الأضرار؟». وكان الهيئة العليا للإغاثة قد باشرت، عبر شركة متعهدة، إزالة الردميات من الطريق. الا أن أعمال الجرف والحفر من جهة وتساقط الأمطار من جهة أخرى، تسبّبت بانهيارات جديدة. علماً بأنه بعد انهيار الجبل، ضاعت المسؤولية لأشهر عدة. الشركة المنفذة للمشروع (الاتحاد) ألقت بالمسؤولية على عاتق مجلس الانماء والأعمار لأنها «أبلغته في كتاب رسمي، عام 2014، أي بعد خمس سنوات من إنجازه عن وجود تصدعات في المقطع الذي انهار لاحقاً». لكن المجلس ووزارة الاشغال والنقل (الوصية على الاوتوستردات) لم يقوما بأي تدبير احترازي. في حين تلزم القوانين الشركة المتعهدة صيانة المشروع في غضون عشر سنوات من تسليمه. تضارب المسؤوليات في الدولة المقصرة في الاساس، ادى في النهاية الى إلقاء كلفة الإصلاح على الهيئة العليا للأغاثة التي اقر لها مجلس الوزراء، في ايلول الماضي، 16 مليار ليرة من المال العام، لإصلاح الاضرار التي تسبّبت بها العواصف العام الماضي.

قضية

الأسعار «بالأرض» والمزارعون والتجار يعودون الى «المقايضة»

الحشيشة ضحية المصارف أيضاً!

رامح حمية

بهدوء، ومن دون أي حملة اتلاف لحقول «النبتة المبروكة» ولا عمليات دهم لأماكن تخزينها، أينعت الحقول المزروعة بالقنب الهندي في مناطق بعلبك - الهرمل الموسم الماضي، وقُطفت وأنهيت عمليات تجفيفها وتصنيعها، وكان موسم «النخب الأول» وفيراً. رغم ذلك، لم تطابق حسابات المزارعين والمصنعين والتجار حسابات الحقول، وهي لم تأخذ في الحسبان الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعصف بالبلد منذ اكثر من شهرين. الأزمة التي أدّت الى تدني سعر «هقة» الحشيشة الى ادنى مستوياتها. ناهيك عن تراجع سعر ضمان دونم الحشيشة «الخضير» الى مستوى لم يبلغه حتى في عزّ عمليات الاتلاف التي كانت تنفّذها الاجهزة الامنية.

«الاسعار ميتة»، يقول احد مزارعي الحشيشة، مشيراً الى أن «دونم الخضير» بيع في تشرين الاول المنصرم بـ150 دولاراً، فيما بيع الدونم المروي بما يراوح بين 500 و1000 دولار، ودونم البعل (غير المروي) بما بين 400 و700 دولار. وبحساب زراعي بسيط، فإن كل دونم يعطي بين قنطار وثلاثة قناطير، بحسب ريّه والاهتمام به، ويبلغ سعر القنطار 100 الف ليرة. عمليات البيع «شبه معدومة»، بحسب احد المصنّعين، موضحاً أن تراجع الاسعار «لم يكن الضربة القاسية الوحيدة التي تلقاها المزارعون والتجار. فالازمة الاقتصادية وشح السيولة المالية بسبب السياسة التي تنتهجها المصارف، متسائلاً: «ماذا نستفيد إذا بعنا ولم نحصل على ثمن البضاعة؟». شح السيولة المالية، بحسب أحد التجار، قلص عمليات البيع الذي يتم حالياً بطريقة «المقايضة». ورغم أن هذا يجري بأسعار لا ترضي التجار، «لكنها أفضل من تكديس البضاعة فترات طويلة». فأحد المزارعين، مثلاً، حصّل سيارتين بدل ضمان 52 دونماً من الحشيشة (150 دولاراً للدونم)، «لعدم توفر السيولة». يؤكد لـ«الأخبار» أن هذه «المصلحة» لم تعد تطعم خبزاً، علماً انها تبقى رغم كل ذلك أفضل من البطاطا والبصل الذي تبلغ كلفة زراعة الدونم الواحد منه مليون ليرة. فيما تكلف زراعة دونم الحشيشة 120 الف ليرة تشمل البذار وضمان الارض والتعشيب والري، على أن يكون القص والدق والتصنيع على عاتق التجار او المصنعين.

بعض المزارعين لجأوا الى تأخير بيع حقولهم أملاً بالحصول على اسعار افضل، لكن من دون جدوى. ويربط أحد مصنعي الحشيشة تدني سعر ضمان «الخضير» بتراجع سعر «هقة الحشيشة» الذي سجل انخفاضاً بنسبة 100% عن موسم العام الماضي، موضحا ان «الاسعار بالارض، وهي في تراجع متواصل منذ اشهر». إذ يتراوح سعر «هقة الزهرة» (النخب الاول) بين 100 و150 دولاراً (يعطي القنطار بين هقة و3 هقات)، أما «الكبشة» (الثاني) فسعرها لا يتجاوز 50 دولاراً». ويعزو الرجل ذلك الى عوامل عدة، منها الحديث عن تشريع زراعة النبتة وما نتج عنه من ارتفاع نسبة زارعيها، «وكان الامر يتعلق بأن من يزرع حاليا سيحصل على رخصة لزراعتها»، اضافة الى اقفال المعابر غير الشرعية وتشديد الاجراءات على المعابر الشرعية ودهم بعض اكبر معامل التصنيع.

> سعر «هقة الحشيشة» سجل انخفاضاً بنسبة 100% عن موسم العام الماضي

يجمع غالبية مزارعي الحشيشة على أن «ما جبرنا على المرّ إلا الأمر منه». صحيح أن درب زراعة الحشيشة «شاق وقاس» وأنهم سلكوه قسراً نتيجة غياب الدولة على مستوى الزراعة والانماء. فالزراعة لا زالت على حالها منذ عقود غارقة في مستنقعات الوعود بالخطط والدعم وسياسات الزراعات البديلة، والسمفونية نفسها تتكرر كل موسم. في جعبة مزارعي بلاد بعلبك الهرمل «دفتر حسابات» بأكلاف كل زراعة. ولا مجال هنا للمقارنة بين غلة موسم الحشيشة - حتى وهي في ادنى مستويات اسعارها - وبين ما آلت اليه زراعاتهم التقليدية من قمح وبصل وشمندر سكري وشعير وبطاطا منذ عقود، وما شهدته من وعود بالمعالجة وسياسات زراعات بديلة لم تتحقق.

(الأخبار)

تقرير

جريمة مقتل مشتبه فيه في منزل نانسي عجرم: تشكيك بتقرير الطبيب الشرعي

رضوان مرتضى

تصدّر عائلة الشاب السوري محمد الموسى الذي قُتل على يد الطبيب فادي الهاشم، زوج الفنانة نانسي عجرم، على رفض استلام جثّته، وتؤكد ان ابنها تعرّض لـ«عملية تصفية»، وأن غموضاً يعتري مسار التحقيق ويزيد الشكوك بمحاولة لتمييع الحقيقة. ناهيك عن الاستخفاف في التعاطي مع القضية، لا سيما التشهير بجثّة القتيل عبر نشر صورته عارياً أثناء كشف الطبيب الشرعي عليها. علماً أن تقرير الأخير أشار الى أن 17 رصاصة استقرت في جسد الموسى وأدت الى وفاته.

وفيما استدعي الهاشم، للمرة الثانية، للاستماع لإفادته وتُرك رهن التحقيق في انتظار تقرير الأدلة الجنائية، اتخذت العائلة صفة الادعاء الشخصي ضد الهاشم وكل من يظهره التحقيق، طالبين الاستماع مجدداً إلى زوج عجرم وتفريغ هواتفه الخلوية وهواتف القتيل والعمال في المنزل وسحب الكاميرات التي توضح مكان حصول الجريمة بالتحديد، والتحقق من موضوع إصابة عجرم في قدمها عبر عرضها على طبيب شرعي. كما طلبوا الاستماع إلى إفادة زوجة القتيل عن وجود معرفة سابقة بين الموسى والهاشم، بعدما نشرت تسجيلاً صوتياً تؤكد فيه أنّ زوجها كان يتردد إلى فيلا الهاشم، وأنّ الأخير وعده بتوظيفه مقابل 800 دولار راتباً شهرياً. كما أكّدت أنّ زوجها «ركّب» غرفة نوم عجرم والهاشم مع شخص آخر، وأنه أبلغها في إحدى المرات عبر الهاتف أنه موجود في منزل الهاشم.

تترافق هذه الشكوك مع موجة شائعات تنتشر على وسائل التواصل الاجتماعي، من تداول صورة لعجرم وزوجها مع شخص ثالث زُعم أنه الموسى الذي نفيا علاقتهما به، الى التشكيك بصور كاميرات المراقبة المتداولة واتهام الهاشم بـ«منتجتها» بعد تقطيعها!

المحامي أشرف الموسوي، أحد وكلاء ورثة القتيل، أكّد لـ «الأخبار»: «نحن أمام مسار جديد في القضية. وتقدمنا بطلب توسّع بالتحقيق وبتشريح الجثة». وشدّد على أنّ تقرير الطبيب الشرعي «ضعيف جداً، ونحن في صدد طلب تعيين لجنة أطباء شرعيين للتشريح». وأمل أن يحال التحقيق إلى فرع المعلومات «لأنهم الأقدر تقنياً وبشرياً على الوصول إلى نتائج سريعة لكون القضية تحوّلت إلى قضية رأي عام»، الموسوي قال إن «أهل القتيل يُصرّون على أنه تعرّض لعملية تصفية. وواضح أن النار أطلقت عليه على مراحل. ونريد أن نعرف: هل الرصاصات أطلقت من سلاح واحد أم من سلاحين؟». الموسوي نقل عن الطبيب الشرعي تأكيده أنّ الجثة لم تكن على مدخل باب غرفة الأولاد، كما جرى تداوله، بل كانت في أحد الممرات المؤدية إلى غرفة الأولاد وغرف أخرى. وقال: «نحن في انتظار ختم التحقيق لإحالته إلى قاضي التحقيق الأول نقولا منصور، لكن الغموض يخلق التباساً ويستفز الأهل»، سائلاً: «لماذا لم يُنجز تقرير الأدلة الجنائية بعد أو يُسمح لنا بالإطلاع عليه؟».

وعن وجود لجنة محامين عرب تطوعت للدفاع عن ورثة القتيل، أشار الموسوي الى أنّه تلقّى اتصالات من سوريا، وأن هناك توجهاً لتشكيل لجنة محامين دولية للدفاع عن الورثة.

> في عكار «ثورة مضادة» يقودها رجال دين ورؤساء بلديات ومصارف و«usaid»

قيّمين على جمعيات يتم تمويلها من وكالة التنمية الأميركية وبعض المصارف، بعدما طرد المنتفضون المحافظ من مكتبه قبل أسابيع، وأزالوا لوحة «usaid» عن مبنى المحافظة، فضلاً عن نجاحهم في إجبار عدد من المصارف على إعادة أموال محجوزة لأصحابها. ويجري التحريض على المنتفضين تحت عنوان أنهم يتسببون في تعطيل الأعمال!

(الأخبار)

تحدّي نموذج الراعي ـ الوكيل: علاقة حزب الله ـ إيران

علي كوراني *

«إنّ علاقة حزب الله بإيران محكومةٌ بمعايير أيديولوجية وافتكارية تقوم على مُستوى مختلفٍ تماماً من التحليل الذي يختزل العلاقة بين مُتبرّع متحكّم بموظف مُذعن»، هي الخلاصة الأبرز التي تضمّنتها الورقة البحثية الصادرة عن مجلّة «غلوبال ديسكورس» الأكاديمية بعنوان: «تحدّي نموذج الراعي ـ الوكيل: علاقة حزب الله ـ إيران»، والمعدّة من قبل أمل سعد**. تهدف الأخيرة في بحثها إلى إزالة الغموض عن علاقة حزب الله بإيران، مشيرة إلى أن إسقاط نموذج «الوكالة» عليها فيه من التبسيط المُفرط لعلاقة معقّدة ومتعدّدة الأبعاد ومحكومة بعوامل افتكارية ومعيارية ومادية.

وكان صدر، الشهر الماضي، العدد الرابع من المجلّد التاسع من مجلة «غلوبال ديسكورس» الأكاديمية عن «جامعة بريستول»، المملكة المتحدة، بعنوان «الشبكات الدينية العابرة للحدود وجيوسياسة العالم الإسلامي»، ويحتوي العدد ورقة بحثية للدكتورة أمل سعد (الجامعة اللبنانية، بيروت) بعنوان: «تحدّي نموذج الراعي ـ الوكيل: علاقة حزب الله ـ إيران».

تحاول الباحثة في ورقتها إزالة الغموض عن علاقة حزب الله بإيران، وتحدي المُهمّة الشائعة عن هذه الشراكة على أنها بين راعٍ ووكيل، اعتماداً على النظرية البنائية في العلاقات الدولية، واستناداً إلى مقابلات مع ستّة مسؤولين سياسيين وقياديين عسكريين في حزب الله، وتحليل لسبعة عشر خطاباً للأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله. تحاجج سعد بأنّ نموذج الوكالة ليس غير مسؤول سياسياً فحسب، بل فيه من التبسيط المفرط لعلاقة معقّدة متعدّدة الأبعاد محكومة بعوامل افتكارية (ideational) ومعيارية (normative)، فضلاً عن تلك المادية.

حزب الله ليس صنيع بنات أفكار إيران

تلاحظ الباحثة نزعة عامّة في الحقل الأكاديمي تُصرّ على اختزال دور الحزب وتصويره على أنه أداة جيوسياسية لإيران، في حين أنّها تُقدّم توصيفات مغايرة للفاعلين غير الحكوميّين الستة في المنطقة. في ذلك، بحسب سعد، إشكالان:

أولاً، أنّ نظرية الأحلاف ونموذج الراعي ـ الوكيل المتأصّلين في المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، يختزلان العلاقات المحكومة بشكل ساحق بعوامل افتكارية (الهوية، القواعد الاجتماعية، القيم والخطاب)، باعتبارات مادية جلفة كالعسكرة والقوّة الاقتصادية والمصالح. وتحيلُ ذلك إلى تراث دول ـ مركزي في العلاقات الدولية عمره من عمر الحرب الباردة، حيث يُتخيّل الفاعل غير الحكومي، بغضّ النظر عن نفوذه الإقليمي أو عدم تماثل القوة الخاص به تجاه الدول الموجود فيها أو المحيطة به، على أنه تلقائياً الجهة الخاضعة في هذه العلاقة.

وثانياً، لأنّ نموذج الوكالة لا يُستخدم كمصطلح أكاديمي متجرّد، بل كهراوة مشحونة سياسياً تُستعمل لتجريم المشروعية ونزعها عن خصوم الولايات المتحدة، تماماً كتوظيف وسم الإرهاب. وفيما تشير الباحثة إلى أنّ آثار توظيف مصطلحات الوكالة ليست خفيّةً على نصر الله كـ«محاولات للشيطنة وتشويه الصورة»، ترى أنّ اصطلاحات الوكالة نفسها باتت دالّةً متعلّقةً بالإرهاب، شارحة تبادلية توظيف العبارتين الدائمة لدى خصوم الحزب.

يتركّز القسم الأول من الورقة على العلاقات التاريخية والثقافية بين شيعة لبنان وإيران. تبدأ الباحثة بتقصّي الروابط الدينية والعائلية بين شيعة جبل عامل وإيران التي تعود إلى القرن السادس عشر، حيث استورد الصفويّون علماء شيعة جبل عامل لتشييع إمبراطوريتهم. في استفاضة عن التاريخ السوسيو ـ اقتصادي والسياسي الذي ربط الطرفين، تشرح سعد كيف أنّ العلاقات كانت ثنائية المجرى من الجهتين، وتخلص إلى أنّ من الخطأ توصيف حزب الله على أنه «صناعة من بنات أفكار إيران»، بغضّ النظر عن الدور الأساسي الذي لعبته الأخيرة في بلورته. وترى الباحثة في هذا الصدد أنّ التوصيف الأكثر دقّة للدور الإيراني في تكوين الحركة المُقاومة يتمثّل في أنّ «الجمهورية الإسلامية خدمتها كمصدر للإلهام الثوري الداعم لها، لا مصدراً للحياة».

سلطة الفقيه محصورة بالقضايا الاستراتيجية

يعالج القسم الثاني من الورقة الأيديولوجيا المشتركة بين حزب الله وإيران، وعلاقتها باعتمادها على نظرية بيرتل دبورن في تدخّل الدولة بالوكالة في الصراعات الأهلية (1981). ترسم سعد تنـاظراً وظيفياً بين رفض دبورن اعتبار كوبا أداةً بيد الاتحاد السوفياتي، وتصنيف حزب الله على أنّه أداةٌ إيرانية. فكما أنّ تدخّل كوبا في أنغولا كان بسبب «تاريخها الطويل من التقارب مع العالم الثالث» وتقاطع أهداف مع حليفتها القوّة العظمى، فإنّ «مقاومة حزب الله الدفاعية في حرب تموز 2006 وتدخّله في سوريا والعراق بعد عام 2012، هي أيضاً نتاجُ أهداف استراتيجية وأيديولوجية مع حليفه الإيراني».

وعلى الرغم من اتّهامات اللبنانيّين من طوائف أخرى بأنّ ولاء حزب الله لولاية الفقيه يجعله تابعاً لإيران وينتقص من هويته الوطنية، تلاحظ سعد أنّ الحزب لا يخجل بالدفاع عن المفهوم علناً، وتحاول تفسير ذلك.

في خطاب له بعد الانتخابات النيابية، عام 2009 مثلاً، تشير الباحثة إلى أنّ نصر الله يقبل الإساءات التي تتّهم الحزب بالعمالة لإيران، ولكنّه يرسم خطاً عندما يصل الهجوم إلى التزام الحزب بولاية الفقيه، لأنّها «جزءٌ من معتقدنا الديني، والإساءة إليها إساءةٌ إلى معتقدنا الديني». وفق سعد، «هذا الولاء الديني لا ينتقص من وكالة حزب الله على نفسه ولا يقلّصه إلى أداة». إذ إنّ التزام الحزب بالفقيه لا يمثّل التزاماً لرئيس دولةٍ وطنية، بل هو التزامٌ فكريٌ لشخصية إسلامية. بعدها، تجهد الباحثة في تفكيك التزام الحزب بالفقيه مستعينة بالدستور الإيراني، نائب الأمين العام للحزب الشيخ نعيم قاسم، وكلام نصر الله نفسه.

صحيحٌ أنّ علاقة الحزب بالفقيه تعني أنّ لدى الحزب فعليّاً علاقة بمؤسّسات الدولة الإيرانية كافّة، إلا أنّ الالتزام يبقى للفقيه أولاً، فيما يُترك للحزب هامش واسع من عملية صناعة القرار المستقل. بهذا المعنى، تغدو سلطة الفقيه محصورة بالقضايا الاستراتيجية، كالجهاد وتصنيف الأعداء والأصدقاء.

> يعالج القسم الثاني من الورقة الأيديولوجيا المشتركة بين حزب الله وإيران وعلاقتها بتكوين ثقافة استراتيجية تجمعهما

حزب الله كقوة شبه إقليمية

القسم الثالث من الورقة يحاول تفكيك مفهوم القوّة الواقع في صلب نظرية الوكالة. الافتراض الأساس للنظرية قائمٌ على أنّ ما يجعل الوكيل تابعاً مرؤوساً لداعمه، هو فارق القوّة بين الطرفين، المدفوعُ بعدم توازن الموارد وتقييد الراعي لهذا الدعم المادّي، ما يحوّل العلاقة إلى صفقةٍ يكون فيها الدعم المالي المقابل على التدخّل بالوكالة.

أي أنّ الوكيل مجبرٌ على التدخّل مقابل هذا الدعم، الذي بدوره يخدم كنوع من القوّة الصلبة للراعي ذي القدرة على نزع الطاعة من الوكيل. تتحدّى سعد هذا المفهوم بالاعتماد على نظرية ديودن، الذي يعتبر أنّ العامل الحاسم الأساس في تحديد علاقة أيّ راعٍ بوكيل هو ممارسة القوّة: «يمكن تحديدُ إذا ما تصرّفت دولةٌ على أنّها وكيلةُ [راعٍ] بناءً على سؤال إذا ما قد تعرّضت لممارسةٍ للقوّة من قبل دولةٍ أخرى إذا ما تمّ الضغط عليها لتتدخّل».

وعليه، فإنّ الفاعل السياسي الذي يحظى بدعمٍ مادي من دون الضغط عليه، لا يمكن تصنيفه على أنّه وكيل، بحسب سعد، بل كـ«شريك». هذا الأمر يميّزه نصر الله في نظرته إلى الأحلاف، إذ إنّ «التحالف لا يعني التبعية، التحالف لا يعني أنّه كلّ ما اتّخذَ حليفٌ قراراً يجب أن يلحقه كلّ الحلفاء».

ويُشير القيادي العسكري في الحزب خليل حرب، في مقابلةٍ مع سعد في هذا الصدد بشأن طبيعة عمل الإيرانيين مع حلفائهم في الميدان، إلى أنّ «العلاقة ليست مبنية على أنّ طرفاً يعطي الأمر وعلى الآخر تنفيذه. يوجد نقاشٌ ومشاركةٌ حقيقيّان، حيث يشعر كلّ طرفٍ بأنّه مسؤولٌ عن نجاح العملية، ولا يحمّل أحدٌ الآخرَ فشلها».

تستشهد سعد بجملةٍ من الباحثين والخبراء غير المتعاطفين مع الحزب، من أمثال مسؤول الاستخبارات السابق في وزارة الدفاع الأميركية برايان كاتر، الذين يُقرّون بأنّ من الأكثر نفعاً تصنيف حزب الله على أنّه فاعلٌ مستقلٌ بذاته. لشرح طبيعة استقلاليّة قرار حزب الله على مستوى أعمق، تستشهد الباحثة بكلام العميد في الحرس الثوري الإيراني إسماعيل كوثري ومذكرات اللواء السابق في الحرس حسين همداني، اللذين يفضّلان كيف أقنع نصر الله حامِلَيْ الذهاب إلى سوريا، وكيف أنّه [نصر الله]، «مسؤولٌ عن كافّة سياسات محور المقاومة في سوريا».

علاوةً على ذلك، تستشهد الباحثة بكلام آخر لمسؤول عسكري في الحزب في سوريا، يشرح لها أنّ المعارك التي تُخاض هي تلك «التي يوصي بها قادة الحزب»، ما يؤكّده حرب مُشيراً إلى أنّ «أيّاً من الروس أو الإيرانيّين قدّموا معركة حلب كأولوية، بينما أصرّ حزب الله على»».

تنتقل الباحثة لطرح جملة من آراء المنظّرين غير المتعاطفين مع حزب الله الذين باتوا يصنّفونه كقوّة إقليمية بذاته؛ فالعمليات خارج الحدود من حجم ما قام به حزب الله، محصورةٌ تاريخياً بالقوى الكبرى، لا بالفاعلين غير الحكوميين الذين عادةً ما يكونون في الكفّة المتلقّية لدعم كهذا، بحسب تعريف قيادة العمليات الخاصة للجيش الأميركي.

بحسب الباحثة، فإنّ قدرة حزب الله على أخذ نوع كهذا من الدور العسكري التقليدي العابر للحدود، مرفقاً بتوسيع نشاطاته العسكرية الداخلية لتشمل أدواراً تقليدية كإدارة الأمن الوطني ومكافحة التمرّد، حوّلت قواته غير النظامية إلى «جيش مقاومة هجين جعلت منه حركة ما بعد مقاومة، يذهب أبعد من مهمّته الأصلية بطرد القوات المحتلّة وردع العدوان الإسرائيلي، ويسعى الآن للحفاظ على الهيكل السياسي الإقليمي والبيئة الاستراتيجية اللذين يحتاج إليهما لاستقامة العملاتية المستمرّة»، وهي استراتيجية تفترض مسبقاً إمكانات يفتقر إليها معظم الفاعلين غير الحكوميين والدول الصغرى، مثل لبنان.

ترصد الباحثة كيف تطوّر تصوّر حزب الله عن نفسه كقوّة إقليمية في خطاب نصر الله عبر السنوات، من التردّد والتواضع عن استعمال المصطلح، إلى الاعتراف بـ«تأثير في الأوضاع والأحداث الإقليمية»، إلى الدعوة للذهاب «لأي مكان نواجه فيه هذا التهديد [الجهادي ـ التكفيري]»، إلى المفاخرة أخيراً بأنّ «العالم بات يعترف بأنّه انتقل من قوّة محلية إلى قوّة إقليمية».

ولفهم هذا التسارع، تخبرنا سعد بأنّ حزب الله يمثّل اليوم بارادَيْماً جديداً في العلاقات الدولية؛ هو «فاعلٌ غير حكومي يقوم ببعض الوظائف المركزية للدولة التي تجعل منه دولة داخل الـ . دولة في السياق اللبناني، ويُحقّق في الوقت نفسه بعض الحتميات الاستراتيجية لقوّة إقليمية». إلا أن الباحثة لا تدّعي أنّ حزب الله قوّة إقليمية بالمعنى نفسه الذي تُصنّف فيه إيران أو أي دولة قوية على أنّها كذلك. بالنسبة إليها هو «فاعلٌ قويٌ على المستوى المحلّي يباعدُ رجليه بين خطّ كونه فاعلاً حكومياً وغير حكومي، وكفاعل شبه دولي مؤثّر على المستوى الإقليمي». بحسب سعد، يمكن الاصطلاح بشكلٍ أدقّ على أنّ حزب الله «قوّة شبه إقليمية» (regional subpower).

القوة المُشرعنة للحزب

تتحدّى الباحثة تصنيفات المدرسة الواقعية عن القوّة، التي تُقدّم الإنفاق العسكري والتكنولوجيا وحجم القوّات المسلّحة على معايير مادية أخرى، كالبراعة القتالية والنتائج الاستراتيجية وفعالية قدرة الردع والحرب النفسية. لفهم التصنيف الأميركي للحزب على أنّه «أكثر الجيوش العربية فعاليةً وصقلاً بالمعارك»، تستعمل سعد مزيجاً من مفهومي «القوّة القسرية» و«القوّة الخيرانية».

الأولى، تُمثّل ترسانة الحزب الحديثة التي تفسّر جزءاً واحداً من إنجازاته العسكرية، فيما تُستخلص القيمة الاستراتيجية للحزب لدى الجمهورية الإسلامية من الثانية، أي القوّة والبراعة الخيرانية في استعمال هذه الأسلحة، وإبداعه في دمجها إلى هذا النموذج الهجين الفريد من القتال، الذي يصهر القدرات والأسلحة التقليدية والـ . تقليدية في مدرسة حربية جديدة.

مع هذا كلّه، فإنّ القوتَيْن القسرية والخيرانية تشكّلان مكوّناً واحداً فقط من موقع حزب الله الإقليمي المتكشّف حديثاً، وفق سعد. تعتمد الباحثة على أسس النظريّة البنائية قبل أن تخلص إلى أنّ هذا الاختزال الضيّق للقوّة يشكّل «سجناً مفاهيمياً». ترى الباحثة في هذا الصدد أنّه ومن أجل تعيين موقع حزب الله في النظام الإقليمي بصورة صحيحة، من الضروري شمل مقاييس افتكارية للمعايير عن القوّة، تتجاوز المعتقد التقليدي المرتبط بالسيطرة والهيمنة وتتعدّاه إلى مفْهَمة القوّة بأنّها «القدرة على الفعل».

وتقول سعد في هذا الصدد: «بعكس استعمال مصطلح القوّة السائد على أنّها السيطرة، والتحكّم والهيمنة، القوة تعني في المقام الأوّل القدرة، الفعالية، سيطرة الفاعل على أمنه وحياته، الحكم الذاتي والاستقلالية؛ إضافةً إلى ذلك، القوّة تُبذل على النفس لا على الآخر». ماذا عن مفهوم الذات؟

تُشير الباحثة إلى أنّ مفهوم الذات لا يدخل ضمن فهم المدرسة الواقعية للقوّة، لكنّه أحد المعايير لدى المنظّرين البنائيين لقياس القوّة الإقليمية. فمثلاً، مفهوم الذات، أو الهوية المكوّنة عن الذات، عاملٌ محدّدٌ عن موقع القوّة الإقليمية أهم بكثير من معايير القوة الصلبة كالناتج المحلّي الإجمالي أو القوّة العسكرية. لكنّ هذا «لا يعني أنّ البنائيين ينسفون الموارد والقدرات المادية من تصنيفهم، لكنّهم لا يرونها سوى منطلقٍ ضروري ينبثق منه فهمٌ مشتركٌ عن أدوارهم أي الفاعلين السياسيين] كقادة مسؤولين عن الأمن الإقليمي». بالتالي، يظهر للباحثة أنّ «القوّة الإقليمية مكانةٌ مبنيّة ـ اجتماعياً يشارك في تشكيلها الإدراك الذاتي عن النفس لذلك، والاعتراف من الجيران الإقليميين بذلك، بالإضافة إلى من هم خارج الإقليم».

تفصّل سعد كيف أنّ مفهوم القيادة هو واحدٌ من الأدوار الثلاثة التي تمارسها القوى الإقليمية. بحسب النظرية، القيادة تستتبعُ «السعي بنشاط لتحريك أعضاء آخرين في الإقليم نحو اتجاهات أمنية محدّدة، عبر اقْنَنَة مشكلةٍ أو فاعل كتهديد أمني». لذلك، القوّة الإقليمية تفترض مسبقاً شرعيةً للسلطة، كما تُعرف اصطلاحاً بـ«القوّة المشرعِنة [...] التي تعطي الفاعل الحق في تشخيص سلوك الآخرين».

تستنتج الباحثة أنّ حزب الله يستكمل شروط القيادة الإقليمية عبر ثلاث طرق: «النجاح في اقْنَنَة الجهاديين ـ التكفيريين في سوريا كتهديدٍ وجودي، وإقناع إيران بالتدخّل، وتعبئة وتدريب قوى أخرى كوحدات الحشد الشعبي لنفس الغاية». هذا الأمر يتجلّى في خطاب كاشفٍ جداً لنصر الله ينطق فيه باسم محور المقاومة: «أريد أن أتكلّم اليوم ليس فقط باسم حزب الله بل باسم كلّ محور المقاومة».

خطاب نصر الله يذهب أبعد من ذلك، داعياً حلفاء الحزب، بمن فيهم حماس، إلى لملمة الصفوف. هذه القدرة على رسم السلوك لحلفائه تكشف قوّة حزب الله المشرعِنة، وتلقي الضوء على الثقة العمياء لدى حلفائه به، كما يشرح حرب: «لدينا سلطة، أو تأثير. استعمال القوّة [القسرية] يلغي التأثير، لا يمكن أن تكون مؤثّراً إذا استعملتَ القوّة». كما أنّ قدرة الحزب على «التنشئة الاجتماعية»، أي قوّة تشكيل العادات والسلوكيات، توازي مفهوم «القوّة المرجعية»، التي تعني أنها تمثّل فاعلاً سياسياً بمجموعةٍ جذّابة والرغبة في محاكاتها. بالنسبة إلى سعد، لفظة «الحزبلة» المُستعملة لـإشارة إلى وحدات الحشد الشعبي أو الحوثيين في اليمن، تلتقط جوهر القوّة المرجعية للحزب كنموذج يتمّ استنساخه في المنطقة.

تختم الباحثة ورقتها بطرح أنّ المنظرين الإيكولوجيين أكثر كفاءةً لتقديم مدارك ذات معنى عن العلاقات العابرة للحدود من النظريات السائدة في العلاقات الدولية. مفهوم التكافل في علم الأحياء، مثلاً، يفسّر علاقة حزب الله بإيران أفضل بكثير من نموذج الراعي ـ الوكيل أو نموذج التنازل عن الاستقلالية مقابل الأمن.

* باحث ـ مساعد لبناني

** للباحثة أمل سعد كتاب بعنوان «حزب الله: الدين والسياسة» (بلوتو برس، 2002)، ويصدر لها كتابٌ مقبل بعنوان «ما بعد مقاومة حزب الله: من مقاومةٍ وطنيةٍ إلى قوّة إقليمية» (بالغريف ـ ماكميلان، 2021).

(هيثم الموسوي)

النرجسية والخضوع للقانون

تجلاء حمادة *

ما أن انتهت الحرب الأهلية في لبنان، حتى جاءنا من كندا فريق من متعاطي علم النفس معنيّ بظاهرة «إيذاء الذات»، إذ توقع أن لا بدّ من أن تفرز معاناة الحرب أعداداً من هؤلاء. وبعد بحث وتمحيص، خاب أملهم وكذبت توقعاتهم إذ أنهم لم يجدوا لهذه الظاهرة وجوداً عندنا. وقد عزوا هذا الغياب إلى ارتفاع نسب النرجسية الحامية للذات بين مواطني بلدنا الصغير.

وإن كانت النرجسية تلعب دوراً إيجابياً في هذا الصدد، فلها دور في منتهى السلبية في إنتاج مواطنين ملتزمين بتطبيق القوانين. فالدور الأساس المطلوب من التنشئة الاجتماعية، هو قمع نرجسية الطفولة التي تعتبر نفسها حاكمة منفردة ليحلّ محلّها تقبّل الفرد لكونه أحد أفراد المجتمع، وقوننة ما يحقّ وما لا يحقّ له. فمن المسلّمات في علم النفس، أنه على مرحلة «عقدة أوديب» (من سن الثالثة والنصف حتى الخامسة) أن «تخصي» الفرد لتعدّه لتقبّل قوانين المجتمع، وأنسقته وتصنيفه له (مثلاً ذكراً أو أنثى). فهل يا ترى يمرّ الفرد اللبناني في مرحلة الإخصاء هذه ليغدو كائناً اجتماعياً مقبولاً؟

ما نراه من كثير من المواطنين اللبنانيين أنهم يربّون في أولادهم الاعتقاد بالتميّز، وبأن لهم على الدنيا حقوقاً تفوق ما لغيرهم. وقد شهدتُ أثناء قضاء فصل الصيف في أحد الفنادق حيث كانت تقيم عائلات كثيرة، أن الأهالي اتفقوا على أن المراقبة في امتحانات البكالوريا التي لم تسمح للطلاب بالغش كانت «معقّدة وحقودة وتسلك سلوك من ستتعطل الشهادة من مالها وممتلكاتها الخاصّين».

وهذا المنحى في التكوين غير الاجتماعي عند كثير من اللبنانيين، يظهر في قيادتهم السيارات في الوجهة المعاكسة للقانون، وفي محاولة الكثيرين منهم التشاطر بالالتفاف على القوانين، وفي اعتبار أنّ لهم الأفضلية في شراء تذكرة أو الوصول إلى خدمة، قبل من وصلوا قبلهم. إنه منحى يظهر بشكل صارخ عند الزعماء والسياسيين الذين يسرقون المال العام أو شواطئ البلد والأراضي في قلب مدنه.

ومن علائم أن هذه التجاوزات هي من صميم تكوين شخصية هؤلاء، كونهم لا يخجلون بهذه الأفعال، حتى حين تصبح معروفة من الجميع، وكثيرون يتباهون بها، حتى عندما يقرّون بسرقاتهم وتجاوزاتهم من على شاشات التلفزة، والأنكى من ذلك، والأكثر دلالة على كون كسر القوانين غدا ثقافة شبه سائدة، أنه حتى الناس العاديين، من لم يربحوا شيئاً من التجاوز بل خسروا جرّاءه مال البلد والسمعة الوطنية الحسنة وراحة البال التي يتمتّع بها من يعيشون في مجتمعات سوية، يبقون على ولائهم واحترامهم وتبجيلهم لمن سرق وقتل ونكّل. فكأنهم بذلك يعبّرون عن التمني في أن يصبحوا مثلهم وأن يتاح لهم ارتكاب ما ارتكبه هؤلاء! وكأن كثيراً من اللبنانيين غدوا على قناعة بأن القوانين، بما فيها تلك التي تحدّد الملكية العامة والخاصة، هي بدعة لا تستحق عناية الشطّار من أمثالهم. ألم يقل من هو في أعلى مرتبة تشريعية عندنا: «الضعفاء، فقط يلتجئون للقانون»؟ وألم يصادر بعض رؤساء الطوائف الدينيّة الأوقاف وأملاك الآخرين؟

يبقى أن نتساءل إن كان تفشي ظاهرة «الاضطراب النرجسي للشخصية» عندنا، سببه التنشئة الخاطئة أم أنه مرض نتوارثه مع الجينات. وما يعزّز الفرضية الأولى كون النماذج الأكثر ظهوراً و«نجاحاً» وشعبية في مجتمعنا، المرشحة لأن تغدو محتذاةً من قبل الأجيال، هي في معظمها من المارقين.

عندما كنت معلّمة ومسؤولة عن مادة «التفكير الأخلاقي» في الجامعة اللبنانية الأميركية، كان كثير من الطلاب يقولون لي إنني أروّج لنمط يؤدي إلى الفشل في الحياة، ويضربون لي أمثلة عن أن الناجحين في مجتمعنا يجسّدون في سلوكهم عكس ما يمليه ويروّج له هذا النوع من التفكير. فأسلوب ضرب عرض الحائط بالقوانين والأنظمة التي تقوم عليها المجتمعات عادة، شاع عندنا بسبب النماذج الناجحة التي لم يطلها أي عقاب أو «إخصاء»، إن في طفولتهم وإن في زمن نضجهم، وهي نماذج أدّت إلى قناعة عند كثير من الأهل أنهم إن أرادوا النجاح لأولادهم فعليهم تربيتهم على أن يكونوا نرجسيّين يؤمنون بأنه يحقّ لهم كلّما يبتغون، من دون رادع ولا وازع. وقد لعب القضاء القاصر عن الحكم على المرتكبين، دوراً أساسياً في تعزيز هذا النوع من «التربية على النرجسية»، ففي غياب قمع القانون للرغبات المتمادية للذات، لا داعي لأيّ إخصاء تربوي ولا لأيّ تربية على التعاطي الاجتماعي السائد عادة في المجتمعات السويّة.

أما ما نشهده في ساحات التظاهر حالياً من انقلاب على هذا الأسلوب من التربية، ومن «تسيير» الأمور، قد يرجع إلى اختلاف حاصل في أنماط تنشئة الأجيال الشابة، أو إلى الرغبة في محاكاة ما خبره بعضهم في مجتمعات منتظمة، أو إلى القصاص الجماعي الذي نشعر به حالياً جرّاء تردي الأوضاع الاقتصادية والبيئية والحياتية التي طالت الجميع بسبب هذا الأسلوب النرجسي السائد. فالقرآن الكريم نصّ على فائدة القصاص في قوله: «ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلّكم تتّقون» (سورة البقرة 179). لعلّ قصاصنا الجماعي سدّ ثغرة نفود سارقينا ومجرمينا من معاقبة القضاء لهم. وهذه احتمالات تبشّر بتخطّي عصاب أو جنون المراوحة في النرجسية المرضية، إما في تكوين الشخصية وإما في القناعات الواعية التي تمليها الخبرة والعقلانية المنسجمة مع ما كنّا ندرّسه في «التفكير الأخلاقي».

أما الاحتمال في أن يكون ما نراه طريقة ذكية لإزاحة المستفيدين من فوضى الحقوق والمقامات من أجل الحلول محلهم، فيعني أننا لا نزال مراوحين في ما اعتدنا تسميته بفخر أو خجل «الشطارة اللبنانية»، وهذه فرضية تشاؤمية لا يعززها إلا كون بعض «الأساتذة» والمتعلمين الواعين سبق أن سلكوا عند تبوئهم سلطة أو وزارة ما السلوك غير السوي عينه الذي سلكه غيرهم. إنها فرضية نميل إلى رفضها، ليس فقط لأننا نأمل ألّا تكون صحيحة، بل بسبب ما نشهده عند كثير من الشباب من انكباب على تمحيص الأوضاع ودراسة الاحتمالات ومحاولة ردّ الأمور إلى سياق قانوني أو عقلاني، من غير تسابق على حب الظهور أو الاستفادة الشخصية.

لقد تعبنا، شيباً وشباباً، من الاقتصاد الغبي الشابه «للحس المبرد»، حتى عندما نكون ممن استفاد من الفوائد العالية المجنية من غير عناء، بسبب ما علمناه من أنها طريقة لزيادة الفقر والبطالة بين الأكثرية التي نعيش معها. ولم نعد نفخر بتشاطر على بعضنا يؤدي إلى قوقعة في بؤرة سيئة السمعة لا عدالة فيها ولا راحة بال أو ضمير. فهل علّمتنا الأيام أننا قد نغرق معاً، وأن التآزر والشعور والتفكير الاجتماعي هي أفضل السبل التي اكتشفها قبلنا كثير من الأمم الأرقى والأوعى منّا، من لا بدّ أن نعترف بأنها «أشطر» منّا، مهما كانت درجة «شطارتنا» وتميّزنا الفرديين؟

* أستاذة جامعية متقاعدة

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 ـ 01 / 666314، 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

الكرة الإسبانية

أسدل الستار على مسابقة الكاس السوبر الإسبانية الاولى من نوعها بالنظام الجديد بإحراز فريق ريال مدريد اللقب على حساب جاره اللدود اتلتيكو مدريد في السعودية، ليصبح اول فريق إسباني يحرز الكاس السوبر، رغم عدم فوزه بأحد لقبَي الدوري او الكاس الإسبانية

ركلات الترجيح تبتسم لريال مدريد في السوبر الإسباني

حقق ريال مدريد لقب الكاس السوبر الاسبانية بعد فوزه في النهائي على اتلتيكو مدريد بركلات الترجيح 4-1، بعد انتهاء الوقت الاصلي والشوطين الاضافيين بالتعادل السلبي على ملعب مدينة الملك عبد الله الرياضية «الجوهرة المشعّة» في مدينة جدة السعودية أمس الأحد. وثأر مدريد لخسارته في نهائي المسابقة عام 2014 أمام اتلتيكو ليحقق لقبه الحادي عشر في المسابقة والاول منذ عام 2017، في مباراة شهدت تألق حارسي المرمى البلجيكي تيبو كورتوا والسلوفيني يان أوبلاك. وواصل مدرب ريال مدريد الفرنسي زين الدين زيدان تألقه في المباريات

اختير الاوروغوياني فيديريكو فالفيردي افضل لاعب في المسابقة رغم طرده في الدقائق الاخيرة

النهائية مع الفريق الملكي، حيث فاز في النهائي التاسع له من أصل تسع خاصها. وأتت المباراة متقاربة بين الفريقين قبل أن تكون كلمة الحسم للريال الذي ركلات الحظ بفضل تألق كورتوا الذي تصدّى لتسديدة الغاني توماس بارتي، بعدما أهدر ساوول نيغيز الركلة الأولى وسجل الانكليزي كيران تريبييه الثالثة لفريقه.

أما من جهة ريال، فتناوب كل من: داني كارفاخال، البرازيلي رودريغو، الكرواتي لوكا مودريتش والقائد سيرخيو راموس على تسجيل المحاولات الأربع جميعها.

واختير الاوروغوياني فيديريكو فالفيردي أفضل لاعب في المسابقة التي أقيمت للمرة الاولى على شكل بطولة مصغرة، رغم طرده في الدقائق الاخيرة من اللقاء لارتكابه خطأ تكتيكي منع فيه الفارو موراتا من تسجيل هدف محقق لأتلتيكو (115).

ولم يجر زيدان أي تغيير على تشكيلة فريقه التي أسقطت فالنسيا حامل اللقب 3-1 في نصف النهائي، فيما قام المدرب الارجنتيني دييغو سيميوني بتغيير واحد على التشكيلة التي قلبت الطاولة على برشلونة في نصف النهائي الآخر (3-2)، مستعيناً بالمدافع الاوروغوياني خوسيه خيمينيز بدلاً من المونتينيغري ستيفان سافتشيك.

سواريز يغيب اربعة اشهر

من جهة أخرى، أعلن نادي برشلونة الإسباني أمس الأحد أن مهاجمه الأوروغوياني لويس سواريز سيغيب ما يقارب أربعة أشهر عن الملاعب بعد خضوعه لعملية جراحية في ركبته اليمنى. وأورد بطل الدوري الإسباني لكرة القدم في بيان على موقعه الإلكتروني أن سواريز خضع أمس لعملية لمعالجة «إصابة في الغضروف الخارجي لركبته اليمنى»، متابعا أنه «سيغيب ما يقارب الأربعة أشهر». ويأتي غياب المهاجم الذي سجل 14 هدفاً في 23 مباراة مع الفريق في مختلف المسابقات هذا الموسم، في فترة حرجة لبرشلونة، تشهد ضغوطاً متزايدة على مدربه أرنستو فالفيردي، ومنافسة محمومة مع ريال مدريد في صدارة الليغا، والتحضير لخوض الدور ثمن النهائي لمسابقة دوري أبطال أوروبا ضد نابولي الإيطالي بدءاً من شباط/ فبراير المقبل.

وأفادت الصحافة الاسبانية بأن الاوروغوياني تناول المسكنات لتخفيف الآلام، و«ضحّى» بنفسه للمشاركة مع الفريق في المسابقة التي أقيمت وفق صيغتها الجديدة للمرة الأولى في السعودية.

وسبق لسواريز (32 عاماً) أن خضع لجراحة في الغضروف الأيمن في شهر أيار/ مايو الفائت حرمتْه من خوض نهائي كأس الملك التي خسرها فريقه أمام فالنسيا، والتي انتهت بخسارة النادي الكاتالوني 2-1.

وانضم سواريز الى برشلونة في عام 2014 آتياً من ليفربول الإنكليزي، وخاض معه 276 مباراة سجل خلالها 191 هدفاً.

وسيحدّ ابتعاده عن الملاعب من خيارات برشلونة في الهجوم، اذ ينضم الى الفرنسي عثمان ديمبيلي الغائب عن صفوف النادي منذ أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر الفائت لمعاناته من تمزق عضلي في الفخذ الأيمن.

وأشار برشلونة حينها الى ان ديمبيلي، الموجود حالياً في الدوحة في إطار برنامج علاجه، سيغيب لفترة تصل الى عشرة أسابيع.

ويتصدر برشلونة الليغا برصيد 40 نقطة متفوقاً بفارق الأهداف عن ريال الثاني، ويستقبل غرناطة في المرحلة 20 في 19 كانون الثاني/ يناير.

(أ ف ب)

كلام الصورة: لاعبو ريال مدريد مع الكاس السوبر الإسبانية (أ ف ب)

حول العالم

تشافي حائر

كشفت صحيفة «موندو ديبورتيفو» الكاتالونية أن المدير الرياضي لبرشلونة الفرنسي إريك أبيدال والمدير التنفيذي أوسكار غراو التقيا لاعب النادي السابق، ومدرب نادي السد القطري الحالي تشافي هيرنانديز ليل السبت الماضي، بعد لقاء أول بين الطرفين الجمعة، في محاولة لإقناعه بالإشراف على تدريب برشلونة.

وأفادت الصحيفة بأن المسؤولَين عرضا على النجم السابق تولي الإشراف على الفريق بشكل فوري، بينما لا يزال هو يفضل الانتظار لنهاية الموسم. وأوضحت «تشافي يفضل الحضور الى كامب نو في الصيف، وهذه هي الرسالة التي أوصلها. المفاوضات تبقى مفتوحة، واحتمال التعاقد معه بشكل فوري لم يتم استبعاده بعد». من جهتها، كتبت صحيفة «إل بايس» أن النجم السابق يجد نفسه «في وضع صعب. وإذا وافق، فسيكون تحت جناح إدارة ضعيفة وانتخابات مقررة في 2021. لكن إذا رفض، قد يواجه انتقادات لرفضه العودة الى بيته». ويتمتع تشافي بخبرة محدودة على صعيد التدريب، إذ بدأ ذلك مع السد في صيف 2019 بعدما أعلن اعتزال مزاولة كرة القدم كلاعب في صفوفه.

ديوكوفيتش يهدي بلاده كاس الرابطة

قاد نوفاك ديوكوفيتش المصنف ثانياً عالمياً منتخب بلاده صربيا للفوز بلقب النسخة الأولى من كأس رابطة المحترفين في كرة المضرب المقامة في أوستراليا، بالتغلب على إسبانيا ونجمها المصنف أول رافاييل نادال عصر أمس الأحد. وقلبت صربيا تأخرها أمام إسبانيا صفر-1 الى فوز 2-1، بعد تفوق ديوكوفيتش في مباراة الفردي الثانية على نادال 2-6 و7-6 (7-4)، وتغلب الثنائي ديوكوفيتش وفيكتور ترويسكي على بابلو كارينيو بوستا وفيليسيانو لوبيز 3-6 و6-4 في مباراة الزوجي.

وكان الإسباني روبرتو باوتيستا أغوت قد منح إسبانيا التقدم بتغلبه على دوشان لايوفيتش في المباراة الأولى للفردي بنتيجة 5-7 و6-1.

وقدم ديوكوفيتش طوال المسابقة التي أقيمت في مدن عدة، ولا سيما في المواجهة النهائية أمس، أداءً قوياً أظهر استعداده بشكل جيد للدفاع عن لقبه في بطولة أوستراليا المفتوحة، أولى البطولات الأربع الكبرى، والتي تقام في مدينة ملبورن بدءاً من 20 كانون الثاني/ يناير الحالي.

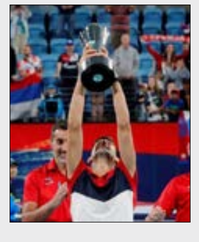

كالدارا يعود الى اتالانتا

عاد المدافع ماتيا كالدارا الى ناديه السابق أتالانتا على سبيل الإعارة من ميلان، بحسب ما أعلن نادي كرة القدم الإيطاليان يوم أمس الأحد. وسيعار كالدارا (25 عاماً) الى أتالانتا لفترة 18 شهراً مع خيار جعل التعاقد دائماً بعد ذلك، في صفقة قدرت التقارير قيمتها بـ 15 مليون يورو. ونشأ المدافع الذي خاض مباراتين دوليتين مع المنتخب الإيطالي، في صفوف مسقط رأسه أتالانتا، وانتقل منه الى يوفنتوس بطل الدوري في المواسم الثمانية الماضية، في كانون الثاني/ يناير 2018.

لكن كالدارا بقي يومها معاراً الى فريقه الأساسي، قبل أن يتخلى عنه نادي «السيدة العجوز» في صيف العام ذاته لمصلحة النادي اللومباردي ميلان، ضمن صفقة انتقال مدافع الأخير ليوناردو بونوتشي الى نادي تورينو. لكن كالدارا عانى خلال الأشهر الـ 18 التي أمضاها مع النادي اللومباردي، من الإصابات التي أبعدته لفترات طويلة، واكتفى بخوض مباراتين بألوانه خلال كل تلك الفترة.

كالشيو

عشرة انتصارات متتالية... إنزاغي يحلّق بـ«النسور»

لم يعرف نادي لاتسيو النجاح على صعيد الدوري منذ تحقيقه اللقب عام 2000، حيث كان المركز الثالث افضل ما حقّقه في الالفية الجديدة. الفشل المحلّي صنع الفريق من بلوغ دوري ابطال اوروبا، إذ تعود اخر مشاركة له في دوري الابطال الى عام 2007. الوضع تحسّن منذ مجيء سيموني إنزاغي، الذي يستعدّ لكسر السلسلة السلبية بعد تحقيق النادي العاصمي 10 انتصارات متتالية في الدوري هذا الموسم

حسن رمضان

انتهت القمة التي جمعت نابولي الإيطالي مع نظيره لاتسيو بفوز الأخير على أرضه (1-0). جاء الهدف في الدقيقة 82 بعد خطأ فادح من الحارس الكولومبي أوسبينا في إبعاد الكرة. فوز كسر سلسلة سلبية امتدت إلى خمس خسارات أمام الفريق الجنوبي، كما عزّز النادي العاصمي مركزه الثالث، في موسم هو الأفضل للمدرب سيموني إنزاغي منذ قدومه إلى النادي عام 2016.

عند المرور على أبرز أحداث العقد الماضي في الكالشيو، لا بدّ من ذكر يوفنتوس. خلال 10 سنوات فاز أبناء السيدة العجوز بـ8 ألقاب دوري إضافةً إلى العديد من الكؤوس المحلية، ما جعله النادي الأفضل في تلك الحقبة. تغيرت المعادلة مع بداية العقد الحالي، على خلفية تحسّن أغلب الفرق الإيطالية على رأسها إنتر ميلانو بقيادة المدرب الإيطالي أنطونيو كونتي، من دون إغفال لاتسيو، الذي عاد إلى الواجهة من جديد بعد مجيء المدرب الإيطالي الشاب سيموني إنزاغي، مع توالي المواسم، أصبحت مواجهة لاتسيو في الدوري الإيطالي من الأصعب على أندية الكالشيو. توازن كبير بين الهجوم والدفاع وعمل جماعي متقن، أعاد الهيبة إلى القطب الثاني للعاصمة. التطور الكبير في المنظومة ليس وليد الصدفة، بل هو نتاج العمل المستمرّ والتنسيق بين المدرب والإدارة.

إنزاغي ابن لاتسيو، لاعباً ومدرباً. فقد بدأ مسيرته التدريبية مع فريق شباب لاتسيو في الفترة الممتدة بين عامي 2010 و2016، ليعيّن بعدها مدرّباً للفريق الأوّل. في موسمه الأول، ظهرت لمسة سيموني الفنية بعد أن قدّم فريقاً مميّزاً من أسماء صنعها بنفسه. منظومة شابة ضمّت متوسط الميدان الصربي سيرغي ميلينكوفيتش سافيتش، صانع الألعاب الإسباني لويس البرتو إضافةً إلى المهاجم الإيطالي القناص تشيرو إيموبيلي (هداف الدوري الإيطالي هذا الموسم بـ20 هدفاً) عادت على الفريق حينها بالمركز الخامس في الدوري. استمر الثبات في الأداء خلال الموسم التالي، واحتل الفريق المركز الخامس مرة أخرى، غير أنّ إنجازاً كبيراً كتبه المدرب حينها، بعد التتويج بلقب كأس السوبر الإيطالي إثر الفوز على العملاق المحلي يوفنتوس. بطولة وضعت إنزاغي بين كبار المدربين الإيطاليين، مثبتاً أن المال ليس السبيل الوحيد لنجاح نادٍ من عدمه. لم يعرف إنزاغي النجاح في موسمه الثالث كما الحال في موسميه الأولين، بعد أن أنهى لاتسيو الدوري في المركز الثامن، غير أنه تمكّن من التتويج بكأس إيطاليا على حساب أتالانتا (2-0). سادت الضبابية حينها حول مستقبل إنزاغي مع الفريق إضافة إلى وضعه ضمن دائرة مدربين مطلوبين من قبل إدارتي يوفنتوس وإي سي ميلان، غير أن إنزاغي استمرّ على رأس العارضة الفنية للفريق، مقدّماً أفضل موسم في مسيرته التدريبية حتى الآن.

بنى إنزاغي فريقاً من لا شيء، وجعله بين افضل الفرق الإيطالية

بفوزه الأخير على نابولي، وصل لاتسيو إلى الانتصار العاشر توالياً في الدوري، وقد بدأ هذه السلسلة بالفوز على فيورنتينا (2-1) قبل حوالى 3 أشهر، مروراً بانتصارات ثقيلة أمام أندية إي سي ميلان، تورينو ويوفنتوس. لم يكتفِ لاتسيو بالفوز على أبناء المدرب ماوريتسيو ساري في الدوري وحسب، حيث الحق بيوفنتوس خسارة أخرى في أقلّ من شهر عادت على رجال إنزاغي بلقب كأس السوبر الإيطالي.

هكذا، بنى إنزاغي فريقاً من لا شيء، وجعله بين أفضل الفرق الإيطالية في السنوات الأخيرة، رغم ذلك، يستبعد المدرب الإيطالي فوز فريقه بالدوري هذا الموسم. الهدف هو احتلال مركز مؤهّل إلى دوري الأبطال، بانتظار تدعيمات الصيف لمواجهة استحقاقات الموسم المقبل.

يقذم لاتسيو اداء مميزا تحت إشراف إنزاغي (أ ف ب)

الكرة الصفراء

سيرينا تنهي «السنوات العجاف»

تستعدّ سيرينا لخوض منافسات استراليا المفتوحة بعد أيام (أ ف ب)

أحرزت الأميركية المخضرمة سيرينا وليامس لقبها الأول في دورات محترفات كرة المضرب منذ عام 2017، بفوزها يوم أمس الأحد على مواطنتها جيسيكا بيغولا في المباراة النهائية لدورة أوكلاند النيوزيلندية بنتيجة 3-6 و6-4.

وحسمت وليامس (38 عاماً) المصنّفة أولى في الدورة والأولى عالمياً سابقاً، المباراة النهائية في ساعة و35 دقيقة، لتحرز اللقب الـ73 في مسيرتها الاحترافية، والأول منذ توتيجها بلقب أستراليا المفتوحة، أولى البطولات الأربع الكبرى، في مطلع 2017 على حساب شقيقتها فينوس.

وغابت سيرينا بعدها أشهراً عن الملاعب لوضع مولودتها الأولى، وهي تسعى منذ عودتها، إلى إحراز لقبها الـ24 في بطولات الغراند سلام، ومعادلة الرقم القياسي للأسترالية مارغريت كورت. وستكون الأميركية أمام فرصة جديدة لتحقيق ذلك، في النسخة المقبلة من البطولة الأسترالية التي من المقرّر أن تنطلق في ملبورن في 20 كانون الثاني/يناير الحالي.

وعلّقت سيرينا على فوزها باللقب الأول في ثلاثة أعوام: «لقد مضى وقت طويل، وأعتقد أنه في إمكانكم أن تروا الارتياح على وجهي»، معتبرة أنّ أداءها يتحسّن مع اقتراب موعد بطولة أستراليا المفتوحة، وأنها كانت تحتاج «بطبيعة الحال» للقيام بذلك قبل انطلاق المنافسات في ملبورن.

واختارت سيرينا أن تمنح الجائزة المالية التي تبلغ 43 ألف دولار أميركي، للمساعدة في معالجة آثار حرائق الغابات الواسعة المستعرة منذ أشهر في أستراليا، والتي أودت بحياة 26 شخصاً على الأقل والتهمت نحو عشرة ملايين هكتار من الأراضي. كما قدّر علماء جامعة سيدني أن الحرائق أدت إلى نفوق نحو مليار حيوان. وقالت وليامس: «لعب في أستراليا منذ أكثر من 20 عاماً وكان من الصعب عليّ فعلاً أنا أتابع الأخبار وكلّ ما يحدث في أستراليا بسبب الحرائق التي أثّرت على الحيوانات والناس الذين فقدوا منازلهم».

بليشكوفا ترفع لقبها الثالث في أربعة أعوام

أطلقت التشكيكة كارولينا بليشكوفا المصنّفة ثانية عالمياً، استعداداتها لبطولة أستراليا المفتوحة في كرة المضرب، بالاحتفاظ بلقبها في دورة بريزبين بعد فوزها الصعب أمس الأحد في النهائي على الأميركية ماديسون كيز بنتيجة 6-4، 4-6 و7-5. ورفعت التشكيكة الكاس للمرة الثالثة في آخر أربعة أعوام في المدينة الأسترالية، في دورة تعدّ تقليدياً من التحضيرات الأساسية لبطولة أستراليا المفتوحة، أولى البطولات الأربع الكبرى، والتي من المقرّر أن تنطلق في ملبورن في 20 كانون الثاني/يناير الحالي.

ولم تتمكّن التشيكية البالغة من العمر 27 عاماً والمصنفة أولى عالمياً سابقاً، حتى الآن من إحراز لقب في دورات الغراند سلام في مسيرتها الاحترافية، وبلغت نصف نهائي بطولة أستراليا في الموسم الماضي قبل أن تخسر أمام اليابانية ناومي أوساكا التي توّجت باللقب. وفي بريزبين، خاضت بليشكوفا مباراة مثيرة ضدّ أوساكا في نصف النهائي امتدّت ساعتين و48 دقيقة، قبل أن تفوز بثلاث مجموعات. واحتاجت التشكيكة إلى ثلاث مجموعات أيضاً في المباراة النهائية، قبل أن تحسمها في ساعتين وسبع دقائق، وتنفرد بالرقم القياسي لعدد ألقاب بريزبين (3)، أمام الأميركية المخضرمة سيرينا وليامس والبيلاروسية فيكتوريا أزارنكا.

وأشارت بليشكوفا التي بلغت أيضاً نهائي بطولة فلاشينغ ميدوز الأميركية في عام 2016، إلى أن الفوز بالدورة يمنحها ثقة قبل خوض غمار أولى بطولات الغراند سلام للموسم الحالي.

وأوضحت «أعتقد أن (الفوز في بريزبين) دائماً ما يعطي ثقة إضافية ويقدّم فكرة عن مستواي الحالي، ولذا أعتقد أنها كانت طريقة رائعة لبدء العام». وتابعت «لكن بالطبع بطولة غراند سلام أو أي دورة أخرى، دائماً ما تبدأ من الصفر، لذا لن يقوم أحد بالتفكير. لقد فازت بدورة منذ أسبوعين»، في إشارة إلى أنها لن تكون مرشحة حكماً للفوز في بطولة أستراليا المجرّد أنها فازت بلقب دورة بريزبين.

فازت بليشكوفا في نصف النهائي على اوساكا (أ ف ب)

وجوه

عند كلّ سوق انتقالات يبدأ الحديث عن إمكانية انتقال نجم نادي باريس سان جيرمان الفرنسي كيليان مبابي، إلى نادي ريال مدريد. اللاعب يقول دائماً إنّه مرتاح في باريس، ولكنّ منطق الأمور يقول إن اللاعب سينتقل قريباً إذا ما كان يفكّر بدوري أبطال أوروبا وبالألقاب الفردية. مبابي موهبة استثنائية، ولكن تنقصها خبرة المواعيد الكبيرة

الفرنسي الشاب «مظلوم» في باريس
موهبة مبابي مهدّدة!

حسن رمضان

خلال موسم 2016 . 2017، وتحديداً في نادي الإمارة الفرنسية موناكو، وُلدت موهبة فرنسية شغلت العالم من خلال أدائها في الدوري الفرنسي وفي دوري أبطال أوروبا. كيليان مبابي، لاعب باريس سان جيرمان الحالي، الذي يرشّحه الكثيرون ليكون صاحب الكرة الذهبية في المستقبل القريب، شقّ طريقه نحو العالمية وهو لا يزال في عمر الـ18. في موناكو، كان هناك فريق متكامل بكلّ ما تعنيه الكلمة من معنى، ولكنّ أسماء عدّة رحلت عن نادي الإمارة بعد موسمه الاستثنائي الذي توّج من خلاله بلقب الدوري الفرنسي «الليغ 1» على حساب عملاق الدوري الحالي باريس سان جيرمان. أسماء كبيرناردو سيلفا البرتغالي لاعب المان سيتي الحالي، رادامیل فالكاو الكولومبي لاعب غالاتاسراي، البرازيلي فابينيو لاعب الريدز ليفربول، توماس ليمار الفرنسي لاعب الأتلتي، وغيرهم من النجوم الذين تركوا بصمتهم إلى جانب مبابي في الدوري المحلّي برفقة موناكو.

مبابي، من بين اللاعبين الذين لم يكن المدرب البرتغالي ليوناردو جاردیم يعتمد عليهم بصورة أساسية خلال مرحلة الذهاب من الدوري الفرنسي في 2016. لكن وبسبب بعض الإصابات، اضطر لإشراكه أساسياً في كثير من المناسبات في الشق الثاني من الموسم. الشاب كيليان لم يحتجّ للكثير من الوقت لكي يثبت أنه من طينة اللاعبين الكبار، القادرين على حسم المباريات، وهذا ما حدث فعلاً في دوري أبطال أوروبا عندما سجّل في مرمى كلّ من بروسيا دورتموند ومانشستر سيتي ويوفنتوس وغيرها من الأندية. بعد نهاية الموسم التاريخي لأبناء الإمارة الفرنسية، انتقل كيليان مبابي في صفقة قياسية بلغت 160 مليون يورو من موناكو إلى نادي العاصمة باريس سان جيرمان. منذ ذلك الحين وحتى اليوم، يكتب مبابي التاريخ ويكسر الأرقام القياسية واحداً تلو الآخر، لكنّه لا يزال يجد بعض الصعوبات في الظهور بصورة جيّدة أمام الأندية الأوروبية الكبيرة، وتحديداً في دوري أبطال أوروبا برفقة الـ«بي أس جي». لا يختلف اثنان على موهبة مبابي، فغيره من اللاعبين الذين شاركوا في الدوري الفرنسي لم يحقّقوا الأرقام التي حقّقها صاحب الـ21 سنة حالياً، لكن في الوقت عينه، نادٍ كباريس والدوري الفرنسي لن يساعدا الشاب الفرنسي في تحقيق مبتغاه، أو

> برز كيليان مبابي بشكل كبير في مونديال روسيا عام 2018

في تطوير نفسه وبناء شخصيته بالصورة المطلوبة، وتحقيق زيادة فنّية في طريقة لعبه وخوضه للمباريات الحساسة.

دوري متواضع

تصنيف الدوري الفرنسي من ضمن قائمة الدوريات الأوروبية الخمسة الكبرى يبقى أمراً مثيراً للجدل من قبل الاتحاد الأوروبي. فمنذ دخول رجل الأعمال القطري ناصر الخليفي عالم كرة القدم من خلال ترؤسه لنادي باريس سان جيرمان، لم يعد هناك منافس للـ«بي أس جي»، بل إن النادي الباريسي أصبح يخوض تجارب سهلة وحصصاً تدريبية خلال مبارياته في الدوري المحلي. في فرنسا، كتب الخليفي التاريخ، لكن في دوري الأبطال، وهو ما يضعه الخليفي دائماً على رأس سلّم أولوياته، لا تكون الصورة مماثلة. تماماً كما هي حال مبابي، النجم الفرنسي الشاب، الذي يذهل العالم في كلّ أسبوع من خلال أهدافه وأرقامه القياسية في الدوري الفرنسي مع باريس، إلّا أنه يختفي تماماً أمام الأندية الكبيرة في دوري الأبطال. خلال الموسم الماضي، وتحديداً بعد «الفضيحة» التي تعرّض لها الـ«بي أس جي» أمام مانشستر يونايتد وخروجه المفاجئ من دور الـ16 لدوري الأبطال، لم يظهر مبابي في أكثر الأوقات التي احتاج له فيها فريقه، وهذا ما يميّز اللاعبين الكبار عن أصحاب الخبرات القليلة والتجارب غير المكتملة. لا يمكن مقارنة الدوري الفرنسي، بالدوريات الأخرى كالإسباني والإنكليزي والألماني والإيطالي. في تلك الدوريات، المنافسة ومستوى الأندية الفني مرتفع جداً، على العكس تماماً في فرنسا. لطالما ما شاهد المتابعون نتائج كارثية لأندية الدوري الفرنسي عند مواجهتها لباريس سان جيرمان، النادي الذي يملك عدّة نجوم في صفوفه تعتبر أكبر بكثير من الدوري المحلي. أسماء كنيمار البرازيلي لاعب برشلونة السابق، أنخيل دي ماريا، ماورو إيكاردي، مبابي، ماركو فيراتي. سباعيات وسداسيات، هي نتائج باريس سان جيرمان في «الليغ 1»، ولكنها تتبخّر في دوري الأبطال. (فاز باريس على سانت إتيان 4 . 0، وعلى إيمبان 4 . 1، و6 . 0 على مونتليري، و6 . 1 على سانت إيتيان أيضاً في الكأس). وسجّل مبابي حتى الأسبوع التاسع عشر، 11 هدفاً في الدوري، كما سجل 5 أهداف في دوري الأبطال.

تألّق مع المنتخب

تجربة كيليان مبابي مع منتخب الـ«ديوك» الفرنسية خلال كأس العالم 2018 الأخير الذي استضافته روسيا لا يمكن وصفها سوى بالناجحة، ولكنها لا تعكس أداءه في بطولة أوروبية كبرى كدوري الأبطال. في المونديال، لم يواجه مبابي خطوط دفاع على مستوى عالٍ، والحديث هنا عن دفاع المنتخب الأرجنتيني الكارثي، ودفاع المنتخب الكرواتي الذي فتّح على مصراعيه في المباراة النهائية، وهذا ما لا ينفي ولا يقلل من قدرات الشاب الفرنسي الذي صال وجال وسجل الأهداف.

بحسب العديد من المراقبين، على كيليان مبابي أن يختار ما بين النجومية الوهمية، والنجومية العالمية الحقيقية، وهذا ما شاهده الجميع بتجربة البرازيلي نيمار، الذي ابتعد عن منصات التتويج الفردية منذ خروجه من برشلونة رغم تحقيق الألقاب في فرنسا. على مبابي أن يحسم قراره سريعاً بقول البعض، فالبقاء في باريس سان جيرمان سيحدّ من قدراته ولن يطوّرها، على العكس تماماً في حال انتقاله إلى أحد الأندية الأوروبية الكبرى، كريال مدريد، برشلونة، ليفربول، بايرن ميونيخ وغيرها من الأندية التي تحتلّ يومياً بأندية منافسة لها، لا أندية يمرح معها الـ«بي أس جي» في كل أسبوع. الجوائز الفردية تحتاج لتحديات كبيرة.

عروض كثيرة قُدمت لمبابي خلال الفترة الأخيرة (أن كريستين - أف ب)

ماسأة

نهاية محزنة للدراج باولو غونسالفيس

أعلن منظّمو رالي دكار الصحراوي المقام في السعودية، وفاة الدرّاج البرتغالي باولو غونسالفيس بعد سقوطه في المرحلة السابعة بين العاصمة الرياض ووادي الدواسر صباح يوم أمس الأحد. وأشار المنظّمون إلى أن غونسالفيس (40 عاماً) الذي كان يشارك في الرالي للمرة الثالثة عشرة وحلّ ثانياً في فئة الدراجات النارية عام 2015، سقط عند الكيلومتر 276 من المرحلة.

وأوضح بيان المنظّمين أن غونسالفيس كان فاقداً للوعي لدى وصول الفريق الطبي لمعاينته، وحاول المسعفون إنعاشه في مكان الحادث، قبل نقله على متن مروحية إلى المستشفى حيث تم إعلان وفاته.

وبدأ غونسالفيس المشاركة في رالي دكار في عام 2006، وأنهاه ضمن المراكز العشرة الأولى أربع مرات. وفي النسخة الحالية، كان يحتلّ المركز 46 في الترتيب العام بنهاية المرحلة السادسة في الرياض الجمعة الماضي، قبل أن يخلد المشاركون إلى يوم راحة (السبت)، واستؤنف الرالي أمس الأحد.

وتُقام النسخة الـ42 للرالي الأكثر شهرة عالمياً للمرة الأولى في المملكة، في خطوة أثارت انتقاد منظمات معنيّة بالدفاع عن حقوق الإنسان، والتي تعتبر أن السعودية قامت بممارسات وانتهاكات لحقوق الإنسان في أكثر من مناسبة. ولكن السعودية تسعى من خلال استضافة هذه الأحداث الرياضية لتلميع صورتها، ومحاولة إظهار نفسها على أنها بلد منفتح.

ويمتدّ الرالي على 12 يوماً ومسافة نحو 7500 كلم في مختلف أنحاء السعودية، انطلاقاً من مدينة جدة على البحر الأحمر، امتداداً على الخط الساحلي الغربي للمملكة وصولاً إلى مدينة نيوم المستقبلية، وعبر الصحارى المختلفة في وسط البلاد، قبل الختام في القدية غرب الرياض.

أعلنت وفاة الدرّاج البرتغالي بعد نقله إلى المستشفى (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3352

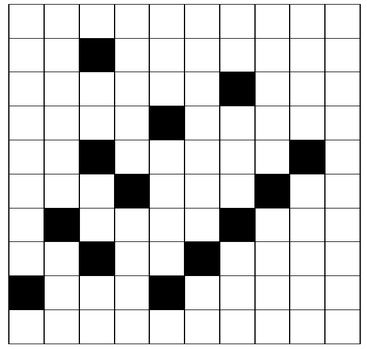

أفقيا

1-تسمية تُطلق على عصر يمتد من بعثة النبي محمد الى آخر أيام الخلفاء الراشدين – 2- اشهر ملوك الدولة البابلية إشتهر بشرائعه الإدارية والإجتماعية – من الأمراض – 3- رغب بالفاكهة واشتهاها – سياسي ألماني عمل على تحقيق الوحدة الألمانية وجعل من بلاده قوّة أوروبية ودولة إستعمارية – 4- أقدم مدينة فلسطينيّة مسوّرة في العالم – من الأطباق – 5- عائلة إقتصادي فرنسي راحل – صبّ الماء – 6- صوّت الرصاص – قبر ولحد – غابة ومنتهى الشيء – 7- صفة الشيء وهيئته من البياض والسواد والحمرة وغير ذلك – ماركة سيارات – 8- نسقط في الإمتحان – إسم موصول – إحسان – 9- حذاء من خشب – مدينة إيرانية – 10- اشهر نادي كرة قدم ألماني

عمودياً

1-صحراء في فلسطين بين المتوسط وخليج العقبة شرقيّ سيناء – 2- خراب شامل – رقصة يونانية – 3- عاشق تاريخي – نعطي الشخص الإبريق لكي يشرب – 4- مقياس أرضي – خلاف بارد – صالح وصادق ومحسن – 5- إحدى جزر الكناري – من الحبوب – 6- أرسل وأفرَق المال في البلاد – اشكال فنية في لوحات – 7- ماركة سيارات قديمة – عائلة رسّام وأديب إسباني شهير راحل – 8- للتافف – للتفسير – حرف عطف – 9- عائلتهم – عاصمة أوروبية – 10- لقب زنوبيا أو الزبّاء أو زينب زوجة أذينة وأم وهب اللات

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1-الفونوغراف – 2- خدش – واصا – 3- سم – باطر – أر – 4- سعل – نيدو – 5- نورا – بغّ – رق – 6- دواليب – 7- جص – راحيل – 8- نهار – رشّاش – 9- جب – فتوش – شر – 10- زيزي عادل

عمودياً

1-ايسلندا – جزّ – 2- و و – نبي – 3- فخ – سراجه – 4- وديع الصافي – 5- نشّال – رتع – 6- ببر – وآ – 7- غورنغ – ارشد – 8- رأ – جحش – 9- أصادر – ياش – 10- فاروق الشرع

3352 sudoku

			6	2	9			1
2	3						6	9
				1				4
3				8		7	4	
	1	9				6	8	
	8	5		3				2
				9			5	
							2	8
8	2		4	5	3		1	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3351

6	2	9	4	7	1	5	3	8
8	3	4	5	6	2	1	9	7
7	5	1	3	9	8	4	6	2
4	1	3	7	2	9	6	8	5
9	8	5	6	3	4	7	2	1
2	6	7	1	8	5	9	4	3
5	9	8	2	4	7	3	1	6
1	4	6	8	5	3	2	7	9
3	7	2	9	1	6	8	5	4

مشاهير 3352

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فنانة لبنانية كانت من أعضاء فرقة الميادين الفنية. رافقت الفنان مارسيل خليفة في مجمل جولاته الفنية وقدمت معه أحلى وأخذ الأغاني الملتزمة
6+7+8+3+2+5 = البيت المصنوع من قماش ■ 9+10+11 = مدينة فرنسية ■ 3+4+1 = والدتي

حل الشبكة الماضية: **جورج بوميدو**

إعداد
نعوم مسعود

NBA

20 ألف نقطة لجيمس هاردن

أصبح جيمس هاردن نجم فريق هيوستن روكتس، اللاعب الـ45 في تاريخ دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين يتجاوز عتبة 20 ألف نقطة في مسيرته، بقيادته فريقه للفوز على ضيفه مينيسوتا تمبروولفز (139-109) في نهاية الأسبوع. ويعدّ هاردن (30 عاماً) من أبرز لاعبي الدوري خلال الأعوام الماضية، واختير أفضل لاعب لعام 2018، وأفضل مسجّل في 2018 و2019. وهو أثبت علوّ كعبه مجدّداً في المباراة الأخيرة التي أنهاها مع 32 نقطة، وأضاف إليها 12 متابعة وثماني تمريرات حاسمة. وبلغ اللاعب عتبة الـ20 ألف نقطة، بتسجيل رمية ثلاثية مع تبقي حوالى 6 دقائق في الربع الثاني من المباراة التي هيمن عليها هيوستن بشكل كامل.

وبات هاردن الخامس بين مزاولي اللعبة حالياً في الدوري الأميركي، يبلغ عتبة 20 ألف نقطة، بعد ليبرون جيمس وكيفن دورانت (يغيب هذا الموسم بسبب الإصابة) وكارميلو أنطوني وفينس كارتر، علماً بأن جيمس نجم لوس أنجليس ليكرز، هو الأعلى تسجيلاً بين هؤلاء مع 33482 نقطة. وعلق هاردن على إنجازه بالقول: «هو إنجاز رائع بطبيعة الحال. لديّ أهداف أكبر، لكنّه إنجاز جميل».

وفي أبرز المباريات الأخرى، قاد اليوناني يانيس أنتيتوكونمبو أفضل لاعب في الدوري الموسم الماضي، فريقه ميلووكي باكس متصدّر ترتيب المنطقة الشرقية، إلى تحقيق فوزه الـ35 (مقابل ست هزائم) بورتلاند ترايل بلايزرز (122-101). وأنهى أنتيتوكونمبو مع 32 نقطة و17 متابعة، ليعوّض أداءه في المباراة السابقة للفريق (الفوز على ساكرامنتو كينغز 127-106 الجمعة)، حين اكتفى بتسجيل 13 نقطة كانت الأدنى له هذا الموسم.

من جهته، حقّق متصدّر ترتيب المنطقة الغربية لوس أنجليس ليكرز فوزه الـ32 هذا الموسم مقابل سبع هزائم، وذلك على حساب مضيفه أوكلاهوما سيتي ثاندر بنتيجة (125-110). وجاء فوز فريق مدينة لوس أنجليس في غياب ليبرون جيمس (بسبب المرض) وأنطوني ديفيس (بسبب الإصابة وذلك للمباراة الثانية تواليا). وعوّض كايل كوزما غيابهما بتسجيل 36 نقطة، في أعلى رصيد له هذا الموسم.

وفي بقية المباريات، فاز دالاس مافريكس على فيلادلفيا سفنتي سيكسرز (109-91)، وكليفلاند كافالييرز على دنفر ناغتس (111-103)، وبوسطن سلتيكس على نيو أورليانز بيليكانز (140-105)، وشيكاغو بولز على ديترويت بيستونز (108-99).

تقرير

غياب سعودي عن مراسم التشييع
عُمان بعد قابوس: استمرار الجفاء مع «الأشقاء»

لا يُتوقع أن يشهد النهج الذي أرساه قابوس بن سعيد تغييراً في المرحلة المقبلة. نَقْلُ السلطة جرى بسلاسة: ساعات بعد إعلان وفاة السلطان، نُصِّب هيثم بن طارق سلطاناً لعُمان بناءً على وصية الراحل. ووسط حضور زعماء عرب وأجانب لتقديم العزاء، بدا لافتاً غياب التمثيل السعودي مترافقاً مع ترفُّعها عن إعلان الحداد اسوةً بـ«اشقائها» في «مجلس التعاون»، ما يؤشّر إلى مرحلة قد تزداد خلالها العلاقات جفاءً

غرف بين أبناء شعبه بـ«صانع النهضة» بعدما استثمر مليارات الدولارات في البنية الأساسية (أ ف ب)

عندما كتب سلطان عُمان الراحل، قابوس بن سعيد، اسم خليفته في مظروف مُغلق، كانت أولويته استمرار نهج «الحياد الإيجابي» الذي أرساه على مدى خمسة عقود. رغبةُ قابوس في «توريث» ابن عمه، هيثم بن طارق، مردُّها أن الأخير ببساطة هو الأكثر قرباً إلى شخصيته، ولدوره المحوري في رسم خريطة بلاده التنموية، فضلاً عن خبرته في السياسة الخارجية. أقرّت العائلة الحاكمة في السلطنة اختيار هيثم لتنتقل إليه ولاية الحُكم بموجب الرسالة التي فُتحت بعد وفاة قابوس مساء الجمعة عن 79 عاماً. ولأن السلطان لم يكن متزوّجاً ولا أبناء أو أشقاء له، فلم يُعلن على الملأ من يرشّح لخلافته، لكنه سجّل اختياره سراً، ووضع اسمين بترتيب تنازلي في مظروفين مُغلقَين في منطقتَين مختلفتين، يُفتح أحدهما في حالة

> **بدا جلياً أن سياسة الأب المؤسِّس لسلطنة عُمان الحديثة ستستمرّ بعد رحيله**

> اختلاف العائلة على اختيار مَن سيخلفه. لكن العائلة اختارت فتح الوصية مباشرة، «عرفاناً وامتناناً للمغفور له... وبقناعة راسخة بتثبيت من أوصى به في وصيّته». سرعان ما توجّهت الأنظار إلى الكلمة التي سيدلي بها هيثم بن طارق (65 عاماً) خلال أداء القسم، وخصوصاً منها الشقّ المتعلّق بالسياسات الخارجية للدولة: «سوف نرتسم خطّ السلطان الراحل مؤكّدين على الثوابت (...) وسياسة بلادنا الخارجية القائمة على التعايش السلمي بين الأمم والشعوب وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لغيرنا». بدا جلياً أن سياسة الأب المؤسِّس لسلطنة عُمان الحديثة ستستمرّ بعد رحيله، لكن تطبيق ذلك لن يكون بسهولة الإعلان عنه. ثمة خطران ماثلان أمام السلطنة اسمهما السعودية والإمارات (انفجرت بين عُمان والأخيرة أزمة كبيرة عام 2011، عقب اكتشاف مسقط خلية تجسّس إماراتية على أراضيها تسعى إلى جمع معلومات عن أجهزة الدولة، ولم تنتهِ الأزمة حينها إلا بتدخل أمير الكويت)، اللتان لا تروقهما سياسة عُمان، وربما تسعيان إلى ممارسة ضغوط على السلطان الجديد في محاولة للتأثير على تموضع بلاده. أيضاً، يخشى مراقبون من خلاف في الأسرة الحاكمة، يجدّد التنافس بين القبائل ويزعزع الاستقرار السياسي بعد اختيار حاكم جديد، في وقتٍ تَقلَّد فيه ضقران السلطة في الرياض وأبوظبي. وبدا لافتاً، في هذا السياق، أنه على الرغم من حضور زعماء دول «مجلس التعاون الخليجي»، بمَن فيهم أمير قطر تميم بن حمد وولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، غياب التمثيل السعودي. وخلافاً لنظيراتها في مجلس التعاون (قطر والكويت والإمارات والبحرين) التي أعلنت الحداد ثلاثة أيام، لم تعلن المملكة الحداد، مكتفيةً ببرقية موقّعه باسم الملك سلمان وولي عهده محمد بن سلمان، يقدمان فيها «خالص التعازي» للسلطنة والشعب برحيل السلطان قابوس.

المنحى الدبلوماسي ليس التحدّي الوحيد الماثل أمام السلطان الجديد. إلى جانبه أيضاً تحدّيات داخلية، مع تسجيل البلاد معدّل بطالة مرتفعاً، وازدياد اعتمادها على الاقتراض الخارجي وسط انخفاض أسعار النفط. ومن هنا، تأتي أهمية تولّي هيثم بن طارق، منذ عام 2013، رئاسة لجنة الرؤى المستقبلية المكلفة التخطيط لمستقبل عُمان، أو «رؤية 2040»، وهي خطة إصلاح طويلة الأمد ستحدّد ما إذا كانت عُمان ستنجح في التحوّل إلى اقتصاد ما بعد النفط في السنوات والعقود المقبلة. كذلك، تولّى السلطان الجديد عدداً من المناصب المهمة في وزارة الخارجية بين عامَي 1986 و2002، حيث عمل أميناً عاماً لوزارة الخارجية، ثم وكيلاً للشؤون السياسية في الوزارة، كما عمل وزيراً مفوضاً فيها، قبل أن يصبح وزيراً للتراث والثقافة عام 2002.

مات السلطان... عاش السلطان

تمكّن قابوس من رأب صدوع قديمة في دولة ظلّت منقسمة طويلاً بين داخل تسكنه قبائل محافظة، ومنطقة ساحلية منفتحة على الخارج. وعُرف بين أبناء شعبه بـ«صانع النهضة» بعدما استثمر مليارات الدولارات من العائدات النفطية في البنية الأساسية، وذلك بعدما بدأ عهده بإخراج عمان من عزلتها. وفي حين أن السلطان الراحل لم يكن ليسمح بانشقاق في الداخل، فقد انتهج سياسة خارجية أساسها الحياد والوساطات: لم يأخذ جانباً في الصراع بين السعودية وإيران، وكذلك الأمر في الأزمة الخليجية، كما كانت مسقط قد احتفظت بالعلاقات مع كلّ من الولايات المتحدة وإيران بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما عام 1979. لكن المهمة الدبلوماسية الأبرز تمثّلت في دور السلطنة في الاتفاق النووي الإيراني، إذ استضافت اعتباراً من عام 2013 محادثات سرية بين الأميركيين والإيرانيين، تسبّبت بجفاء بينها وبين الرياض التي لم تكن راضية عن سياستها تلك. أما في العلاقات مع الكيان الإسرائيلي، فقد كان الودّ هو السمة الطاغية دائماً، إلى حدّ أن قابوس لم يمتنع عن استقبال رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، علناً، عام 2018، في ثاني زيارة يقوم بها مسؤول إسرائيلي إلى مسقط بعد إسحاق رابين في عام 1994.

قابوس، الذي وُلد في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1940 في محافظة ظفار (وهي المحافظة التي أشعلت تمرداً ضدّ والده سعيد بن تيمور عام 1965)، تلقّى تعليمه في المدارس العمانية، قبل أن يُرسله والده للدراسة في بريطانيا عام 1958، ما ساهم في تقوية العلاقات بين المملكة المتحدة والأسرة الحاكمة. ودرس لمدّة عامين في أكاديمية «ساندهيرست» العسكرية الملكية، وتخرّج منها عام 1962. وبعد عودته إلى عُمان - وهو الابن الوحيد لوالده - تلقّى عدداً من الدورات التدريبية على أيدي المستشارين البريطانيين الذين كانوا يُسيّرون شؤون السلطنة الفقيرة والمنعزلة دولياً، نتيجة غياب سياسات اقتصادية واجتماعية واضحة، وتكرّر الحروب الأهلية بين السلطان والقبائل الإمامية التي تؤمن بمبدأ انتخاب الحاكم وفقاً للمذهب الإباضي، الذي يعتنقه غالبية العمانيين. شكّل فشل السلطان سعيد في احتواء تمرّد ظفار عام 1965 نهاية لهذا الأخير على أيدي ابنه الذي قاد انقلاباً، بمساعدة البريطانيين، انتهى إلى عزل والده عام 1970. رسّخ قابوس مرحلة انتهاء الحرب عام 1975، ليبدأ مشروع «النهضة» على أيدي ثامن سلطان من أسرة آل سعيد التي تحكم البلاد منذ 1744.

(الأخبار)

نتنياهو سيفتقد «رجل السلام»

أشاد رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بسلطان عمان الراحل قابوس بن سعيد، واصفاً إياه بأنه «قائد كبير عمل لنشر السلام والاستقرار في المنطقة». وفي بيان صدر عن مكتبه، قدم نتنياهو «التعازي إلى شعب عمان» بوفاة السلطان، مهنئاً، في الوقت ذاته، السلطان الجديد هيثم بن طارق بتعيينه خلفاً لابن عمه. ورحّب بكون «عُمان مستمرّة في سياستها الخارجية»، مذكّراً بالزيارة التي قام بها إلى السلطنة قبل أكثر من عام بناءً على دعوة قابوس، باعتبارها كانت «بالغة الأهمية وقد عرض فيها (قابوس) مساعدته لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة».

تقرير

هدنة إدلب: هشاشة لا تمنع الاستثمار

بعد تضارب لافت في شأن موعدها بين موسكو وأنقرة، دخلت هدنة إدلب حيّز التنفيذ. هدنةٌ لا تخرج عن قاعدة الهشاشة التي طبعت النسخ السابقة، لكنها تبدو في الوقت ذاته مفتاحاً مهماً للمرحلة السورية المقبلة، وخصوصاً أن الملف السوري يدخل في مرحلة نشطة دبلوماسياً يُعوَّل عليها لإعادة ضبط التوافقات، وتجنيب المسار السياسي خطر السبات الشتوي

صهيب عنجريني

تتجاوز هدنة إدلب الحالية كونها مجرّد تعليق آخر للأعمال القتالية، إلى ما يمكن تسميته «فرصة 2020». لا يمكن فصل الهدنة، التي دخلت حيّز التطبيق أخيراً، عن سياقات المشهد السوري بعمومه (بل وحتى المشهد الإقليمي بأكمله). وعلى رغم التصعيد الطارئ الذي شهدته المنطقة في الأيام الأولى من العام الحالي، فإن رصيد أسهم التوافقات في الملف السوري لا يزال معقولاً. ولا يستمدّ هذا الرصيد فعاليته من معطيات الوضع الراهن للملف، بقدر ما يستمدّها من توافق مصالح معظم اللاعبين الفاعلين على وجوب الحيلولة دون انزلاق المجريات إلى تفجير مفتوح، جغرافياً وزمنياً. بناءً على ذلك، كان حضور التهدئة على طاولة الرئيسين، السوري بشار الأسد، والروسي فلاديمير بوتين، أمراً بديهياً. بطبيعة الحال، لم يزر بوتين دمشق لهذا السبب وحده، بل لبحث مرحلة بأكملها، ليست الهدنة سوى أحد أهمّ مفاتيحها. وبات معلوماً أن موسكو شديدة الحرص على التمسّك بتحالفها مع أنقرة، بقدرٍ لا يقلّ عن تحالفها الاستراتيجي مع دمشق. يعني هذا أن أيّ تصعيد في الميدان السوري - بالنسبة إليها - من دون مراعاة تركيا، بمثل وسيلة للضغط على الأخيرة، لا غاية في حدّ ذاته. صحيح أن أنقرة لم تقم بتنفيذ التزاماتها في ما يخصّ «تفاهم سوتشي» الشهير، المبعوث الأميركي حريصاً على الإشارة إلى «قانون قيصر»، الذي يُعدّ حاملاً رئيساً من حوامل سياسة واشنطن في الملف السوري. أيضاً، حدّد المتحدث «ثوابت» أساسية لاستراتيجية بلاده في هذا الشأن، هي «تغيير سياسي كبير في بنية الحكم، وإخراج إيران، وضمان هزيمة تنظيم داعش». وتشكّل الوجهة التالية لجيفري محطة مهمة في إطار تنسيق جهود اللاعبين حول المرحلة السورية المقبلة. إذ يناقش في الرياض «الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن في سوريا». وتقود السعودية جهوداً لإعادة ترتيب موازين القوى في صفوف المعارضة السورية، ولا سيما «هيئة التفاوض» و«الائتلاف». وسط هذا النشاط الدبلوماسي المتزايد، يبدو مفهوماً التعليق (غير المعلن) لأعمال «اللجنة الدستورية» إلى حين اكتمال الظروف الملائمة. كما يبدو جلياً حرص معظم الأطراف على إرجاء عقد أيّ جولة جديدة لـ«اللجنة المصغرة»، من دون ضمان مسبق لنجاحها. ولا تقتصر شروط النجاح المنشود على ضرورة دعم اللاعبين الفاعلين لأعمال الجولة، بل تشمل أيضاً ضرورة تنقية الأجواء بين المبعوث الأممي، غير بيدرسون، وكلّ من دمشق وموسكو. وكان التأزّم على هذا الصعيد أحد أبرز الأسباب التي أفضت إلى فشل الجولة الثانية من جولات «اللجنة المصغرة»، وتعليق عملها (راجع «الأخبار» 28 تشرين الثاني 2019). ووفقاً للمعطيات المتوافرة، يُرجّح تجدّد نشاط «الدستورية» في شهر شباط المقبل، أزمة إنسانية وموجة نزوح نتيجة تصاعد الاشتباكات في إدلب». وتشرح مضامين التصريحات التي صدرت عن جيفري، أمس، أهمّ أسس التعامل الأميركي مع الملف السوري في المرحلة المقبلة، إذ فضلاً عن تأكيده دعم بلاده جهود أنقرة في شأن إدلب، كان المبعوث الأميركي حريصاً على الإشارة إلى «قانون قيصر»، الذي يُعدّ حاملاً رئيساً من حوامل سياسة واشنطن في الملف السوري. أيضاً، حدّد المتحدث «ثوابت» أساسية لاستراتيجية بلاده في هذا الشأن، هي «تغيير سياسي كبير في بنية الحكم، وإخراج إيران، وضمان هزيمة تنظيم داعش». وتشكّل الوجهة التالية لجيفري محطة مهمة في إطار تنسيق جهود اللاعبين حول المرحلة السورية المقبلة. إذ يناقش في الرياض «الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن في سوريا». وتقود السعودية جهوداً لإعادة ترتيب موازين القوى في صفوف المعارضة السورية، ولا سيما «هيئة التفاوض» و«الائتلاف». وسط هذا النشاط الدبلوماسي المتزايد، يبدو مفهوماً التعليق (غير المعلن) لأعمال «اللجنة الدستورية» إلى حين اكتمال الظروف الملائمة. كما يبدو جلياً حرص معظم الأطراف على إرجاء عقد أيّ جولة جديدة لـ«اللجنة المصغرة»، من دون ضمان مسبق لنجاحها. ولا تقتصر شروط النجاح المنشود على ضرورة دعم اللاعبين الفاعلين لأعمال الجولة، بل تشمل أيضاً ضرورة تنقية الأجواء بين المبعوث الأممي، غير بيدرسون، وكلّ من دمشق وموسكو. وكان التأزّم على هذا الصعيد أحد أبرز الأسباب التي أفضت إلى فشل الجولة الثانية من جولات «اللجنة المصغرة»، وتعليق عملها (راجع «الأخبار» 28 تشرين الثاني 2019). ووفقاً للمعطيات المتوافرة، يُرجّح تجدّد نشاط «الدستورية» في شهر شباط المقبل،

> **الولايات المتحدة تحافظ على حضور دائم في خلفية التفاهمات المتعلقة بسوريا**

دخلت الهدنة المتفق عليها بين موسكو وأنقرة حيّز التنفيذ فجر يوم السبت ولا تزال مستمرة رغم هشاشتها (أ ف ب)

الأمر الذي سيكون - في حال حدوثه - مؤشراً مهمّاً على عودة الروح إلى التوافقات العريضة في شأن سوريا. ويحتّم ذلك ضرورة صمود هدنة إدلب، من دون أن ينفي صفة الهشاشة عنها. وتقول مصادر سورية إن «هدنة إدلب الحالية تختلف عن النسخ التي سبقتها، في تفاصيل شديدة الأهمية». ويأتي على رأس تلك التفاصيل حصر الهدنة في إطار زمني غير معلن. وتفيد معلومات «الأخبار» بأن الاتفاق يمنح أنقرة فرصة شهرين للقيام بخطوات عملية واضحة، ولا سيما لجهة فتح الأوتوستراد الدولي «M5» ضمن آلية مراقبة مشتركة، ومعالجة ملف «هيئة تحرير الشام/ جبهة النصرة». علاوةً على ذلك، تبدو لافتةً مواصلة الجيش السوري تحشيداته العسكرية على جبهات حلب الغربية، بما يشي بعدم شمولها في التفاهم الأخير. وترفض مصادر سورية، تحدّثت إليها «الأخبار»، الخوض في التفاصيل، وتكتفي بإجابات فضفاضة توحي بأن تدشين عمليات عسكرية في ريف حلب الغربي «بات مسألة وقت لا أكثر». واحتفظت المجموعات المسلحة في الريف الغربي بقدرة مستمرة على تحويل هذه الجبهة إلى خاصرة هشّة تنزع صفة «الأمان» عن مدينة حلب، ولا سيما أن خطوط سيطرة المجموعات تتاخم المدينة، وتشمل إحدى ضواحيها (ضاحية الراشدين).

وفد حكومي برئاسة خميس في طهران

وصل إلى العاصمة الإيرانية طهران، مساء أمس، وفد حكومي سوري برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس، وعضوية كلّ من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم، ووزير الدفاع العماد علي أيوب. ومن المقرّر أن يلتقي الوفد الحكومي كبار المسؤولين الإيرانيين. يأتي هذا في وقت أقامت فيه القيادة العامة للجيش السوري، أمس، حفلاً تأبينياً للشهيد الفريق قاسم سليماني ورفاقه بمناسبة مرور أسبوع على استشهادهم، وذلك في مكتبة الأسد الوطنية في دمشق. وبحسب الوكالة الرسمية «سانا»، فقد أكد نائب وزير الدفاع، العماد محمود عبد الوهاب شوا، في كلمته بالمناسبة، أن «نهج المقاومة تجذّر أكثر باستشهاد الفريق سليماني، وسيستمرّ بوتائر أعلى وأشدّ ضدّ العدو الصهيوني وداعميه». من جهته، وصف المفتي العام للجمهورية، أحمد بدر الدين حسون، الشهيد سليماني بـ«البطل الذي لن تنساه القلوب».

(الأخبار)

تونس

سقوط الجملي في البرلمان
مشاورات لتشكيل «حكومة الرئيس»

تنطلق اليوم المشاورات في تونس، لتكليف رئيس حكومة جديد بعد رفض البرلمان منح الثقة لحكومة حبيب الجملي، مساء الجمعة. ويدير المشاورات رئيس الجمهورية، الذي سيختار الشخصية الأقدر لتشكيل حكومة وطرحها على البرلمان لنيل الثقة، بعد شهر من تكليفه كحد أقصى

بعد شهرين من المفاوضات، عرض حبيب الجملي حكومته على البرلمان، مساء الجمعة، ليرفضها بأغلبية 134 صوتاً مقابل 72 صوتاً، وعدم إدلاء ثلاثة نواب باصواتهم، لتكون هذه المرة الأولى التي يرفض فيها البرلمان منح الثقة لحكومة، منذ سقوط نظام بن علي.

واختير الجملي باقتراح من حركة «النهضة»، التي سعت إلى التحالف مع مجموعة أحزاب اعتبرت أنها تمثل «الخط الثوري» داخل البرلمان، لكنّ الأحزاب اشترطت أن يكون رئيس الحكومة مستقلاً. تماشياً مع هذا التوجه، أطلق الجملي، بإسناد من «النهضة»، مفاوضات مع «التيار الديموقراطي» وحركة «الشعب» و«ائتلاف الكرامة»، لكن لم يصمد ذلك المسار طويلاً، إذ انسحب «التيار» بحجة عدم تلبية مطالبه كاملة، فيما قالت حركة «الشعب» إن المسار الذي اتخذه الجملي «غير جدي» ولن يؤدي إلى نتائج إيجابية. بناء على ذلك، اختار حبيب الجملي التوجّه لتشكيل «حكومة كفاءات» مستقلّة عن الأحزاب، ودعمته «النهضة» في ذلك. ورغم عمله على إشراك وجوه مقرّبة من حزب «قلب تونس» لتحصيل دعمه في البرلمان، إلا أنّ ذلك لم يعطِ النتيجة المرجوة. عشية التصويت لمنح الثقة للحكومة، قال زعيم «قلب تونس»، نبيل القروي، إن حزبه لن يمنح الثقة لـ«حكومة كفاءات النهضة»، متّهماً الحركة بمحاولة رشوة نواب حزبه والعمل على شقّ كتلته.

في النهاية، لم تنل الحكومة إلا أصوات «النهضة» و«ائتلاف الكرامة» المقرّب منها، لكن حتى نواب هذين التنظيمين لم يكونوا جميعاً مقتنعين بالتشكيلة الحكومية. من جهة، قال الأمين العام السابق لـ«النهضة»، المستقيل حديثاً من منصبه، زياد العذاري، إنّه لم يصوت للحكومة. ومن جهة ثانية، توجهت النائبة عن «الكرامة»، حليمة الهمامي، للجملي، أثناء الجلسة البرلمانية، بالقول: «انتظرك الشعب كثيراً لتأتي بحكومة لن ترضي في أغلبها الشعب»، وأضافت: «سأصادق على الحكومة (فقط) من باب المسؤولية والأمانة».

يفشل حكومة الجملي في نيل ثقة البرلمان، يفتح الدستور الباب أمام رئيس الجمهورية للتدخّل. وينصّ الدستور، في فصله الـ 89، على أنه «عند تجاوز الأجل المحدّد من دون تكوين الحكومة، أو في حالة عدم الحصول على ثقة مجلس نواب الشعب، يقوم رئيس الجمهورية في أجل عشرة أيام بإجراء مشاورات مع الأحزاب والائتلافات والكتل النيابية، لتكليف الشخصية الأقدر من أجل تكوين حكومة في أجل أقصاه شهر».

وتأخر انطلاق المشاورات بسبب غياب رئيس الجمهورية، بينما اكتفى بلقاء الجملي ورئيس البرلمان، راشد الغنوشي، قبل أن يسافر، أمس، إلى سلطنة عمان لتقديم التعازي لوفاة السلطان قابوس. لكن يُنتظر أن تنطلق، اليوم، اللقاءات مع الأحزاب والشخصيات السياسية لتكليف رئيس حكومة جديد.

> يُنتظر أن تنطلق اليوم اللقاءات مع الأحزاب والشخصيات السياسية لتكليف رئيس حكومة جديد

فبعد فترة قصيرة من انتهاء الانتخابات، طالبت حركة «الشعب» بتشكيل ما سمّته «حكومة الرئيس»، أي أن يختار رئيس الجمهورية شخصية لرئاسة الحكومة تعمل تحت إشرافه وتشارك فيها الأحزاب وتدعمها في البرلمان. وبمجرّد إعلان الجملي توجهه لتشكيل «حكومة كفاءات»، نشر الأمين العام لـ«التيار الديموقراطي»، غازي الشواشي، تدوينة على حسابه في «فيسبوك» طالب فيها رئيس الجمهورية باختيار شخصية بديلة، متوقعاً عدم نيل حكومة الجملي الثقة في البرلمان.

وعبّر حزب «قلب تونس»، في بيان أول من أمس، عن «ثقته التامّة في رئيس الجمهورية لإنجاح هذه المحطة»، داعياً إلى تشكيل «حكومة إنقاذ... تغلّب المصلحة الوطنية وتعتمد برنامجاً محدداً». كذلك، عبّرت «النهضة»، في بيان، عن ثقتها في رئيس الجمهورية، مشيرة إلى استعدادها «للتفاعل الإيجابي مع كل شخصية وطنية تتوفر فيها شروط النجاح... وتجمع حولها حزاماً سياسياً قوياً»؛ وذعت تأسيساً على ذلك، إلى تشكيل «حكومة وحدة وطنية توافقية على أرضية اجتماعية في مسار الثورة». (الأخبار)

لم تنل الحكومة إلا أصوات «النهضة» و«ائتلاف الكرامة» المقرّب منها (أ ف ب)

تقرير

واشنطن تطرد سعوديين: هجوم فلوريدا لم ينتهِ

في خطوة بدت أقرب إلى محاولة لحفظ ماء وجهها، قرّرت الولايات المتحدة طرد أكثر من 12 عسكرياً سعودياً يتدرّبون في قواعد عسكرية أميركية، بعدما امتنعت عن مساعدة المملكة على خلفية هجوم فلوريدا، رافضةً وصمه بـ«الإرهاب». ويأتي طرد المتدرّبين السعوديين على خلفية اتهامهم بالارتباط بجماعات متطرفة أو حيازة مواد على صلة باستغلال الأطفال جنسياً وفق ما ذكرت شبكة «سي إن إن»، وذلك في أعقاب التحقيق في شأن حادثة إطلاق النار التي وقعت يوم السادس من كانون الأول/ ديسمبر في إحدى قاعات الدروس في قاعدة بنساكولا الجوية التابعة لسلاح البحرية الأميركي على يد محمد الشمراني (21 عاماً)، الملازم الثاني في سلاح الجو الملكي السعودي والمتدرّب في البحري، والتي أسفرت عن مقتل ثلاثة بحارة وإصابة ثمانية أشخاص قبل أن تردي الشرطة القاتل. المطرودون، وعلى رغم أنهم غير متهمين بمساعدة الشمراني بحسب مصادر الشبكة، إلا أن صحيفة «واشنطن بوست» أشارت إلى أن التحقيق الذي أجراه مكتب التحقيقات الفدرالي («إف بي آي») توصّل إلى أن عدداً منهم لم يبلّغ عن سلوكيات المهاجم المثيرة للقلق قبل الهجوم. وأعلنت وزارة الدفاع الأميركية، منتصف الشهر الماضي، أنها أجرت تحرّيات في شأن جميع العناصر العسكريين السعوديين الذين يتلقون تدريبات في الولايات المتحدة حالياً - وعددهم حوالى 850 -، لكنها لم تعثر على أيّ «سيناريو لتهديد فوري»، بعدما قرّرت وقف التدريب العملي لكلّ العسكريين السعوديين في الولايات المتحدة.

(الأخبار)

وفيات

زوجته كريستين جريديني
ابنه: المهندس بيار وعائلته
بناته: شيراز
الدكتورة ماريان زوجة الدكتور جوزف مارون (رئيس بلدية شرتون) وعائلتهما
ندى زوجة المهندس عماد أبي نادر وعائلتهما
سمر زوجة المهندس طوني يغمور وعائلتهما
ايفا زوجة الأستاذ بسام الترك وعائلتهما
زوج شقيقته المرحومة اليدا : الصحافي جورج شامي وأولاده وعائلاتهم
وانسباؤهم ينعون إليكم فقيدهم المأسوف عليه المرحوم الصحافي
طنوس نعمة الله عواد
(انطوان)
يصل جثمان الفقيد الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم الاثنين 13 كانون الثاني 2020 إلى كنيسة دير مار أنطونيوس الكبير . السوديكو، حيث يُحتفل بالصلاة لراحة نفسه الساعة الواحدة بعد الظهر.
ثم يُنقل جثمانه إلى مسقط رأسه تولا . البترون، حيث يُوارى الثرى في مدافن العائلة.
تُقبل التعازي قبل الدفن في صالون كنيسة دير مار أنطونيوس الكبير . السوديكو ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر وبعد الدفن في صالون كنيسة مار ضومط تولا . البترون لغاية الساعة السابعة مساءً.
ويومي الثلاثاء والأربعاء 14 و 15 الجاري في صالون كنيسة دير مار انطونيوس الكبير . السوديكو ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية الساعة السادسة مساءً.

زوجة الفقيد: عفيفة خليل داغر (في المهجر)
ولداه: مروان وعائلته (في المهجر)
بيار وعائلته
ابنته: مرلان (في المهجر)
شقيقاه: ناصيف داغر وعائلته
داغر داغر وعائلته (في المهجر)
وانسباؤهم ينعون فقيدهم المرحوم
جوزيف بطرس داغر
معاون أول متقاعد في الجيش اللبناني
تُقبل التعازي اليوم الاثنين 13 كانون الثاني 2020 في صالون مطرانية الروم الملكيين الكاثوليك ، طريق الشام ابتداءً من الساعة الثالثة بعد الظهر ولغاية الساعة السادسة مساءً.

بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله
آل أبو خليل في لبنان والمهجر ونقابة المحامين في بيروت
ينعون إليكم فقيدهم الغالي المرحوم
المحامي الأستاذ
نصرت إبراهيم أبو خليل
زوجته: المرحومة سميرة عبدالكريم برجي
ولداه: إبراهيم زوجته دانيا أبي صالح، كريم زوجته انطه لابيري
أشقاؤه: المرحومون غسان، نشأت، حكمت، سامي
شقيقاته: المرحومات جنفياف، عايدة، سامية
يُصلى على جثمانه الطاهر ظهر يوم غد الأحد 12 كانون الثاني 2020 في حسينية بلدة صور ويُوارى الثرى في مدافن البلدة.
تُقبل التعازي بعد الدفن في حسينية البلدة.
تُقبل التعازي اليوم الاثنين وغداً الثلاثاء 13 و 14 كانون الثاني 2020 للرجال والنساء في فندق راديسون بلو Centre-Dunes من الساعة الثالثة حتى السادسة مساءً.
الراضون بقضاء الله وقدره آل أبو خليل، وحيد، حلاوي، لابيري، أبي صالح، حمود، وأنسباؤهم في لبنان والمهجر.

ذكرى أسبوع

إنا لله وإنا إليه راجعون
ذكرى أسبوع
تصادف نهار الأربعاء الواقع فيه 15 كانون الثاني 2020 ذكرى أسبوع على وفاة فقيدتنا الغالية المرحومة
كارول حطيط
والدها الدكتور أحمد محمد حسين حطيط
والدتها الحاجة رندى أبو الحسن
أشقاؤها عماد - لارا زوجة محمود أحمد وفرح زوجة إبراهيم حراجلي وبهذه المناسبة ستتلى أي من الذكر الحكيم ومجلس عزاء حسيني عن روحها الطاهرة في الجمعية الإسلامية للتخصص والتوجيه العلمي، الجناح قرب مديرية أمن الدولة، من الساعة الثانية بعد الظهر حتى الخامسة بعد الظهر.
للفقيدة الرحمة ولكم الأجر والثواب.
الأسفون: آل حطيط وآل أبو الحسن وعموم أهالي بلدة البابلية

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية

إعلان بيع عقاري للمرة الرابعة
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
المعاملة التنفيذية رقم 2007/650
الرئيسة مريانا عناني
طالب التنفيذ: الاعتماد اللبناني ش.م.ل.
الذي حل محل طالب التنفيذ أياد حسن قطايا
المنفذ عليها: ثناء على العلاف
السند التنفيذي: سند دين وكشف حساب وعقد قرض وكفالة وشهادة قيد تأمين بقيمة 2520 د.أ. و/248,938,933,56/ ل.ل. وبالحكم الصادر عن محكمة الاستئناف الجزائية في بيروت بقيمة /107,000/ د.أ. و/4,000,000/ل.ل.
تاريخ التنفيذ: 2007/3/29
تاريخ تبليغ الانذارات: 2007/5/15
تاريخ قرار الحجز: اعلان تحوّل الحجز الاحتياطي الى حجز تنفيذي 2007/6/11
تاريخ تسجيله: 2007/6/2
تاريخ محضر الوصف: 2017/3/18
تاريخ تسجيله: 2017/6/6
بيان العقار المطروح للبيع: 27/75 منطقة رأس بيروت وهو عبارة عن مدخل وصالون وغرفة وحمامين ومطبخ وممر ومشلح وشرفة وسطح طابق سابع شمالي.
مساحته: /171/ م2
حدود العقار: غرباً: املاك عامة، شرقاً: العقار رقم 71، شمالاً: املاك عامة، جنوباً: عقار رقم 70.
قيمة التخمين: /379,000/ د.أ.
قيمة الطرح بعد التخفيض للمرة الرابعة: /199071,65/ د.أ.
موعد المزايدة ومكان اجرائها: يوم الثلاثاء الواقع في 2020/1/28 الساعة الحادية عشر من قبل الظهر في دائرة تنفيذ بيروت.
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني للمرة الرابعة حصص المنفذ عليها ثناء العلاف والبالغة 2400 سهم في العقار 27/75 منطقة رأس بيروت والموصوف اعلاه.
فعلى الراغب في الشراء تنفيذاً لأحكام المواد 973 و 987 و 983 من الأصول المدنية، أن يودع باسم رئيس دائرة تنفيذ بيروت قبل المباشرة بالمزايدة لدى صندوق الخزينة او احد المصارف المقبولة مبلغاً موازياً لبدل الطرح او يقدم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ، وعليه اتخاذ مقام مختار له في نطاق الدائرة ان لم يكن له مقام فيه او لم يسبق له ان عين مقاماً مختاراً فيه، والا عُدّ قلم الدائرة مقاماً مختاراً له، وعليه ايضاً في خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدور قرار الاحالة ايداع كامل الثمن باسم رئيس دائرة تنفيذ بيروت في صندوق الخزينة او احد المصارف المقبولة تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر، والا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه كذلك دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم الدلالة خمسة بالمائة من دون حاجة لإنذار او طلب وذلك خلال عشرين يوماً من تاريخ صدور القرار بالاحالة، للراغب في الشراء الاطلاع لدى هذه الدائرة.
مأمور تنفيذ بيروت

إعلان
تجري المديرية العامة للأمن العام مناقصة عمومية (محاولة أولى) في تمام الساعة العاشرة من يوم الاربعاء الواقع فيه 2020/02/05، وذلك في قاعة المناقصات في المديرية العامة للأمن العام – المبنى المركزي رقم /3/ الطابق الثالث، لتلزيم رش المبيدات لعام 2020 موضوع دفتر الشروط الادارية الخاصة رقم 1/م/ل تاريخ 2020/01/3.
يمكن للراغبين الإشتراك في هذه المناقصة العمومية، الإطلاع واستلام دفتر الشروط المذكور أعلاه في دائرة المال والعتاد – شعبة التلزيم، خلال أوقات الدوام الرسمي، على أن تقدّم العروض في مهلة أقصاها الساعة الرابعة عشرة من آخر يوم عمل يسبق موعد المناقصة، ويُرفض كل عرض يصل بعد هذا التاريخ.
ملاحظة: إذا صادف نهار التلزيم المذكور أعلاه يوم عطلة رسمي، يعتبر يوم العمل الذي يليه موعداً لجلسة التلزيم.
مدير عام الأمن العام

عنه / رئيس مكتب الشؤون الادارية
العميد الياس البيسري
التكليف 42

إعلان للمرة الثانية
تجري بلدية صيدا عند الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الثلاثاء الموافق 4 شباط 2020 في مركزها صيدا - مبنى القصر البلدي (مناقصة عامة) بطريقة تقديم أسعار بالظرف المختوم المقفل للتلزيم إستئجار اليات لزوم العمل عند الحاجة (غب الطلب) في مرافق البلدية خلال العام 2020.
تقبل طلبات الاشتراك وتسلم باليد الى قلم البلدية لغاية الساعة الثانية عشر من ظهر آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد للتلزيم مصحوبة بالتامينات والمستندات المطلوبة.
يمكن الاطلاع على دفتر الشروط الخاص يومياً وخلال اوقات الدوام الرسمي في مركز بلدية صيدا - أمانة السر - الطابق الثالث.
صيدا في 2019/12/31
رئيس بلدية صيدا
المهندس محمد زهير السعودي
التكليف 47

إعلان
أمن أمانه السجل العقاري في الشوف
طلب جورج مخايل رعد أحد ورثة مخايل يوسف رعد سند ملكية بدل ضائع عن حصة مورثه في العقار 693 عين وزين.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان
لأمانة السجل العقاري الاولى في الشمال
طلبت ايمان مراد لموكلها محي الدين حداد سند تمليك بدل ضائع للعقار رقم 6/305 زيتون طرابلس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان بيع بالمعاملة 2019/518
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2020/1/27 ابتداءً من الساعة 2:30 بعد الظهر سيارة المنفذ عليه ايلي عقل شمعون ماركة ميني كوبر S موديل 2006 رقم 283016/ ج/ الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. وكيله المحامي رامي باسيل البالغ /4186/$ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /3874/$ والمطروحة بسعر /2700/$ أو ما يعادلها بالعملة الوطنية ويترتب عليها رسوم ميكانيك منذ العام 2015، فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد إلى المرآب الكائن في بيروت المدور تقاطع كورنيش النهر برج حمود مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
قاسم اللقيس

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ المتن
في المعاملة التنفيذية الرقم 2015/684
المنفذ: الدكتور نزار يوسف يونس - وكيله المحامي وسيم زكا.
المنفذ عليه: نظمي شاكر اوجي - وكيله المحامي زياد خازن.
السند التنفيذي: قرار الغرفة الرابعة لدى محكمة التمييز المدنية في بيرت رقم 2019/29 تاريخ 2017/4/11 تحصيلاً لمبلغ /5500000/د.أ. يضاف اليه الفائدة 6% من تاريخ 2007/8/25 لغاية 2007/12/30 اضافة الى الفائدة القانونية منذ 2008/1/1 لغاية الدفع الفعلي ومبلغ /1000000/د.أ. تعويض اضافي يضاف اليه فائدة الايداع المصرفي من تاريخ 2008/12/15 لغاية الدفع الفعلي عدا اللواحق علماً أن المنفذ قد استوفى مبلغ /5500000/د.أ. كسلفة وقتية بموجب المعاملة رقم 2014/609.
تاريخ قرار الحجز: 2015/7/30.
تاريخ تسجيله: 2015/8/1.
المطروح للبيع: 1 - العقار /50/ زوق الخراب: قطعة أرض تقع جهة الغرب من اوتيل Le Royale مسيجة بسياج من الحديد ضمنها بعض اشجار النخيل وتين وزلزلخت ضمنها مولد كهرباء وبناء من حجر صخري بحالة الخراب يحتوي على غرفتين للسكن ودار مسقوفة وممشى ومطبخ وحمام بحالة الخراب وبركة ماء وبيت ماء مالح، مساحته 1653 م.م. يحده غرباً 1053 شمالاً 1053 و78 جنوباً 1053 و28 و49 شرقاً 49 و48 و78، منتفع بحق المرور على الطريق الخاص رقم 49، تخطيط مرسوم 84/2005 ورد عقد اضافة انشاءات سجل احتياطياً، حجز احتياطي عدد 2009/171/171 حول الى حجز تنفيذي في المعاملة رقم 2015/684، محضر وصف 2015/684.
1 - العقار /869/ زوق الخراب: قطعة ارض عليها بناء معروف باسم اوتيل Residence de France يحتوي على ستة طوابق، الطابق السفلي اول ضمنه بركة سباحة ومستودع ودرج حديد يؤدي الى الطابق العلوي ضمنه ثلاثة غرف مع ثلاث صالونات وثلاث حمامات وغرفة مكتب وغرفة غسيل وخدم وطابق سفلي يحتوي على خمس غرف مع صالونات وحمامات وطابق ارضي يحتوي على صالة الاستقبال واربع غرف واربع صالونات وحمامات وطابق اول يحتو ي على ستة اجنحة كل جناح مؤلف من صالون وغرفة نوم وحمام وشرفات وطابق ثاني مطابق للطابق الاول وطابق ثالث يحتوي على تراس وصالة ومطبخ وحمامات، مساحته /825/م.م. يحده غرباً 467 وشمالاً 868 شرقاً 894 جنوباً 870، ذات الوقوعات كما على العقار 50 زوق الخراب.
2 - العقار /870/ زوق الخراب: قطعة ارض ملاصقة للعقار 869 وهي قطعة ارض بور منحدرة لا بناء عليها، مساحته 1227 م.م. يحده غرباً 467 شرقاً 871 شمالاً 894 و869 جنوباً 61 و60، ذات الوقوعات كما على العقار 50 زوق الخراب.
3 - القسم /163/ من العقار /229/ الدكوانة: يحتوي على مدخل ضمنه صالة انتظار ومكتب عدد 13 وصالة اجتماعات واربع حمامات وغرفتي مستودع وممر ومبطخ وغرفتي موزع، مساحته 590 م.م. يشترك بملكية الحق رقم /1/ و/2/ و/5/ ب، بخصوص حقوق الانتفاع والارتفاق وغيرها راجع القسم واحد ضريبة تحسين راجع القسم واحد، ورد عقد تحديد مواقف، ذات الحجز ومحضر الوصف كما على العقار 50 زوق الخراب.
قيمة التخمين:
1 - العقار رقم /50/ زوق الخراب: /2479500/د.أ.
2 - العقار رقم /869/ زوق الخراب: /2310000/د.أ.
3 - العقار رقم /870/ زوق الخراب: /1840500/د.أ.
4 - القسم رقم /163/ من العقار /229/ الدكوانة: /1386500/د.أ.
قيمة الطرح:
1 - العقار رقم /50/ زوق الخراب: /1487700/د.أ.
2 - العقار رقم /869/ زوق الخراب: /1386000/د.أ.
3 - العقار رقم /870/ زوق الخراب: /1104300/د.أ.
4 - القسم رقم /163/ من العقار /229/ الدكوانة: /831900/د.أ.
المزايدة: ستجري يوم الجمعة في 2020/2/21 الساعة الحادية عشرة من قبل الظهر أمام رئيس دائرة التنفيذ وفي محكمة المتن. فعلى راغب الشراء ان يودع قبل المباشرة بالمزاد قيمة الطرح او تقديم كفالة معادلة واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة وخلال ثلاثة ايام تلي الاحالة، عليه ايداع كامل الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر والا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوماً دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم الدلالة 5%.
رئيس القلم
زياد داغر

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ المتن
في المعاملة التنفيذية الرقم 2018/1031
المنفذون: فدى وروللى والياس حبيقة ورخامة المعروفة برندة حبيقة - وكيلهم المحامي ماجد بويز.
المنفذ عليها: تقلا بارود - وكيلها المحامي طانيوس ابي نادر.
السند التنفيذي: الحكم الصادر عن محكمة الدرجة الاولى في جبل لبنان - الغرفة التاسعة اساس 2018/1984 قرار 2018/334 تاريخ 2018/10/25.
تاريخ محضر الوصف: 2019/4/17
تاريخ تسجيله لدى أمانة السجل العقاري: 2019/4/25.
المطروح للبيع: العقار رقم 5454 بسكنتا قطعة ارض بور سليخ لا بناء عليها، مساحته 2596م2 يحده غرباً 5512 شرقاً أملاك عامة وطريق معبد شمالاً أملاك عامة وطريق معبد و5453، جنوباً أملاك عامة وطريق رجل و5512، منتفع بالري من مياه نبعة ابو حنا حسب العوائد القديمة دعوى ازالة شيوع عدد 2018/1894 محضر وصف رقم 2018/1031.
قيمة التخمين والطرح: /519200/ دولار أميركي.
المزايدة: ستجري يوم الجمعة الواقع فيه 2020/2/21 الساعة العاشرة قبل الظهر أمام رئيس دائرة التنفيذ وفي محكمة المتن. فعلى راغب الشراء ان يودع قبل المباشرة بالمزاد قيمة الطرح او تقديم كفالة معادلة واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة وخلال ثلاثة ايام تلي الاحالة، عليه ايداع كامل الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر والا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوماً دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم الدلالة 5%.
رئيس القلم
زياد داغر

مطلوب مندوبي مبيعات لكافة المناطق لشركة، 3J Trading وسائقين مع دفتر عمومي للاتصال 70032956

سينما

موسم الجوائز 2: فظاعة الحرب... و«منارة» الـجنون المطلق

في «1917»، يقف المصور السينمائي العظيم روجر ديكينز وراء الكاميرا

نواصل موسم الجوائز مع أفضل الأفلام المنتجة في عام 2019. وتلك المرشحة لجوائز الأوسكار وغيرها. على اللائحة اليوم فيلمان من أهم ما شهدته السنة السينمائية الفائتة: «1917» و The Lighthouse.

شفيق طبارة

كما في كل سنة مع بداية موسم الجوائز والترشيحات، نلاحظ هيمنة بعض الأفلام وبدء حصدها الجائزة تلو الأخرى. بعض هذه الأفلام يستحق هذه الترشيحات والجوائز، وبعضها الآخر يأخذ من درب أعمال تستحق أن تكون ممثلة بشكل أكبر. في الجزء الثاني من هذه السلسلة، سنتحدث عن فيلمَين: الأول بدأ يحصد الجوائز الكبيرة باستحقاق على الرغم من بداية عرضه في أواخر 2019 وتجارياً في لبنان الأسبوع الفائت. أما الثاني، فقد عُرض في «مهرجان كان» الأخير، لكننا لا نراه كثيراً على قوائم الترشيحات. مع ذلك، هو من أهم وأفضل الأفلام التي شاهدناها في 2019، ولا يمكن ألّا يكون في لائحة أفضل أعمال العام.

1917 ــ سام مندير (إنكلترا)

كيف يمكن أن نجعل أهوال الحرب مفهومة؟ أو بطريقة أخرى كيف نصوّر فظاعة الحرب؟ استُخدمت السينما على مرّ التاريخ كما قوى لغة لوصف هذا الرعب المتكرّر حتى يومنا هذا. في بعض الأحيان، قدّمت لنا الشاشة الكبيرة قسوة لا تُصدق، وهيمنت أحياناً الوطنية، وفي أوقات أخرى، لم يكن ما قدّم مفهوماً. رأينا الحرب بعيون جنود روس في فيلم «الصعود» (1977) للروسية لاريسا شيبتكو، وبعيون أطفال في «طفولة إيفان» (1962) لأندريه تاركوفسكي وفي «تعال وانظر» (1985) لإيليم كليموف. رأينا صدمة وشعرنا ذعر أولئك الذين بدخلون المعركة في «إنقاذ الجندي رايان» (1998) لستيفن سبيلبرغ. شاهدنا أيضاً الانهيارات الجسدية والنفسية والهلوسة للذين يفقدون السيطرة على أنفسهم في «القيامة الآن» لفرانسيس فورد كوبولا. سمعنا قوة صفارة كيرك دوغلاس في الخنادق في «دروب المجد» (1975) لستانلي كوبرك، وصراخ الجنود في «بلاتون» (1986) لأوليفر ستون. تأكدنا من أهمية الدقائق في «دنكيرك» (2017) لكريستوفر نولن. أمّا بالنسبة إلى فيلم الحرب العالمية الأولى الجديد «1917» (2019 ــ طُرح الأسبوع الماضي في الصالات اللبنانية)، فقد اختار المخرج الإنكليزي سام مندير مقاربة خاصة للغاية. جمع كلّ ما سبق في لقطة واحدة، وشاركنا في الحرب كأننا فيها، وأخذنا في رحلة سباق مع الزمن عبر خنادق فرنسا في تحفة بصرية نادرة.

تركّز قصة «1917» على جنديين بريطانيين في مهمة مستحيلة خلال الحرب العالمية الأولى. بعث رسالة مهمة لرفاقهم على جبهة ثانية لمنعهم من الهجوم وإنقاذهم من كمين نصبه الألمان. لم يعد أمام سكوفيلد (جورج ماكاي) وبليك (دين تشارلز تشابمان) أي خيار سوى عبور الخنادق والمناطق المحرمة لإيصال الرسالة. قصة بسيطة ومباشرة، ولكن الأهم هو كيفية السرد. عبر المناظر الطبيعية المدمرة والمخابئ القاتمة وانقاض عالم مشتعل، لم يستغرق الأمر طويلاً لنغرق في رماد وجمر ساعات قليلة من عام 1917. بمجرد دخول الجنديين إلى الخنادق، يركضان عبر متاهة لا مفر منها. الاثنان لا يستطيعان العودة. بدلاً من ذلك، يدفعان بخطواتهما

> سام مندير قدم قصة حرب بلا أعمال بطولية. صوّرت بلقطة واحدة

أعمق في ظلام الحرب حيث يتربص الموت في كلّ زاوية. اللقطات التي تتسلل إلى المشهد الفردي بسبب الحركة الأبدية للكاميرا، مرعبة. الحطام والجثث على طول الطريق. فقط الأسلاك الشائكة تبدو على قيد الحياة في هذا العالم الموحل القاتم ذي المستنقعات الذي يغرق فيه الجنود.

قدّم مخرج فيلم «الجمال الأميركي» (1999) أسلوباً ليس جديد بالنسبة إليه. فقد شاهدنا هذه الشعوذة والحركة البهلوانية للكاميرا في آخر أفلامه وأحدث عنوانين في ملحمة جيمس بوند «سكايفول» (2012) و«سبكتر» (2015). لكن في «1917»، قدّم قصة حرب من دون أعمال بطولية، صوّرت بلقطة واحدة (في الواقع هي لقطتان لأنّ هناك قطعاً أسود في منتصف اللقطات التي توقف فكرة الوقت الحقيقي) بمنظور الشخص الأول (كالعاب الفيديو)، ما يحوّل الحرب إلى تجربة مباشرة نشعر بها تحت الجلد. قرار مندير ينطوي على مخاطرة، ففكرة اللقطة الواحدة لفيلم قد يكون خانقاً للغاية لأنّه بهذه الطريقة يكون الجدال والخلاف الأبدي قائماً بين المادة والشكل، وأي منهما سوف يطغى على الآخر. هذه المخاطرة تكمن في انتظار فشل حركة الكاميرا (الشكل) في استمراريتها مع القصة (المادة). لكن في «1917»، كانت طريقة التصوير استثنائية، بخاصة أن وراء الكاميرا يقف المصور السينمائي العظيم روجر ديكينز. حمل الأخير الفيلم على أكتافه كما حمل الكاميرا بيديه، ليقدّم أفضل فيلم بطريقة اللقطة الواحدة بلا شك، لأنّ طريقة التصوير كانت تتماشى تماماً مع الإحساس المباشر والوحشي المتمثل في إيصال محنة المقاتل في الوقت الفعلي من دون راحة، سواء كان ذلك في الخنادق الضيقة أو بين أسوار الأسلاك الشائكة أو داخل الحفر أو بين أنقاض المدينة وعلى منحدرات النهر. القصة واضحة، وما يهم هو تجربة الرحلة وطريقة السرد التي خدمت مندير لتعكس الحرب من دون ملحمة ومن من دون أبطال ولا أشرار، ومن دون معارك كبيرة وتفجيرات.

لا يمكن الكفّ عن الحديث عن التخطيط وطريقة التصوير المبهرة، اللذين يحدث 90% منهما في الهواء الطلق. على الرغم من أنّ هناك بعض الخدع البصرية والضوئية غير المحسوسة، فإنّ معظم الضوء الذي نراه في الفيلم هو ضوء طبيعي يعتمد على عناصر خارجية مثل الطقس. ديكنز وفريقه يستأهلان نصباً تذكارياً، لأنّ جهدهما عملاق وخارق. فهو عملياً لا تشوبه شائبة، حتى الشخص الضليع في التصوير سيسال نفسه في بعض اللحظات كيف تم تصوير لقطة ما. نحن في انغماس تام في الفيلم، تطارد الكاميرا الشخصيات، تحيط بها، تجلس معها، تركض معها وتلاقيها في الجهة الثانية. تنتظرها مرات وتغوص معها في الماء مرات أخرى. لا يمكن تجنب الإشادة بالإنتاج المتميز للفيلم. نضيف المزيد من العناصر لأنها مساهمة في نجاح الفيلم: موسيقى توماس نيومان، الذي منحنا صرخة رعب، وفي أحيان تشعرنا موسيقاه بالأحاسيس الخانقة. كلما ازدادت الخطورة تبدأ الموسيقى. أمر بسيط ولكنه فعال بشكل لا يصدق. الأدوار الثانوية لكبار الممثلين الذين يشبهون شذرات ذهب صغيرة في هذا الجو الموحل، تجعلنا نبحث عنهم خلال مسار الفيلم، كولين فيرث، أندرو سكوت، مارك سترونغ، بنديكت كامبرباتش، ريتشارد مادن... كل وجه جديد هو وليمة إضافية للعين.

ابتكر مندير وديكنيز لغة مبهرة لنقل قصة حرب وخوف وعدم يقين. هذه اللغة تجعلنا نتواطأ مع الشخصيات ونشعر ما تشعر بها، في أرض أهوال حرب تبدو أحياناً سوريالية بلهجة كابوسية. الحرب العالمية الأولى لم تبدأ حقيقية إلى ذلك الحدّ في تاريخ السينما. يوفر «1917» عملاً منظوراً محدوداً: نبقى دائما قريبين جداً من الشخصيات، وبالتالي يستغني المخرج والمصور عن النظرة العامة أو الواسعة لساحة المعركة. على سبيل المثال، لا نعرف ما يحدث أمام الشخصيات أو خلفها. يعرف مندير كيف يستخدم عدم اليقين بفاعلية كبيرة. هل غادرت القوات الألمانية حقاً أم أن القناصة ينتظرون وراء الجدار التالي؟ لا نعرف، كل ثانية تمرّ، نعرف فقط ما تعرفه الشخصيات، ونخوض هذه المغامرة معاً من دون يقين في النهاية.

الفيلم مهدى لألفريد مندير، جد سام. وفقاً لسام، فإن جده لم يتحدث عن الحرب العالمية أبداً مع أبنائه، ولكنه لسبب ما انفتح وأخبر القصص لأحفاده. قاتل الفريد عام 1916 في الحرب العالمية الأولى وكان عمره 17 سنة. «كان صغيراً جداً وسريعاً للغاية». وقد كان رسولاً في الحرب. قدم سام الفيلم لجده، الذي كان يغسل يديه باستمرار طوال حياته، لأنّه كما أخبره، لم يتمكن الجنود في الخنادق من تنظيف يدهم.

الفيلم تحفة بصرية، مثيرة للإعجاب. قطعة فنية مقدمة بعناية تم احتساب كل دقيقة منها حتى الثانية الأخيرة، وكل حركة حتى آخر ملليمتر. ابتكر سام وروجر تجربة مثيرة للصدمة. قدّما مفهوم الحرب كما لم يُقدم من قبل، وأكدا لنا أن السينما هي الوسيلة الأهم لفهم أي شيء عن هذه الحياة حتى الحرب.

«المنارة» ــ روبرت إيغرز (الولايات المتحدة)

القصص التي تحدث في المنارات تحتوي دائماً على شيء مزعج. المنارة هي النقطة الأخيرة على وجه الأرض (إذا صح التعبير) أو المرجع الوحيد للبحارة. أولئك الذين يعيشون في هذا المبنى الطويل يميلون إلى فقدان عقولهم. كثيرة هي القصص عنهم في هذا العالم الغامض والمنعزل.

بعد فيلمه الأول «الساحرة» (2015)، تعرفنا إلى إيغرز في قصة متكررة، لكن المخرج الأميركي قدمها بطريقة غير معتادة، جعلتنا ننتظر فيلمه الثاني. هذا العام، أثار الريبة في فيلم بشاشة 1,19:1 يقدم الوحشية والجنون. يعالج الفيلم الذي تدور أحداثه في منارة في نيو إنغلاند في نهاية القرن التاسع عشر، علاقة رجلين في تلك العزلة المعادية والعدائية، سيأق بين الزمن والهلوسة والهذيان. قصة تغمرنا في كابوس مع حارس منارة ومتدرب جديد. يركز إيغرز على العزلة وعلى تعزيز مناخ رهابي، ويوضح تدهور الصحة العقلية لأبطال فيلمه إلى حدود مرضية.

تفصيلان مهمان في فيلم إيغرز: الأول هو قرار اختيار كبر الشاشة واللونين الأسود والأبيض الذي يعيدنا إلى السينما الصامتة، واستعمال عدسات من ثلاثينيات القرن الماضي، ما يساعد أكثر في حبسنا داخلها كما حبس المخرج شخصيتي الحارس (ويليام دافو) والمتدرب (روبرت باتيسون). ولكن المفتاح الحقيقي للفيلم، أنّ ما يحدث ليس مجرد نزوة. منذ البداية، يعمل الشريط على إرساء أسس كيفية تكوّن حياتهما هناك. مع مرور الدقائق، يكون بمثابة دعم في التدهور الشخصي لكليهما، لا سيما في اللحظة التي تستسلم فيها شخصية باتيسون وتوافق على شرب الكحول. الفرضية بسيطة، عواقب حبس رجلين في مكان بعيد، لفترة طويلة من الزمن. وهكذا فإن إيغرز يبحث في علاقة هذين الرجلين التي ستشمل تحديات للهيمنة والذكورية من السوريالية إلى الكوميدية، ومن اللامبالاة إلى الأعمال البشعة. ورغم هذا العبور إلى البشاعة، ستظهر هذه العلاقة كملجأ عاطفي صغير لليال طويلة تحميها «قذينة» الكحول.

قوة مدمرة ومرعبة تعيش في «المنارة»، نشعر فيها منذ بداية الفيلم، ونشعر معها بأن هذين الرجلين لن يعودا إلى البر الرئيسي. هذا الخوف الذاتي والخوف من المجهول، يدفع الشخصيات إلى التدمير المتبادل كصراع بين رجلين فقد كل منهما وجهة نظره.

مجموع كل ما سبق، مع بعض الميثولوجيا الإغريقية التي تستقطب بصرياً ومجازياً، واللغة السينمائية المستخدمة، والتاريخ والفلسفة، والخوف من الأسطورة المشبعة بروح دعابة سوداء... كل ذلك يخلق فيلماً مختلفاً عن الرعب النفسي، يقدّمه ممثلان بأداء رائع نراهما يحاولان التقرب لتهدئة الأمهما ولكنهما لا يخفيان معاناتهما. فيلم يبدأ من نقطة واقعية، ينحدر إلى السوريالية ويقدم أساطير المحيطات وينتهي بكابوس وجنون. «المنارة» فيلم يصعب أن يستمتع فيه جمهور واسع، ولكنه يتمتع بقوة الإغراء اللازمة للتحدي ووضع مَن يشاهده في الهواجس المطروحة.

«1917»: حالياً في الصالات اللبنانية

نادي الأفلام

محمد ملص في طرطوس: لا قدسية للورق في سينما المؤلف

رزان عمران

أفسحت استعادة أفلام السينمائي السوري محمد ملص قبل أسابيع في مقهى «الست» في طرطوس المجال واسعاً لتجربة المشاهدة الجماعية والنقاش التفاعلي بين الحضور والمخرج. أمر يكاد يغيب عن المشهد الثقافي السوري، في ظلّ افتقار دور السينما لشعبيتها الماضية، وقلّة فاعلية النوادي السينمائية الأهلية، وطغيان المشاهدة المنزلية التي يتيحها توفر الأفلام على الإنترنت والقنوات المتخصصة.

وجاءت الاستعادة بمبادرة من «جمعية العاديات الثقافية» في طرطوس. هكذا، عُرضت في اللقاء أفلام وثائقية هي «نور وظلال» عن الرائد السينمائي السوري نزيه الشهبندر، و«مدرّس» عن التشكيلي الرائد فاتح المدرس، و«حلب... مقامات المسرّة» عن المنشد صبري المدلل، إضافة إلى الفيلمَين الروائيين «باب المقام» و«الليل»، واختتاماً بفيلم «فتح أبواب سينما» حول سينما محمد ملص للمخرج اللبناني نزار عنداري. علماً أنّ الشريط الأخير لم يُعرض سابقاً إلا في «مهرجان القاهرة السينمائي» عام 2019.

عن سبب اختياره هذه الأفلام، قال المخرج والكاتب السينمائي محمد ملص لـ«الأخبار»: «إنها تسمح بإثارة النقاش حول مأزق السينما السورية في هذه المرحلة التي ضمرت فيها النشاطات السينمائية العامة، متمثّلة في المشاهدة الجماعية وتبادل الآراء حول الأفلام. لذا قرّرت المشاركة في المناقشات وإعطاء هذه المناسبة أهمية تسمح بكونها تجربة أولى للعودة إلى الحديث بعمق عن قضايا السينما في سوريا والعالم أيضاً».

بدأ النقاش الأكثر غنى إثر عرض فيلم «باب المقام» الذي أُنتج عام 2006، ويتناول جريمة حقيقية وقعت عام 2001 في دمشق، أودت بحياة امرأة على يد أقاربها لأنّها كانت تهوى الغناء. وهو ما وصفه ملص بأنه أكبر من أن يوصف بجريمة الشرف، فهي جريمة مجتمع ضدّ التنوير. وأضاف: «عند كتابتي سيناريو الفيلم، اخترت نقل مسرح الأحداث إلى حلب، حي باب المقام تحديداً، وساعدني الكاتب الحلبي خالد خليفة في إضافة العديد من اللمسات من واقع الحياة والمفردات المتداولة في تلك البيئة».

ومن هذه النقطة، أضاء المخرج السوري على تجربته في التعامل مع الشريط السينمائي بدءاً من السيناريو، وهي تجربة توضح مفهوم ما يُسمى بـ«سينما المؤلف» التي يعتزّ بكونه أوّل من انتمى إليها في سوريا. إذ قال: «إنه توجّه قائم على معرفة ورؤية عميقة لواقع نريد التعبير عنه من دون الاكتفاء بالمكتوب على الورق. الورق هو مرحلة فقط، وأنا أكتب السيناريو مراراً. وفي كلّ مرة يكون أكثر تطوراً ونضجاً. رغم ذلك، لم أشعر مرة أن الورق حقّق لي الإشباع الذي أريد. المكتوب مهمّ بالنسبة إلى العملية الإنتاجية، لكنني أكسر قدسيّته بمجرّد بدء التصوير، فتصبح كلّ جملة مكتوبة مفتاحاً إلى عالم من التأمّل وتعميق الفكرة ومحاولة إيجاد دلالات أبعد. أمّا المونتاج فله أهمية مقدسة، تتمثل في رسم الخطّة النهائية للفيلم. كلّ هذه المراحل تتيح التعامل مع العمل بذهنية تهبه طاقته الإبداعية، فينطلق الإبداع بلا توقف مرحلة إثر أخرى».

وحول إسهامه في تشجيع التجارب السينمائية الشابة، تحدّث ملص عن ورشة «الكتابة بالكاميرا» التي أقيمت عام 2018 في دمشق، ولاحقاً في بلدة مشتى الحلو في طرطوس، بالقول: «كانت تجربة دمشق ناجحة بدرجة كبيرة، شارك فيها 16 شاباً وشابة اخترتهم لشعوري بامتلاكهم طاقات يجب أن تمنح الفرصة لتطوير معرفتها بالعمل والكتابة السينمائية. وقام العديد منهم بكتابة سيناريوهات لأفلام قصيرة روائية ووثائقية. لم تُتح الفرصة لتنفيذ هذه الأفلام لأنّ الموضوع خارج قدرتي، لكني أفتخر بما أنتجته هذه الورشة من سيناريوهات على قدر كبير من الأهمية. أما تجربة الورشة في «مهرجان الدلبة الثقافي» في مشتى الحلو، فكانت مختصرة الوقت للأسف، ولم تُتح العمل على أكثر من فيلمَين قد يُعرضان في افتتاح الدورة القادمة للمهرجان».

> مبادرة لتعريف الجمهور بأعمال مخرج ذي بصمة تأسيسية مؤثرة

وتعدّ هذه المبادرة من «جمعية العاديات» في طرطوس نقلة مهمة في نوعية الأنشطة، وصفها نور الدين ناصر نائب رئيس الجمعية بالضرورية من أجل «تعريف الجمهور السوري بأعمال مخرج ذي بصمة تأسيسية ومؤثرة كمحمد ملص». واعتبر ذلك جزءاً من «تكريس ثقافة الحياة واللاعنف، وتعزيز دور الفن كمنقذ للعالم لا مجرد تسلية، ومن ذلك تشجيع المشاهدة الجماعية للأفلام السينمائية، لأنّ التذوق السينمائي يستمدّ جماليته إلى حدّ كبير من الحضور الجماعي والنقاش حول مضمون الفيلم».

وبيّن مدير مقهى «الست» تمام عباس أن «اختيار أفلام المخرج محمد ملص لتقديمها إلى الجمهور يأتي أساساً من مكانته كأحد أهم المخرجين في تاريخ السينما السورية رغم إنتاجه القليل»، مشيراً إلى أن هذه التظاهرة الثقافية تضمّنت إقامة معرض تشكيلي لـ11 من أبرز رسامي ونحاتي طرطوس، ليعمّق المكان طابعه الذي يتجاوز المقهى إلى كونه «واحة ثقافية نسعى منذ انطلاقتها لاستضافة الموسيقيين المتميزين من مختلف المحافظات السورية، إضافة إلى المستوى ذاته على صعيد الفن التشكيلي والعروض السينمائية، للارتقاء بالذائقة الثقافية عموماً بأسلوب عصري يجذب الشباب، في جو مريح يشبه المنزل».

تحدّث محمد ملص عن هازف السينما السورية

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 13 كانون الثاني 2020 العدد 3953

صورة وخبر

شهد مسرح «ريجينسي فيلدج» في كاليفورنيا العرض الأوّل لفيلم «دوليتل» (إخراج ستيفن غاغن ــ استديوات «يونيفرسال») الذي يمزج بين المغامرة والفانتازيا والكوميديا. عدد كبير من النجوم كانوا حاضرين في الحدث، في مقدّمتهم الأميركي روبرت داوني جونيور الذي يجسّد شخصية الطبيب الشهير «جون دوليتيل» ويشارك في الإنتاج. بعد سبع سنوات من وفاة زوجته، يكتشف البطل امتلاكه القدرة على الحديث مع الحيوانات، الأمر الذي يمنحه إمكانات هائلة. الشريط الذي يصل إلى الصالات اللبنانية يوم الخميس المقبل، يضم مجموعة واسعة من الأسماء التي شاركت بأصواتها، منهم: رامي مالك، سيلينا غوميز، إيما طومسون، ماريون كوتيار، جون سينا وأنطونيو بانديراس... (فاليري ماكون ــ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

ما وراءَ خطّ البحر

غداً، ساعةَ أموت (إذا كان لا بدّ من الإصابةِ بداءِ الموت) أريدُ أنْ أُوَسَّدَ هنا...

هنا على هذا الكرسيّ، جالساً هكذا...، قبالةَ هذا البابِ الحبيبِ، بالضبطِ من هذه الزاوية (تماماً كما في الصورةِ المرفَقة) وعينايَ سارحتان ومفتوحتان على مغربِ الأرض. وقلبي، قلبي الذي لم يمت بعد، يُحلِّقُ فوقَ الوادي، فوقَ الهضابِ التي تَليهِ وحقولِ الضبابِ الشاحبةِ التي تَليها؛ وُصولاً إلى ذلكَ الخطّ البرتقاليّ الساطعِ الصَّقيلِ الذي يروقُ ليَ الظنُّ دائماً أنه الخطُّ الأكيدُ للبحر.. البحرِ الذي وراءهُ تقعُ بلادُ أحلامي.

هنا إذنْ، هنا!

قبالةَ هذا البجر الذي أتخيّلُه، قبالةَ هذا البحرِ الذي تتعذّرُ عليّ رؤيتُه قدرَ ما يتعذّرُ بلوغه...

هنا، قبالةَ هذا البحرِ الافتراضيّ، أريدُ أنْ أرقد لأتوهّمَ أنني (ما دمتُ لم أولَد فيها) مسافرٌ إلى بلادٍ أخرى.

من هنا، من هذه الزاوية، من فُرجةِ هذا الباب، أريدُ أنْ أُطِلَّ على بلادِ أحلامي... وأتخيّلَ الحياة.

منوعات

«فرقت عَ نوطة» عند «أم نزيه»

يوم الجمعة المقبل، سيكون الجمهور على موعد مع سهرة تحييها فرقة «فرقت عَ نوطة» في «بيت إم نزيه» (الحمرا ـ بيروت). الفرقة اللبنانية التي اشتهرت بتقديم أعمال خاصة تمزج فيها بين الجاز والموشّحات، إضافة إلى أغنيات راسخة في الذاكرة العربية بتوزيع جديد، تتكوّن من: بترا حاوي (غناء)، وباسل حمادة (بيانو)، وزاهر حمادة (باص)، وعلي صباح (غيتار)، وراغد جريديني (ساكسوفون)، وجهاد زغيب (درامز)، وأيمن سليمان (إيقاع). مع العلم بأنّها تعمل حالياً على ألبوم جديد سيبصر النور في 2020.

حفلة «فرقت عَ نوطة»: الجمعة 17 كانون الثاني (يناير) الحالي ـ الساعة العاشرة والنصف مساءً ـ «بيت إم نزيه» (شارع عبد الباقي ـ الحمرا/ بيروت). للاستعلام: 03/005717

«يلا ينام مرجان» ... ولا في الأحلام

تكثّف «فرقة خيال للتربية والفنون» لمسرح الدمى حالياً أنشطتها على خشبة «دوّار الشمس». في هذا الإطار، الصغار مدعوون، يوم السبت المقبل، إلى حضور مسرحية «يلا ينام مرجان» لكريم دكروب (نص: فائق حميصي ـ موسيقى: أحمد قعبور). منذ عام 1997، يتواصل تقديم العمل المستوحى من مناخات «ألف ليلة وليلة»، ويروي حكاية الأمير «مرجان» الذي ملّ اللعب وحكايات الأطفال ويتوق إلى دخول عالم الكبار، غير أنّه لم يتجاوز السابعة من عمره. يسجن ابن السلطان جميع النساء لأنهنّ لم يتمكنّ من سرد الحكاية المطلوبة، إلى أن تظهر «شهرزاد» التي تحمله إلى داخل حكاية يصبح بطلها.

«يلا ينام مرجان»: السبت 18 كانون الثاني ـ 16:00 ـ مسرح «دوّار الشمس» (الطيونة ـ بيروت). للاستعلام: 01/391290

عوالم القاهرة في بيروت... طقاطيق وفرفشة

في إطار أنشطة «ليالي في حب الثورة»، يدعو «مترو المدينة» (الحمرا)، بعد غدٍ الأربعاء، إلى حضور «عوالم شارع عماد الدين». إنّه عرض غنائي يقدّم طقاطيق غنّتها أهم «العوالم» في الفترة الممتدة بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين، معيداً الاعتبار إلى «دور النساء العوالم في صناعة الموسيقى خلال هذه الفترة». ومن بين الأعمال التي سيستمتع بها الحاضرون، نذكر: «وحوي يا وحوي»، «سرير النوم ديّق»، «إيه رأيك بخفافتي»، «على بلدي بلد أمي» وغيرها. كما يسلّط العرض الضوء على دور نساء وصفهنّ بعض المستشرقين بأنّهنّ مجرّد بائعات هوى، بينما هنّ في الحقيقة موسيقيات قديرات يغنين بكلّ جدارة، أمثال: منيرة المهدية، عزيزة حلمي، بهية المحلاوية، عيشة ندى وسمحة البغدادية. مع العلم بأنّ شارع عماد الدين في مصر كان حضناً لأهم مسارح تلك الفترة (أوبرا ملك، متروبول، الريحاني، الشعب...). يشارك في «عوالم شارع عماد الدين» كل من: سلوى جرادات (غناء)، سام دبّول (قانون)، عمر عقباني (عود)، خضر رجب (كمنجة)، فرح قدّور (طار وبطانة) ولمى قاسم (إيقاع).

«عوالم شارع عماد الدين»: بعد غدٍ الأربعاء ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

من العرض

أنس صباح فخري طرب وتراث وقدود

يواظب أنس صباح فخري (الصورة) على إقامة الحفلات الفنية في أماكن مختلفة في بيروت، من بينها Blue Note Café. في 29 كانون الثاني (يناير) الحالي، سيلتقي المغنّي السوري الناس في هذا الفضاء الذي يعدّ منذ أكثر من ثلاثة عقود جزءاً لا يتجزّأ من منطقة الحمرا.

سيُطرب أنس الحاضرين بمختارات منوّعة من الأغاني الطربية والتراثية، على أن تكون الحصّة الأكبر للقدود الحلبية. وبطبيعة الحال، لن تغيب عن البرنامج الأعمال الخالدة التي اشتهر بها والده الكبير صباح فخري (1933)، وعلى رأسها «قدّك الميّاس» و«خمرة الحب».

حفلة أنس صباح فخري: الأربعاء 29 كانون الثاني ـ الساعة التاسعة مساءً ـ مقهى «بلونوت» (شارع المكحول ـ الحمرا/ بيروت). للاستعلام: 01/743857

الإثنين 13 كانون الثاني 2020 العدد 88
Lundi 13 Janvier 2020 no88

الأخبار

رأس المال

ودائع الزبائن *

(بمليارات الدولارات)

161,2

87
قابلة للسحب
كل شهر

25,8
قابلة للسحب
كل 3 أشهر

* من دون ودائع القطاع المالي

توزّع الحسابات على شرائح الودائع

92%

من الحسابات المصرفية
فيها أقل من
100 ألف دولار

مؤسسة ضمان الودائع

ملكيّتها

للمصارف 50%
للدولة 50%

إيراداتها

مساهمات
من المصارف
بنسبة
1,5 بالألف
عن كل وديعة

مبلغ مماثل
للدولة اللبنانية

موجوداتها

4500
مليار ليرة
عبارة عن

عقارات
سندات خزينة
ودائع
عند المركزي

مجال التغطية

5
ملايين ليرة
عن كل وديعة مهما كانت
عملتها وقيمتها

مقترح رفعها إلى
75 مليون ليرة

المصدر: بيانات مصرف لبنان - لجنة المال والموازنة

تصميم: رامي علّيان

في العدد

02
الضمان يشتري الدولارات لحماية التعويضات

03
شربل قرداحي
لا صلاحيات استثنائية لأحد

05
الأمجد سلامة
قدرة الاستهلاك: الرشوة الكبرى

06
غسان العياش
استقلالية «المركزي» في النفوس قبل النصوص

08
جورج سالم
لا حاجة إلى وصفات خارجية

الودائع «مش مضمونة»؟

أمام لجنة المال والموازنة، قال الأمين العام لجمعية المصارف مكرم صادر بأنّ 54% من الودائع مجمّدة لمدّة شهر واحد، وبأنّ 16% منها مجمّدة لمدّة 3 أشهر، وبأنّ 88% من المودعين في المصارف يعتمدون على مدّخراتهم لمواجهة الأزمة. الـ88% هم صغار المودعين القلقين على مدّخراتهم

محمد وهبة

أي وديعة في المصارف مضمونة بقيمة 5 ملايين ليرة، مهما كانت قيمتها ونوع العملة المودعة فيها. هذا وحده كافٍ لإشاعة القلق بين المودعين. وهناك قلق موازٍ مصدره استحقاقات الودائع المجمّدة التي تشير إلى أن أكثر من 92,8 مليار دولار مجمّدة لشهر واحد، و27,5 مليار دولار خلال ثلاثة أشهر، أي أن 120,3 مليار دولار تستحق خلال ثلاثة أشهر. هذه إشارات كافية للدلالة على انعدام الثقة بالمصارف. وهذه الأخيرة مرعوبة من مواصلة الزبائن سحب مدّخراتهم ولو بالتقسيط.

في الواقع، تشير الإحصاءات المصرفية التي نُشرت في العدد الأول من "رأس المال" في آذار 2018، إلى أن 60,5% من أصحاب الحسابات (1749104 حسابات) تقلّ ودائعهم عن 3333 دولاراً، وأن أكثر من 92% من الحسابات (911482 حساباً) فيها أقل من 100 ألف دولار.

هذه الفئات هي التي أشار إليها الأمين العام لجمعية المصارف مكرم صادر أمام لجنة المال والموازنة مشيراً إلى أن نسبتها 88% من المودعين بعد التغيّرات التي طرأت على توزّع الودائع خلال الأشهر الماضية. والهلع الذي أصاب هؤلاء المودعين تحفّز بفعل إغلاق المصارف لأكثر من 12 يوماً متتالية من دون أي مبرّر واضح تلاه لجوء المصارف إلى فرض قيود على الحسابات المصرفية تشمل عمليات القطع والسحب والتحويل بشكل مخالف للدستور والقانون واستنسابي. هذه الفئات خائفة من حصول إفلاسات في القطاع المصرفي، ومن انخفاض قيمة الليرة مقابل الدولار. فالضمانات المنصوص في المادة 14 من القانون 67/28 الذي نص على إنشاء مؤسسة ضمان الودائع والمعدّلة بالقانون 91/110 محدّدة بقيمة 5 ملايين ليرة وبالعملة اللبنانية، مهما كان نوعها أو أجلها رأسمالاً وفائدة. ومنذ تلك السنة، استقرّت قيمة الضمانة على هذا المبلغ ولم تنجح محاولات زيادتها. ففي عام 2005 كان هناك مشروع لزيادتها جرى تأجيله، ثم طُرح الأمر مجدداً في عام 2008 لزيادتها وفشل أيضاً.

وفي لجنة المال والموازنة التي عُقدت أخيراً، اقترح رئيس اللجنة إبراهيم كنعان زيادة ضمانة الوديعة من 5 ملايين ليرة إلى 75 مليوناً ما يوسّع هامش المضمونين، وقد أُدرج هذا الاقتراح في مشروع موازنة 2020 بهدف استعادة بعض من الثقة المفقودة بالقطاع.

في السابق، المصارف عرقلت زيادة ضمانة الوديعة لأنها ترتب عليها أكلافاً إضافية. فبحسب القانون، أُنشئت هذه المؤسسة بملكية مختلطة: 50% للمصارف، و50% للدولة. ويتوجب على المصارف أن تدفع سنوياً 1,5 بالألف عن كل وديعة، على أن تدفع الدولة حصّة مماثلة. وضمان الوديعة هو بالليرة اللبنانية مهما كانت عملة الإيداع بحسب سعر صرف العملة الأجنبية بتاريخ إعلان توقف المصرف عن الدفع أو قرار وضع اليد عليه، وبحدّ أقصى 75 مليون ليرة مهما كانت قيمتها. لذا فإن رفع مبلغ التأمين من 5 ملايين إلى 75 مليون ليرة، يلزم المصارف برفع مساهمتها إلى 7,5 بالألف عن كل وديعة. يقدّر أنه يترتب على هذه الزيادة أن تدفع المصارف نحو مليار دولار إضافية قياساً على حجم الودائع الحالي.

أما بالنسبة إلى أصول المؤسسة الحالية، فهي تملك موجودات ومساهمات بقيمة 4500 مليار ليرة (3 مليارات دولار)، ولم يتضح ما هي قيمة العقارات بين هذه الأصول، وما هي المبالغ المتوافرة، ولم يُعرف أيضاً أين توظّف هذه الأموال؟ لكن الأكيد بحسب مصادر مطلعة، أن القسم الأكبر من المبالغ موظّف في سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، وفي حسابات لدى مصرف لبنان، أي أن مخاطر هذه التوظيفات مرتفعة جداً وهذه الموجودات مقلقة أكثر من كونها ضمانة.

على أيّ حال، تجب الإشارة إلى أن قيمة الضمانة كانت تساوي 3316 دولاراً وفق سعر الصرف المحدّد من مصرف لبنان، لكنها اليوم باتت تساوي 2083 دولاراً بحسب سعر الصرف في السوق الموازية.

الضمان يشتري الدولارات لحماية موجودات نهاية الخدمة

خلال الأسابيع الماضية باشر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بشراء الدولارات، تمهيداً لتحويل حصة وازنة من موجودات فرع تعويضات نهاية الخدمة المجمّدة لدى المصارف من الليرة إلى الدولار، ضمن الحدود المسموح له القيام بها لحمايتها من احتمالات انخفاض قيمة الليرة. بحسب المعطيات، اشترى الصندوق نحو 66 مليون دولار من المصارف، في خطوة ستلوها عمليات شراء إضافية قد تستعمل فيها أكثر من 2000 مليار ليرة من سيولة أموال نهاية الخدمة لتمويل عمليات شراء الدولارات وتجميدها في حسابات مصرفية، بدلاً من تجميدها في حسابات بالليرة اللبنانية. ويعتزم الصندوق زيادة حصة الدولارات من موجودات فرع نهاية الخدمة إلى 20% بدلاً من صفر في المئة.

نُفذت هذه العملية بسعر الصرف المُعلن من مصرف لبنان، وهي تأتي بعد انخفاض قيمة الليرة اللبنانية في السوق الموازية وارتفاع احتمالات

> **يعتزم الضمان تحويل 2000 مليار ليرة إلى دولارات يجري توظيفها في حسابات مصرفية مجمّدة**

حصول خفض رسمي لقيمتها، ما سيجعل التعويضات المجمّعة في هذا الفرع تفقد نسبة كبيرة من قيمتها الاسمية. وتستند هذه العملية إلى قرار اللجنة المالية الصادر في عام 2012 والذي لم يُطبّق بخصوص الجزء المتعلق بتحويل 20% من موجودات الفرع إلى دولارات. هذه الآلية تنصّ على الآتي:

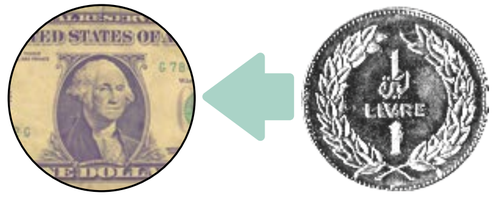

ـ يوظف 80% كحد أدنى من أموال الضمان المتجمّعة تدريجياً من الإيرادات ومن استحقاقات الموظفين بالليرة اللبنانية على أن تكون ما نسبته 50% كحدٍ أقصى في المصارف لآجال قصيرة لمدة 12 شهراً، و50% كحد أدنى في سندات خزينة الدولة اللبنانية.

ـ 20% أقصاها بالعملات الأجنبية وفق الأولويات تتضمن ودائع بالعملات الأجنبية لآجال قصيرة أقصاها 12 شهراً، وإصداراً خاصاً من وزارة المال للضمان الاجتماعي، الاكتتاب بالإصدارات الجديدة في العملات الأجنبية، والشراء مباشرة من سوق اليوروبوندز الثانوي.

مواصلة الضمان القيام بهذه العملية، لا يستنزف احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، فالدولارات التي سيحصل عليها الضمان ستبقى في حسابات مجمّدة لدى المصارف لمدة سنة، ما يعني أن الدولارات لن تخرج من السوق المحلية وسيتاح للمصرف لبنان امتصاصها مجدداً. إنما ما سيتغيّر فعلياً يكمن في بنية تركيب العملات المحليّة والأجنبية لدى المصارف التي ستقوم بهذه العملية وتوزع المخاطر. أما بالنسبة إلى الضمان، فإن التغيّر الأساسي الذي سيطرأ عليه يتعلق بكمية المبالغ الموظفة في حسابات مجمّدة في المصارف. ففي نهاية 2018 كان الضمان يوظف نحو 4813 مليار ليرة في حسابات مجمّدة لدى المصارف التجارية مقابل 6089 مليار ليرة في سندات الخزينة باللبرة اللبنانية. الفائدة الوسطية المثقلة على كامل توظيفات الفرع تبلغ 8,2%، ولدى الفرع ديون بقيمة تفوق 4000 مليار ليرة من ضمنها سلف المستشفيات البالغة 1200 مليار ليرة وديون سابقة على فرع ضمان المرض والأمومة بقيمة تفوق 2000 مليار ليرة وفواتير متراكمة يبلغ عددها 7,5 ملايين معاملة تقدر قيمتها بنحو 960 مليار لغاية نهاية 2018.

جاءت هذه العملية لتكون أول إجراء يهدف إلى منح تعويضات العمال المتراكمة في فرع نهاية الخدمة نوعاً من الحماية تجاه تقلبات سعر الصرف واحتمالات انخفاض سعر قيمة الليرة تجاه الدولار بشكل رسمي، إلا أنه لا يقدم أي نوع من الحماية تجاه مخاطر اقتطاع من الودائع أو من سندات الدين السيادية. وفي حال حصول أمر كهذا، فإن هذه الأموال ستتكامل كونها ليست مستثناة أو تحمل صفة امتياز يُعفيها من عمليات كهذه.

وأثارت هذه الخطوة الكثير من التساؤلات عما إذا كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لحماية تعويضات العمال في الضمان.

ثمة من يقترح ألا يتم حصر إجراءات حماية هذه الأموال بشراء الدولارات، ولا سيما أن قدرة الضمان على شراء الدولارات محدودة بقرار اللجنة انطلاقاً من لبنان، ومبيعات شركة الريجي ازدادت في الفترة الأخيرة بدلاً من انخفاضها بعد لجوء مستهلكي السجائر إلى الأصناف المصنعة محلياً الأرخص ثمناً من تلك المستوردة، وإيرادات الخلوي لا تزال مرتفعة قياساً على التدهور الحاصل في الاقتصاد.

ذات المخاطر الأدنى والأعلى، إلا أن الأمر يوجب إعطاء الفرصة للضمان من أجل استثمارات في مجالات منتجة وليس تركيز استثماراته في الأدوات المالية السيادية والحسابات المصرفية المجمدة. يمكن توظيف أموال الضمان في عمليات تحرير بعض القطاعات المطلوبة من لبنان والتي يسوّق لها من قبل مؤسسات دولية ومن قبل القطاع الخاص، مثل شراء أسهم في شركات الاتصالات، أو شراء أسهم في مؤسسة إدارة حصر التبغ والتنباك الريجي، أو شراء أسهم في شركة الميدل إيست التي ينوي مصرف لبنان بيعها، أو في كازينو لبنان، أو أي من المؤسسات المملوكة من القطاع العام والتي يروّج لبيعها رغم أنها تحقق أرباحاً.

دخول الضمان على خطّ هذا النوع من الخصخصة، قد يكون مفيداً. فهذه الاستثمارات تنطوي على مخاطر باتت أقل من مخاطر توظيف الأموال في الحسابات المجمدة لدى المصارف بأي عملة كانت أو في سندات الخزينة. صحيح أن مردود بعض هذه الشركات سيتراجع، إلا أن ذلك لا يعني أنه سينقلب إلى خسائر، على الأقل في المدى المنظور. فشركة الميدل إيست على سبيل المثال تملك احتكاراً في عمليات الطيران نهاية ولايتها، أي منذ عام 2012 إلى اليوم، وبالتالي لا يمكن زيادة حصة الضمان في هذا الأمر. لذا، يجب التفكير بصورة أعمق تتضمن تنويع المخاطر عبر سلة استثمارات. ربما يتطلب الأمر أن تكون هناك لجنة مالية لتحديد ما هي الاستثمارات

رسم بياني

سعر مبيع الدولارات في السوق الموازية

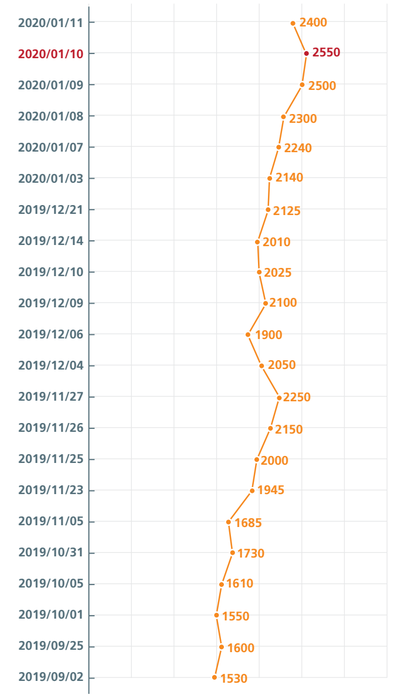

سجّلت الليرة اللبنانية مزيداً من الانخفاض في الأسابيع الماضية وكسرت حاجز الـ 2500 ليرة، وسط توقعات بمزيد من الانهيار أمام الدولار. هذا الأمر ستكون انعكاساته خطيرة على القدرة الشرائية وستؤدي إلى مزيد من الفقر بعد انخفاض قيمة رواتب الأجراء بالليرة إلى أكثر من 65%، فيما ستصبح الودائع بالدولار التي تمتنع المصارف عن تسليمها لأصحابها بالعملة الأجنبية أقل قيمة، والضمانات على هذه الودائع الهزيلة أصلاً باتت أكثر هزالة

وجهة نظر

الأولوية لخفض الفوائد
لا صلاحيات استثنائية لأحد

شربل قرداحي

ليس واضحاً إذا كان ما قاله حاكم مصرف لبنان رياض سلامة عن تسديد الودائع بالعملة اللبنانية مقصوداً، لكن كلامه يشير إلى اقتطاع جزئي لودائع الناس بالدولار التي تبلغ حالياً نحو 120 مليار دولار. الاقتطاع كما فُهم من كلام الحاكم، قد تصل نسبته إلى 40%، حتى وإن كانت له جذور قانونية فلن يكون شرعياً أو مشروعاً.

هذا الكلام إذا كان صحيحاً، يعني أن هناك "قصّة شعر" أو ما يسمى "هيركات". ففي حال صحّت التفسيرات لما قاله، ستكون هذه العملية بمثابة تغطية لخسائر مصرف لبنان المتراكمة والمقدّرة بما بين 30 مليار دولار و40 ملياراً تبعاً لطريقة الحساب. وهذا يعني أن مصرف لبنان سيسترد الخسائر التي موّلت الهندسات المالية وعمليات المبادلة، وثمن فيول أويل الكهرباء، والفوائد التي دُفعت لغير المقيمين. بعبارة أخرى، قرّر مصرف لبنان أن يمحو قسماً من الخسائر عبر الاقتطاع غير المباشر من ودائع اللبنانيين. وفي الوقت نفسه، يؤمّن الحماية لرساميل المصارف. علماً بأن النظام الاقتصادي في لبنان حرّ ومفتوح ما يعني أن الأولويات لتحميل الخسائر لرساميل الشركات. هناك تراتبية في هذا الأمر ولا يفترض أن يصل الاقتطاع إلى الودائع. أما إذا وصلت إلى الودائع في النهاية، فتكون على شكل منح المودعين أسهماً مقابل تحميلهم هذه الخسائر.

بهذه العملية يكون مصرف لبنان قد مسح خسائره المتراكمة ووفّر الحماية لرساميل المصارف التي يجب أن تتحمل الصدمة وحصّنها على حساب المودعين.

السياسة المالية والدولة تركا مصرف لبنان للسير بسياساته من دون مساءلة. بل على العكس، كانت السلطات تبارك دائماً ما يقوم به وتدافع عنه. أما اليوم، فالأدوات في يد السلطات النقدية إلى تناقص. إذ لم يعد لدى مصرف لبنان ما يكفي من الاحتياطات الصافية بالعملات الأجنبية، فيما تراكمت عليه الفوائد بالدولار، وهي دولارات دفترية لا يوجد مقابلها دخول للودائع وخصوصاً منذ عام 2011. الأدوات المتوافرة بين يديه، أقل من السابق ومن الطبيعي أن يسعى للدفاع عن المسار الذي مشى عليه، ولا أستغرب اللجوء إلى ما يقوم به، مع أن لديه خيارات أخرى من أبرزها خفض الفوائد بمستويات مرتفعة في ظل الخروج المقنّع لرأس المال، وإطالة آجال الديون على الدولة، وآجال إيداعات المصارف لديه. عليه خفض الفوائد إلى مستويات قريبة من الصفر، فيخفّف الخسائر في ميزانيته، وعن كاهل الاقتصاد. أتمنى أن يعتمد هذه الخيارات وأن لا يلجأ إلى الاقتطاع من ودائع الناس، لأن ترميم ميزانية مصرف لبنان لا يتم بعملية قصّ شعر للمودعين، بل بإعادة توزيع العبء على الدولة والمصارف وكبار المودعين، بهدف حماية حقوق الناس وإطلاق الاقتصاد وخفض الدين العام.

أفضّل تقنين خروج الأموال من دون إعطاء صلاحيات استثنائية لأحد. أي أن تكون العملية واضحة في مجلس النواب بموجب تشريع يحدّد آليات ونسب خروج الودائع: فعلى سبيل المثال، أوّل 50 ألف دولار تحوّل إلى الخارج لا يُسأل عنها، ثم هناك أولويات التعليم في الخارج والطبابة وسواها من الحاجات، وتحديد الأموال المخصّصة للاستيراد.

من المعروف أن إعادة هيكلة الدين قد تأخذ أشكالاً مختلفة. المطلوب اليوم من السلطة النقدية أن تأخذ قراراً بخفض الفوائد على كل ودائع المصارف لدى المصرف المركزي بما فيها شهادات الإيداع والاحتياطات الإلزامية وسواها، إلى مستوى أقصاه نصف بالمئة على الدولار وثلاثة أرباع في المئة على الليرة. ثم يجتمع الحاكم ووزير المال للقيام بعملية مشابهة على الدين العام المحمول من مصرف لبنان. فمن غير المقبول أن يدفع البنك المركزي فوائد يعيد توزيعها من دون أن يعود للخزينة والمواطنين أي شيء. كذلك، يجب خفض الفوائد على التسليفات والإصرار على المصارف القيام بهذه العملية حتى لا يبقى الاقتصاد راكعاً. بإمكان السلطة النقدية القيام بهذه العملية مع وزير المال من دون صلاحيات استثنائية. وإذا أحجمت المصارف عن خفض الفوائد يمكن اقتراح قانون يفرض ضريبة بنسبة 70% أو 80% على الفوائد التي تحصّلها المصارف من المدينين. الحلّ الأنسب والأكثر عملياً هو خفض الفوائد، من دون الاقتراب من أساس الديون. هذا ما يجعلنا قادرين على التنفّس والخروج من الأزمة في ظل غياب واضح لآلية مساعدات خارجية.

مؤشر

السحوبات تستنزف ودائع القطاع المصرفي

لا شكّ بأنّ سنة 2019 سجّلت الأرقام الأسوأ منذ بداية الأزمة بالنسبة إلى القطاع المصرفي، خصوصاً بعد أن شهدت الأشهر الثلاثة الأخيرة منها الانهيار الأكثر وضوحاً وصراحة. ولعلّ أبرز التحوّلات في هذه السنة كان تسجيل القطاع – وللمرّة الأولى - تراجعاً في إجمالي قيمة الودائع المسجّلة في الميزانيّات المجمّعة للمصارف.

ففي السنوات السابقة، ورغم وجود أزمة كبيرة على مستوى التحويلات الخارجيّة وميزان المدفوعات، ورغم التحديات التي كانت تخلقها هذه الحالة، تمكّن القطاع المصرفي من تسجيل زيادات سنويّة في إجمالي حجم الودائع في ميزانيّات المصارف المجمّعة بفضل قدرته على سحب السيولة من الأسواق من خلال الفوائد المرتفعة الممنوحة للزبائن مستفيداً من مساهمتها في الهندسات المصرفيّة التي ينفذها مصرف لبنان.

أمّا في عام 2019، فقد شهدنا تحوّلاً في نمط زيادة الودائع، وتفاقم الأمر لاحقاً بعد موجة السحوبات الكبيرة إثر انتفاضة 17 تشرين الأوّل. وبحسب الإحصاءات الصادرة عن مصرف لبنان لغاية شهر تشرين الثاني من 2019، فقد تراجعت ودائع المقيمين وغير المقيمين من 173 مليار دولار في مطلع السنة، إلى 161 مليار دولار في نهاية تشرين الثاني، أي بانخفاض قيمته 12 مليار دولار ونسبته 7%. علماً بأن الانخفاض الأكبر مسجّل في شهر تشرين الثاني تحديداً إذ تراجعت الودائع بقيمة 5,7 مليار دولار، ما يعكس وتيرة النزف الناتجة من السحوبات النقديّة المتواصلة لغاية اليوم.

هذا النزف الكبير في الودائع لا يعبّر بشكل دقيق عن الانخفاض الفعلي. فخلال هذه الفترة، ثمّة فوائد استحقّت على الودائع أضيفت إلى أصل المبالغ. عمليّاً، تشكّل الزيادة الناتجة من الفوائد ارتفاعاً في الالتزامات على شكل ودائع، لكنّها ليست زيادة في سيولة القطاع أو موجوداته. ومن أجل احتساب حجم النزف الفعلي في ودائع الزبائن خلال هذه الفترة، يقتضي حسم قيمة الفوائد التي استحقّت عليها شهرياً. ويمكن الحصول على هذه القيمة من خلال احتسابها بحسب متوسّط الفوائد المثقلة لكلّ من الودائع باللبرة اللبنانيّة والدولار الأميركي شهرياً.

في النتيجة، يكون قد استحق على الودائع المصرفيّة خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني ولغاية تشرين الثاني فوائد إجماليّة بقيمة 10569 مليون دولار أميركي، وهي القيمة التي ينبغي حذفها من التغيّر في إجمالي حجم الودائع، للحصول على التغيّر الفعلي، أي بعد تحييد أثر الفوائد. وبعد حسم قيمة الفوائد، يصبح التغيّر الفعلي في إجمالي حجم الودائع انخفاضاً بقيمة 22546 مليون دولار، أي ما يوازي 13% من إجمالي حجم الودائع المصرفيّة في مطلع 2019. كذلك يتبين أن النتيجة التفصيلية الشهرية لهذا التغير أن الودائع سجّلت تراجعاً في 10 أشهر من أصل 11 شهراً وارتفعت فقط في حزيران.

بسهولة يمكن ملاحظة أثر إجراءات ضبط السيولة المتّخذة في شهرَي تشرين الأوّل وتشرين الثاني، على التغيّرات في حجم الودائع باللبرة وبالعملات الأجنبية. فعلى سبيل المثال، بين نهاية أيلول ونهاية تشرين الثاني، انخفضت قيمة الودائع باللبرة بما قيمته 5 مليارات دولار، أي ما يوازي 11% من الودائع في نهاية أيلول الماضي.

أما الودائع بالدولار، وبفعل الإجراءات التي اتّخذتها المصارف لضبط عمليّات السحب النقدي، فقد سجّلت انخفاضاً أقل بقيمة 2,6 مليار دولار فقط، أي ما يوازي 2,1% من الودائع في نهاية أيلول الماضي.

في المحصّلة، يبدو واضحاً أنّ تداعيات الانهيار المالي امتدّت إلى سيولة وملاءة القطاع المصرفي مباشرة، بعدما سعى مصرف لبنان لسنوات عبر إجراءات استثنائيّة، لتحييد القطاع عن آثار الأزمة الماليّة. لكنّ النزف الذي بدأ بالحصول منذ تشرين الأوّل الماضي سيكون التحدّي الأكبر أمام المصارف ومصرف لبنان، وخصوصاً أن حجم السحوبات الشهريّة أصبح وازناً مقارنة بحجم ودائع القطاع المصرفي والسيولة المتوافرة لديه. وهناك تحدٍّ ثانٍ مرتبط بحجم السحوبات الكبير الذي ظهر آخر شهرين باللبرة اللبنانيّة، الأقل تأثراً بالقيود المصرفيّة، إذ أن هذه المبالغ ستزيد الطلب على الدولار في السوق الموازية ما أدّى إلى جانب مضاربات واسعة على الليرة، إلى انخفاض قيمة الليرة مقابل الدولار.

إجمالي الودائع ومتوسّط معدلات الفوائد عليها في 2019

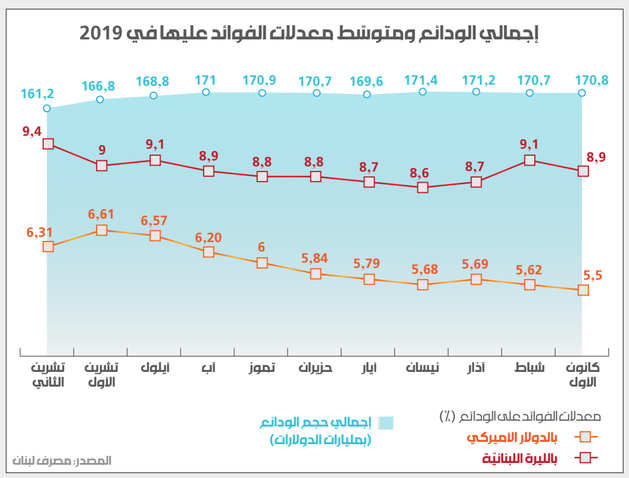

المصدر: مصرف لبنان

تغيّر الودائع بعد حسم الفوائد المستحقّة لعام 2019
(بملايين الدولارات)

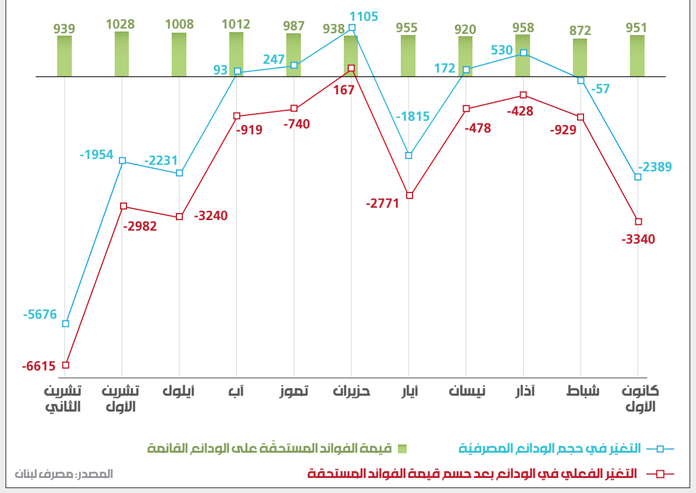

المصدر: مصرف لبنان

علينا المبادرة قبل الاستسلام

الخيارات محدودة أهمّها شطب جزء من الدين

نصري دياب، كريم ضاهر *

هل يتوجّب على لبنان إيفاء الديون حتى الرمق الأخير، أم يجب سلوك طريق التخلّف عن السداد؟ الإجابة القانونية تستوجب توصيفاً للأزمة بأبعادها البنيوية والزمنية والتقنية؛ فهي أزمة في بنية النظام المالي ناتجة من تفاقم الدين العام المتراكم بفعل سياسات غير مسؤولة. وهي أيضاً ليست أزمة سيولة (liquidity crisis) مستفحلة وحادّة فحسب، بل ربما تحوّلت إلى حالة عدم ملاءة مالية (insolvency) قد يليها التخلّف عن سداد الدين (default) والإفلاس. بوادر الأزمة ظهرت قبل 17 تشرين الأول، وأقلّه منذ 2011 مع بدء نزف الدولارات من احتياطات مصرف لبنان المخصّصة للحفاظ على ثبات سعر الصرف (peg) وتمويل حاجات الاستيراد. انعكس النزف عجزاً في ميزان المدفوعات تراكم على مدى السنوات التالية وكان شحّ الدولار أبرز عوارضه التي أدّت إلى تسجيل صعوبات في فتح الاعتمادات أو تعزيزها. وفي 30 أيلول قرّر مصرف لبنان من خلال القرار الوسيط رقم 13113 حصر تمويل الاستيراد بالدولارات بثلاث سلع: النفط والقمح والأدوية. يكفي الوقوف عند العبارات الواردة في هذا القرار وفي وثائق أخرى لإدراك عمق المأزق: «حفاظاً على مصلحة المودعين بعدم انتقاص ودائعهم المصرفية»، «استناداً إلى مبدأ استمرارية المرفق العام» (قرار وسيط رقم 13157 تاريخ 2019/12/4)، «... تحوّل هكذا عملية دون إعادة جدولة ممكنة الحدوث...» (وقائع اللقاء الشهري بين المصارف ومصرف لبنان المسجلة في المحضر رقم 005/2020 تاريخ 2020/1/3).

أزمة سيولة أم ملاءة؟

ثمة فرق بين أزمة السيولة وبين أزمة الملاءة المالية؛ الأولى تعني العجز الظرفي عن تلبية المتوجبات المالية واستحقاقات الديون رغم توافر مكوّنات الملاءة المالية، ما قد يستجرّ تدخّلاً أجنبياً ودولياً، كما يطالب البعض في لبنان، لتأمين السيولة سريعاً أو جدولة الديون، وهذا ما يفرض إدارة حذرة تفرض تدابير متشدّدة تراعي الأوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية وقيوداً مصرفية على عمليات القطع والتحويلات والسحوبات تكون واضحة بمدّتها الزمنية وبمستوى شدّتها. أمّا في حالة عدم الملاءة المالية، فقد خلص العلّامة الفرنسي Gaston Jèze، إلى أن موجب التزام التسديد لا يكفي بحدّ ذاته بل يجب أن يقترن بالنيّة والقدرة، فإذا فُقدت إحداهما يكون الإفلاس محتّماً.

مع التسليم بأنّه يصعب تصنيف الدولة غير ذات ملاءة مالية بوجود أصولها وثرواتها (فعلى سبيل المثال لديها احتياط الذهب، ومرافق ومؤسسات عامة، وعقارات...)، فهناك حقائق تحدّد أيها ينطبق على حالة لبنان.

أولى الحقائق، أن أزمة السيولة أو «شحّ الدولار» كما درجت التسمية، ليست مستجدّة، بل بدأت منذ التحوّل الذي أصاب مسار النموّ عقب الحرب السورية (2011). واشتدّت بعد تسجيل عجوزات سنوية متراكمة في ميزان المدفوعات بلغ مجموعها أكثر من 15,3 مليار دولار حتى تموز 2019. وعجز ميزان المدفوعات، ناجم بشكل أساسي عن عجز الميزان التجاري، وعن قصور في التمويل الذي حاول مصرف لبنان توفيره عبر هندسات مالية سخية رفعت أسعار الفوائد إلى مستويات قياسية بهدف جذب الودائع من الخارج.

ورغم تنفيذ الهندسات منذ منتصف 2016، إلا أن وتيرة فقدان الثقة بالنظامَين السياسي والمالي/المصرفي تسارعت مؤدية إلى عزوف أو تباطؤ في تدفّق ودائع غير المقيمين أو تحويلات المغتربين. هذه الأخيرة كانت أصلاً عرضة لضغوط رفع السريّة المصرفية بسبب انضمام لبنان إلى المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات وتطبيقه المعايير الموحدّة للبيانات المالية – CRS. كذلك أدى فقدان الثقة إلى ارتفاع منسوب هروب الأموال وصولاً إلى سحب الودائع نقداً وخزنها في المنازل. هكذا اندفع مصرف لبنان نحو تقنين بيع الدولارات للمصارف لإبطاء نزف موجوداته بالعملة الأجنبية.

ثاني الحقائق، أن إعادة هيكلة الدين العام تتطلّب تشريحه بين دين محلّي وخارجي، وبين دين مؤسّساتي وتعاقدي، كون آليات إعادة الهيكلة تختلف باختلاف مصادر التمويل وطبيعة الإصدارات ونوع العملة والقوانين الواجب تطبيقها والمحاكم ذات الاختصاص، وهذا يفسح المجال لمعرفة فرص تجنّب كأس الإفلاس المرّ، ويتيح تحديد الإجراءات الواجب اتّخاذها للخروج من النفق وتأمين التمويل المستدام.

معظم الدين العام الحكومي داخلي وقسم كبير منه محرّر بالعملة الوطنية. في نهاية تشرين الأول 2019 بلغت قيمة هذا الدين 87,1 مليار دولار. من أصل هذا الدين هناك 54,5 مليار دولار محرّرة بالليرة اللبنانية يحملها مصرف لبنان والمصارف والضمان الاجتماعي ومؤسسة ضمان الودائع. وهناك 32,51 مليار دولار محرّرة بالعملات الأجنبية غالبيتها سندات يوروبوندز بالإضافة إلى قروض تعاقدية من الحكومات في مؤتمرات باريس لدعم لبنان، وهي محمولة من المصارف ومصرف لبنان ومؤسسات متعددة الأطراف. تقدّر نسبة حملة السندات من جهات أجنبية بنحو 10%.

التخلّف عن السداد

يمكن الامتناع عن التسديد نهائياً كون الدولة تتمتع بالسيادة المطلقة خلافاً للشركات التي يتم بيع أصولها وتصفيتها أو الأفراد المرتهنة حقوقهم وأملاكهم حتى الإيفاء، أي لا يمكن تصفيتها وإلزامها بالقوة كما حصل في مطلع القرن الماضي وما سبقه وخصوصاً في بلدان أميركا الوسطى مثل بنما ومحيطها (diplomatie de la cannonière). لكن الامتناع عن سداد الديون دونه محاذير؛ الحفاظ على السمعة واستعادة الثقة للحصول على التمويل الخارجي، صعوبة استيراد السلع، تضاؤل فرص تفعيل الاقتصاد والنموّ، تفاقم الهجرة وزيادة الفقر... وغيرها من الأسباب التي تمنع علينا القبول بصفة الدولة الساقطة أو المارقة، من دون إغفال إمكان حجز أملاك وأصول الدولة المتقاعسة وتوابعها من مؤسسات ومرافق عامة في الخارج كما حصل مع الأرجنتين سنة 2012 من قِبل الصناديق الانتهازية (vulture funds).

في القانون الدولي، المبدأ أنه يجب احترام وتنفيذ التعهدات (pacta sunt servanda)، وكل ما عدا ذلك هو استثناء لا يجب اللجوء إليه إلّا بروية متناهية. لذا، تنبغي محاورة الدائنين والتوصل إلى اتّفاق معهم في إطار معادلة قائمة على أن الخسائر على المدى القصير لكلا الطرفين تقابلها المكاسب لهما على المدين المتوسط والطويل. وعندما تقرّر الدول التخلّف عن سداد الديون، وخصوصاً الخارجية، تستنجد بالخارج من أجل الآتي:

- المساعدة المالية من خلال إعادة التمويل أو ضخّ رساميل إضافية (financing) لتسديد المستحقات كما كانت الحال مع اليونان جزئياً مع إعادة رسملة المصارف (bail out) بالتزامن مع عملية «قصة الشعر» (haircut) التي تحملها مالكو السندات الحكومية المخفضة قيمتها بنسبة قد تصل إلى 50%.
- إعادة جدولة الدين (rescheduling) عن طريق تأجيل الاستحقاقات إلى مواعيد بعيدة بشروط أفضل.
- إعادة هيكلة الدين (restructuring) عبر شطب أو اقتطاع جزء من قيمة أصل الدين و/أو الفوائد المترتبة، أو حتى كما حصل في الأرجنتين والإكوادور، عن طريق مبادلة الدين المستحق بسندات جديدة سائلة مؤجلة الاستحقاق ومخفضة القيمة أو المردود.

مساعدات مشروطة

المساعدات الدولية تكون مربوطة بسلّة تنطوي على قيود وشروط مسبقة ومعلّقة أو لاحقة. بمجرّد الشروع في مفاوضات مع الدائنين، يفرض المانحون التفاوض مع صندوق النقد الدولي (IMF) لوضع برنامج تثبيت اقتصادي كلّي (stabilization) بالتوازي مع إجراءات أخرى تمهيدية مثل تعيين شركة دوليّة متخصّصة لتحليل أرقام الموازنة والدين العام، وتحديد الخسائر وتنفيذ محاكاة للمؤشرات الاقتصادية. النتائج تحدّد الخطوات التي يتبنّاها المانحون ويفرضونها على نفقات وإيرادات الدولة المعنيّة ضمن مهل زمنية للإيفاء بالالتزامات، بالإضافة إلى فرض تعديلات في السياسات النقدية، وإخضاع التحويلات لقيود (capital control) قد تطال الخارجة من البلد و/أو تلك الداخلة إليه (لمنع دخول الرساميل غير الاستثمارية).

آليات التفاوض تختلف تبعاً لهويّة الجهات الدائنة (المقرضة). فإذا كانت سلطات أو مؤسسات عامة، يمكن أن يكون التفاوض الجماعي من خلال نادي باريس (Paris Club) الذي يفرض توقيع برنامج مع صندوق النقد الدولي إلى جانب العمل وفق قاعدتَي الإجماع وقدم المساواة في التعامل (pari passu). أمّا المصارف الدائنة، فيمكن التفاوض معها جماعياً عبر نادي لندن (London Club) مع تطبيق قاعدة التلازم في التخلّف عن السداد واستحقاق الديون (cross default) ونسبية توزيع الخسائر. أمّا بالنسبة إلى باقي الدائنين من حمَلة السندات السيادية ولا سيما تلك المعرّف عنها بسندات برادي (على اسم وزير الخزانة الأميركي Brady الذي ابتكر آلية الهيركات سنة 1989)، فيُصار إلى معالجتها كلّ حالة على حدة في ظلّ غياب أيّ قانون دولي (عام أو خاص) أو محكمة دولية للنظر في قضايا الإفلاس السيادي، ووفق آليات متنوّعة منها إعادة هيكلة الدين السيادي (MRDS) وأحكام الإجراءات الجماعية (collective action clauses/CAC)، علماً بأنه تبيّن بعد مراجعة إصدارات سندات اليوروبوندز اللبنانية أنها تتضمن بند CAC يسمح بإعادة التفاوض مع أغلبية معيّنة من حاملي السندات من دون فرض الإجماع.

بنتيجة تُلزم الدولة المتخلّفة عن السداد ببرنامج «إصلاحات» اقتصادية هيكلية يساعد على وضعها ويشرف على تنفيذها صندوق النقد الدولي على أساس حزمة «توافق واشنطن» (Washington Consensus). تتضمن هذه الحزمة سياسات تقشفية عبر خفض الإنفاق الحكومي وكلفة القطاع العام، وسياسات ضريبية جديدة هدفها زيادة الإيرادات وتأمين فائض أولي، وتحرير سعر الصرف، وخصخصة الشركات...

وليس خافياً على أحد، أن الشروط والقواعد والآليات تظلّ خاضعة لمخاطر تفلّت بعض الدائنين من الإجماع الحاصل لهيكلة الدين وتأخير بتّه بسبب إجراءات الملاحقة الفردية الحاصل على غرار ما قامت به الصناديق الانتهازية مع الأرجنتين عن طريق محاكم نيويورك.

أمّا لجهة الدين المحلي، أي المحرر بالعملة الوطنية أو من هو بحيازة مؤسسات و/أو أفراد مقيمين على حدٍّ سواء، فلإعادة هيكلته أثمان باهظة، كونه مرتبطاً بالمصارف التي ستخسر جزءاً من رساميلها من دون أن تكون هناك قدرة للحصول على تمويل خارجيّ يسهّل رسملتها.

الخيارات المرّة

ما تقدّم يشي بأنّه لم تبقَ للدولة إلّا خيارات محدودة أحلاها مرٌّ. وبغياب أيّ إمكانية لتمويل لبنان بموارده الذاتية أو تأمين كتلة نقدية جديدة، لا محال من الاعتراف بانخفاض قيمة الدين السيادي وتسجيل الخسارة عملياً في الميزانيات طبقاً لمعايير الـIFRS9 ما يوجب شطب جزء من الدين للقيام بمعالجات على المدى المتوسّط والطويل بالتزامن مع إعادة رسملة المصارف (bail in) عن طريق تحميل جميع أصحاب المصلحة (stackholders): المساهمون أولاً، ثم حملة الأسهم التفضيلية، وأخيراً المودعون.

> لم تبقِ للدولة إلا خيارات محدودة أحلاها مرٌّ ولا محال من الاعتراف بانخفاض قيمة الدين وتسجيل الخسارة في الميزانيات ما يوجب شطب جزء من الدين

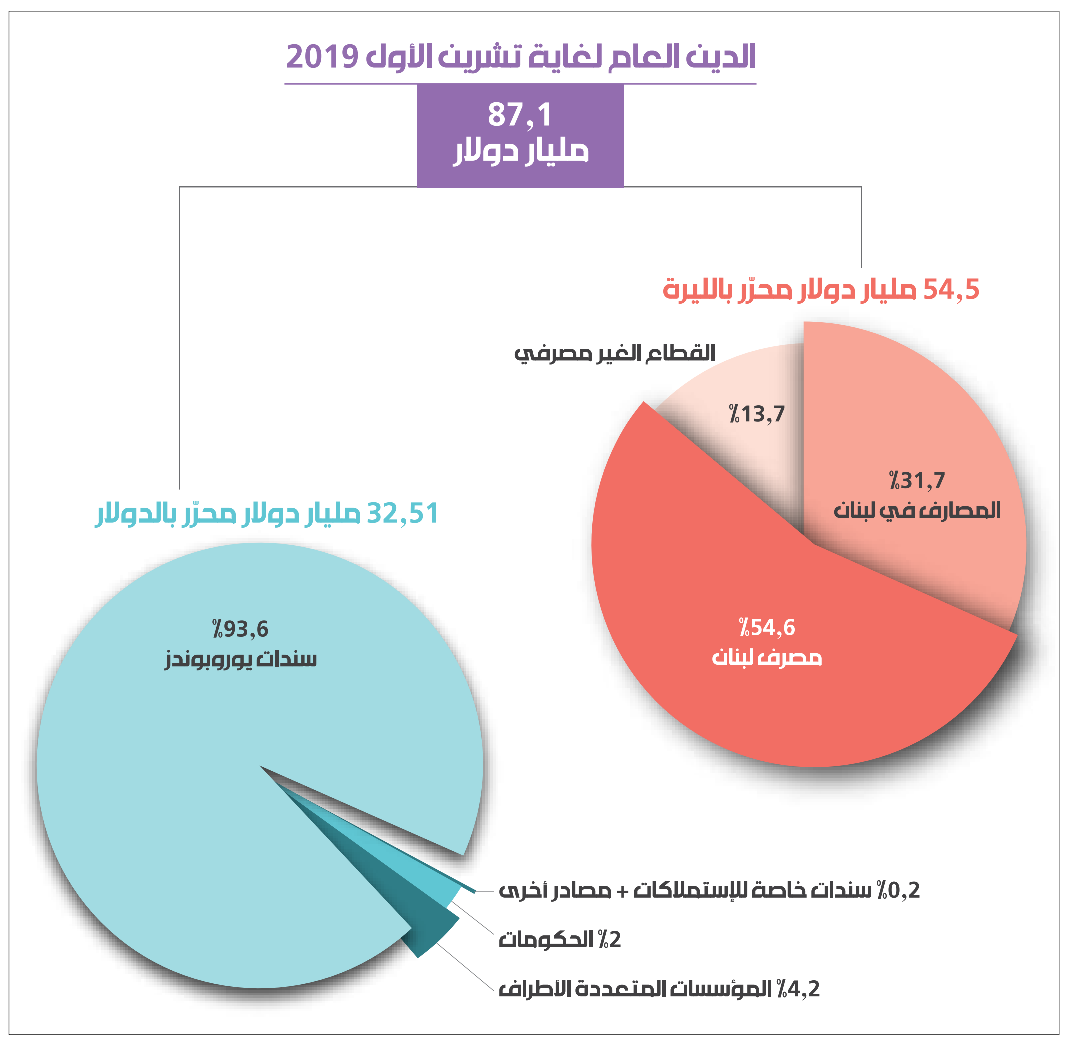

عملياً، أطلق مصرف لبنان عملية الـbail in بموجب قراره الوسيط رقم 13129 الصادر بتاريخ 2019/11/04، الذي فرض على المصارف زيادة أموالها الخاصة الأساسية عن طريق مقدّمات نقدية بالدولار الأميركي، ما يُلزم المساهمين بدعم مصارفهم بالعملة الصعبة. وفي حال ذلك لم يكفِ، فإنّ عملية «قصة الشعر» قد تطال المودعين مباشرةً، سواءً بصورة مبطنة وضمنيّة، كحالة تجميد الرساميل والودائع على عدّة سنوات بعائد أو فائدة معدومة أو متدنية جداً، أو بتحويلها جبرياً إلى العملة الوطنية (forced conversion) مع خفض قيمة العملة (devaluation)، أو بصورة علنية وواضحة تتضمّن اقتطاع نسبة معينة من أصل الودائع وقيمة الأسهم والسندات من أجل إطفاء جزء من الدين. بلوغ هذه النقطة، يوجب مراعاة معيارَي الثقة والعدالة؛ فهل يكون الاقتطاع بنسبة موحّدة على كلّ شطور الودائع، أو بنسب تصاعدية وفقاً للقدرات وتبعاً لنسب الأرباح المحقّقة سابقاً.

كذلك فإنّ عملية «قصة الشعر» بدأت بالفعل. حدّدها بشكل رسمي القرار الوسيط رقم 13157 الصادر عن مصرف لبنان بتاريخ 2019/12/04 والذي فرض دفع 50% من الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية بالليرة اللبنانية (ما أدى فوراً إلى اعتبار مؤسّسات التصنيف العالمية المصارف اللبنانية بمرتبة التعسّر «Default»).

> منذ 1993 وخلافاً لقانون النقد والتسليف أعطى مصرف لبنان الأولوية لإقراض الدولة عبر استعمال معدّلات الفائدة لتشجيع المصارف على الاكتتاب بإصدارات الدين أو عبر القروض المباشرة للخزينة

التطبيق بالتشريع

أياً كانت الخيارات، فلا يمكن اعتمادها إلّا عبر قوانين خاصّة ومدروسة يصوّت عليها مجلس النواب نظراً لتعرّضها لرزمة من المبادئ الدستورية الجوهرية من ضمنها:

● التعرض للملكية الخاصة عن طريق وضع قيود على السحوبات والتحويلات (أي على حقّ التصرف بالودائع) و/أو اقتطاع جزء من الودائع أو الأسهم أو حتى عن طريق تحويلها جبرياً إلى العملة الوطنية، يخالف أحكام الفقرة (و) من مقدمة الدستور لجهة كفالة الملكيّة الخاصة، والمادة 15 منه التي تنصّ على أن «الملكية في حمى القانون فلا يجوز أن ينزع عن أحد ملكه إلا لأسباب المنفعة العامة في الأحوال المنصوص عليها في القانون وبعد تعويضه منه تعويضاً عادلاً»؛ ما يستتبع إضافةً، تأمين أسهم مقابلة للمودعين في رؤوس أموال المصارف كتعويض عن الخسارة اللاحقة بهم لعلهم يستردّون قيمتها مستقبلاً. ويجب على السلطات المعنيّة، من مجلس نواب وحكومة ومصرف مركزي، تحمّل مسؤولياتها، كل في نطاق اختصاصه وصلاحياته.

● بما أن «قصة الشعر» هي أولاً وأخيراً ضريبة تطال المودع، فأيّ إجراء مماثل يفرض بموجب قانون، عملاً بأحكام المادتين 81 و82 من الدستور اللتين تنصّان على أنه لا يجوز إحداث ضريبة ما وجبايتها و/أو تعديلها أو إلغائها في الجمهورية اللبنانية إلا بموجب قانون شامل تطبّق أحكامه على جميع الأراضي اللبنانية من دون استثناء.

● في حال إعادة هيكلة الدين الخارجي عن طريق التمويل أو إعادة الجدولة أو استبدال السندات المستحقّة بأخرى فيقتضي مراعاة المادة 88 من الدستور لجهة أنه «لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد يترتب عليه إنفاق من مال الخزانة إلا بموجب قانون».

● وفي مطلق الأحوال، إن تحديد نسبة الاقتطاع بالنسبة إلى الودائع والأسهم والسندات، يقتضي دائماً التقيّد بالفقرة (ج) من الدستور والمادة 7 لجهة المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمايز أو تفضيل.

● القسم 3 من المادة السادسة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي (IMF Articles of Agreement) تفرض شروطاً على البلد الذي ينوي وضع ضوابط التحويلات الرأسمالية («Control of capital transfers») موضع التنفيذ، ناهيك عن المعاهدات الدولية الثنائية التي تُلزم لبنان وتُرجّح أحكامها على القوانين الداخلية؛ وبالتالي يجب على لبنان مراعاة هذه الأحكام عند صياغة ومناقشة القانون المعني.

لا للتبعيّة

في النهاية يبقى السؤال المطروح: هل الأمور صارت مستعصية على الحل وأضحى الإفلاس واقعاً محتماً لا هروب منه والسقوط أكيد لا محال؟ لا يمكن التسليم باستنتاج كهذا، ولو بات محتملاً ومحدقاً، بل يتوجّب المبادرة الفورية إلى تحضير ورشة عمل إصلاحية شاملة في إدارة الشأن العام وأصول التعامل مع المال العام، كون الأزمة هي أولاً وأخيراً أزمة نظام. لذا، وبدلاً من التبعية لأيّ جهة خارجية أكانت دائنة أم مشرفة ومنها صندوق النقد الدولي، يمكن تحمّل المسؤوليات واستباق الأمور (رغم ضيق الهامش) عن طريق تفويض فريق عمل مشترك وزاري/مدني مؤلف من خبراء مشهود لهم بالكفاءة والمناقبية والتفاني لوضع تصوّر اقتصادي/مالي متكامل مع آليات عملية ومهل واضحة للتنفيذ تستند إلى تقييم الأثر الاقتصادي لأي اقتراح بغية تفادي النتائج العكسية التي تفاقم الأوضاع المتردية بدلاً من حلّها، وعندها فقط يمكن الاستعانة بالخبرات التقنية لصندوق النقد الدولي.

* يرأس المحامي كريم ضاهر الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين (ALDIC)، والبروفسور نصري دياب أحد أعضائها

مقال

قدرة الاستهلاك: الرشوة الكبرى

الأمجد سلامة

منذ ما قبل الأزمة التي تعصف باقتصادنا، ظهرت تحليلات عدّة عن أسباب الأزمة والسياسات التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه من تدحرج لا يبدو أن هناك من وما سيوقفه في وقت قريب. ووُزّعت المسؤوليات، خلال هذه الفترة، على كل الأطراف السياسيّة وممثلي السلطات والمؤسّسات الماليّة العامّة والخاصّة، وعلى الذين تبوّأوا المناصب التنفيذيّة منذ ثلاثين عاماً إلى الآن.

ولكن لم يتطرق أحد إلى احتمال تحمّل الشعب اللبناني مسؤولية ما عمّا آلت إليه الأمور من عدمه. وإن كان يتحمّل مسؤوليّة، فإلى أي مدى؟ وهنا عندما نتحدّث عن المسؤوليّة، لا نتحدّث عن الخيارات السياسيّة والاصطفافات السياسيّة وما نتج منها، إنّما نتحدّث عن تشخيص الخلل الحاصل خلال فترة التغيير الكبير الذي أتى به مشروع الرئيس رفيق الحريري، وكيفية التعاطي معه. ولكن قبل أن نحدّد إن كان الشعب اللبناني يتحمل جزءاً من المسؤولية، لا بد من أن نرسم صورة أحد السياقات الأساسيّة في صناعة وَهْم عاشه الشعب اللبناني حتى شهر مضى، أسّست له سياسات الرئيس رفيق الحريري خلال العقد الأوّل من وجوده في الحكم.

التضخّم والدولرة والتثبيت

أصبح معروفاً اليوم، أنّ الاقتصاد اللبناني، بسبب التضخّم الشديد، أصبح مدولراً بشكل غير رسمي منذ مطلع التسعينيات، ثمّ تبع ذلك قرار تثبيت سعر صرف الليرة عام 1993 الذي طُبّق بشكل تدريجيّ إلى أن أخذ سعر الصرف قيمته النهائيّة عام 1997، فتمّ تثبيته عند 1507 ليرات للدولار وسطياً.

في دراسته بعنوان «معضلة الدولرة الزائفة»، يقول ألبيرتو أكوستا إن الدولرة المترافقة مع تثبيت سعر الصرف الصارم، تدفع تدفقات رأس المال الداخلية الكبيرة إلى تعزيز استخدام الائتمان والطلب الداخلي على السلع، ما يشجّع الاستهلاك، وهو ما لا يفيد بالضرورة جميع السكان أو نظام الإنتاج (الذي عادة ما يكون ضعيفاً). وهذا يعني أنه يتعين على الإنتاج المحلي أن ينافس الواردات المتزايدة المنافسة.

وعندما يتم الدفاع عن سعر صرف صارم للغاية في مواجهة عجز الحساب الجاري أو هروب رأس المال، تكون النتيجة زيادة في أسعار الفائدة، بهدف إيقاف هروب رأس المال، فيدخل الاقتصاد في مرحلة انكماش.

هذا كلّه يجعل سلع الدول ذات العملات الأضعف، أرخص من أسعار السلع المُنتجة محليّاً. وهذا يشكّل ميزة للمستهلكين في الاقتصاد المدولر تكمن في ارتفاع قدراتهم الشرائية. إلا أن هذه الميزة تقوّض، بشكل خطير، قدرة نظام الإنتاج في البلاد على المنافسة.

ويضيف أكوستا: فيما الدولرة المصحوبة مع تثبيت سعر صرف العملة المحليّة، تدفع نحو استقرار الأسعار ـ بعد التضخم الشديد ـ إلاّ أنّ هذا لا ينعكس استقراراً على الاقتصاد الكليّ.

ولكن كيف ينعكس هذا الامر بشكل سلبي على الاقتصاد؟

كذلك، يشرح روس هاليرين، في بحثه «تأثير الدولرة ومجالس العملة على الدخل والتضخم»، أنّه في ظل أسعار الصرف الثابتة لا يمكن الاقتصاد التكيُّف مع الصدمات إلا في سوق العمل في ظل، فإمّا ينعكس تغيرات في البطالة أو في الأجور، أو في كليهما. وسط عدم القدرة على التلاعب بسعر الصرف الرسميّ لاستيعاب ارتفاع الأكلاف الناتج من الصدمات، يستهلك انخفاض سعر صرف العملة المحليّة هذه الزيادة، وتجد الشركات نفسها مضطرّة إلى التكيّف مع الصدمة فتلجأ إلى خفض الأجور أو خفض عدد الموظفين، ما يؤدّي إلى ارتفاع قياسي في معدلات البطالة.

ويشير أكوستا إلى أنه حتى في الحالات التي يمكن أن يرتفع فيها عدد الوظائف، فإن الكثير منها لا يتطلّب مهارة وليس هناك سبب لتوقع ارتفاع مداخيل العمال الحقيقيّة. فنجد أنّه فيما تكون الأرباح الحقيقية مستقرّة بالدولار، فإن أجور العمال غير المهرة، وهم يمثّلون غالبية السكان الناشطين اقتصادياً، في مستويات تأمين القوت. أما نظام الإنتاج، فسيكون في حالة عدم تجانس هيكلي، وتتركّز زيادة الإنتاجية في بعض قطاعات الاقتصاد التي يعدّ معظمها حديثاً بفضل الاستيراد المكثّف للتكنولوجيا الحديثة ويوظّف الكثير منها عدداً قليلاً من العمّال على حساب تضرّر قطاعات الإنتاج التقليدية. وهذه الأخيرة ستخلق وظائف منخفضة المهارات يتقاضى شاغلوها أجوراً متدنية، فينخفض مستوى الأمان فيها. ويخلص أكوستا إلى أنّ هذه الحال قائمة منذ بداية العمل بالنيوليبراليّة التي فاقمت الفروقات في الإنتاجية بين القطاعات الحديثة والتقليدية، ما يعمّق جذور التخلّف التنمويّ.

رشوة في لبنان

إذا محّصنا في ما سبق ذكره، نجد أنّ السياق اللبناني في العقد الأوّل من الحريريّة السياسيّة، مطابق بشكل تامّ لسياقات الدولرة المترافقة مع تثبيت سعر صرف العملة المحليّة. فالقدرة الشرائيّة التكافؤيّة للبنانيين ارتفعت بشكل قياسيّ خلال عقد (تقريباً 400%)، واستمرّت بالارتفاع، ولو بنسب متفاوتة في العقدين التاليين. في المقابل، إن القطاعات الإنتاجيّة كانت تُمزّق بشكل جماعيّ ويزداد الإنتاج انزياحاً بشكل غير سليم باتجاه قطاعات محدّدة بعيداً عن الأخرى. فقد شهدنا ازدهاراً في قطاع البناء الذي يتطلّب قليلاً من العمالة الماهرة وكثيراً من العمالة غير الماهرة، وقطاع المصارف الذي يوظّف أعداداً محدودة من الوظائف، يتضخّم بشكل غير طبيعي.

إذاً، كيف يمكن للشعوب أن تسمح بإمرار هذه السياسات، وكيف يمكن للسياسيين أن يستعملوا هذا السياق في خدمة أهدافهم؟ يقول جيف فرايدن في بحثه «الدولرة ومآزق أخرى»، إن العوامل الانتخابية يمكن أن تؤثّر على سياسات سعر الصرف لتكتسب الحكومة شعبية من المستهلكين من خلال عملة قويّة (بشكل اصطناعي)، ما يزيد من الدخل المحلي. الطبقة الوسطى على وجه الخصوص، تستفيد من العملة المحليّة القوية لشراء السلع الاستهلاكية المستوردة، مثل أجهزة التلفزيون والسيارات وغيرها، بأسعار رخيصة شكلياً. ومع اقتراب الانتخابات، تسمح الحكومات، في كثير من الأحيان، بتعزيز العملة لزيادة القوة الشرائية للناخبين رغم أنه سيتعين في النهاية خفض قيمتها. لكن هذه الزيادة المؤقتة في دخل المستهلك قد تساعد في إعادة انتخاب الحكومات، فيما تعمل على زعزعة استقرار الاقتصادات. وبشكل أساسي، كانت هذه السياسات سبب الشعبية الكبيرة في التسعينيات للرئيس رفيق الحريري، إلا أنه لم يعمل على تحرير سعر صرف الليرة اللبنانيّة. هذا الأمر لم يكن خطأً تقنياً، لأن سياسات الحريريّة السياسيّة نيوليبراليّة خالصة. فبحسب أكوستا، هذه النيوليبراليّة ستؤدّي حتماً إلى الاختلال في الإنتاج بين القطاعات والتخلّف التنموي؛ فكيف السبيل للحفاظ على الشعبيّة في وجه تبعات هذه السياسات؟

نحن كلّنا شهود على أنّنا تحوّلنا إلى مجتمع مستهلك يستورد الجزء الأضخم من استهلاكه، ليس لأنّه لا يملك القدرات والمهارات والتقنيّة التي تزيد الإنتاج، بل لأن كلفة الإنتاج المحليّ تفوق كلفة الاستيراد وتحوّل سوق العمل فيه إلى سوق لليد العاملة غير الماهرة، ما يدفع العمال المهرة إلى الهجرة الاقتصادية بحثاً عن وظائف ضمن اختصاصاتهم. وما لا نلاحظه بشكل دائم، هو ارتفاع دخلنا ومعه قدرتنا الشرائيّة، إلى درجات غير حقيقيّة، وبشكل متواصل على مدى ثلاثة عقود. عملياً، هذه الزيادة، كما يقول فرايدن، كانت رشوة. رشوة للسكوت عن التبعات الكارثيّة للسياسات الاقتصادية والمالية للحريريّة السياسيّة. رشوة، مرّت على معظم اللبنانيين من دون التنبّه إلى طبيعتها. فبالنهاية، مَنْ مِن هؤلاء الخارجين من حرب طاحنة سيرفض القدرة على الاستهلاك وكأنّه في بلد من العالم الأوّل؟

> القدرة الشرائية التكافؤية للبنانيين ارتفعت 400% في التسعينيات وأعمتهم عن حقيقة التدمير الممنهج للإنتاج والتآكل التدريجي للطبقة الوسطى المقيمة

لا للغواية مجدّداً

هذا المستوى العالي من القدرة الاستهلاكيّة أعمى اللبنانيين عن حقيقة التدمير المنهج للإنتاج في لبنان، والتخلّف التنمويّ، والتآكل التدريجي للطبقة الوسطى المقيمة في البلد. هذا المستوى من الاستهلاك غير طبيعيّ في بلد غير منتج.

الجزء الأكبر من اللبنانيين يكافح اليوم ليحافظ على قدرته الشرائيّة وعلى مستوى استهلاكه المرتفع، والكثير من السياسيين يخافون على النموذج اللبناني من باب الخوف من ردّة الفعل الشعبية على انهيار القدرة الشرائيّة عند المواطن اللبنانيّ التي كانت كلفتها على الاقتصاد مرتفعة في التسعينيات وأصبحت اليوم كارثيّة. يجب أن يخرج من القوى السياسية اليوم مَنْ يصارح اللبنانيين عن قدراتهم الشرائيّة التي ميّزتهم عن محيطهم، بالإشارة إلى أنها كانت حالة مصطنعة تعبّر عن رشوة ولا تستند إلى أرض الواقع الاقتصاديّ، بل تعزى إلى المحافظة على اقتصاد مدولر وعلى سعر صرف ثابت لليرة بأكلاف ماليّة هائلة. وأيضاً يجب مصارحة اللبنانيين أنّ المواءمة بين الاستمرار بنموذج يدعم القدرة الشرائيّة بهذا المستوى وخلق اقتصاد صحّي لأولادهم ولهم من المستحيلات.

قد لا يتحمّل اللبنانيون مسؤولية ما تأسّس في التسعينيات وما تلاها، وصولاً إلى أزمتنا الحالية، ولكنّنا أصبحنا أكثر دراية اليوم. لذلك علينا ألا نقع في غواية القدرة الاستهلاكيّة العالية مجدّداً، وعلينا أن نهيّئ أنفسنا لرفض الرشوة المقبلة والتي ستؤدّي إلى إعادة الحياة لنموذج اقتصادي دمّر أي أثر تنمويّ شهده لبنان قبل الحرب الأهليّة، مع فارق وحيد هذه المرّة أنه سيكون أكثر وحشية وقسوة. علينا أن نرفض أي مسار من أولوياته إعادة قدرة استهلاك اللبنانيين إلى ما قبل 17 تشرين الأول 2019، فهذه ستكون رشوة جديدة.

استقلالية المصرف المركزي في النفوس قبل النصوص

غسان العيّاش *

المواضيع المتّصلة باستقلالية المصرف المركزي، أو المتفرّعة عنها، تشدّ أنظار اللبنانيين، خصوصاً في اللحظة اللبنانية الاستثنائية الراهنة. هناك تشوّق في بلادنا لمعرفة كل ما يتّصل بالأزمة النقدية والمصرفية الحادّة التي غرق فيها لبنان. سرعان ما يكتشف الباحث أن موضوع الاستقلالية في العالم المعاصر لا يشبه محاور وإشكاليات استقلالية المصرف المركزي في لبنان. ففيما يسود الخلاف الجوهري، وأحياناً الصراع، علاقة مؤسّسة الإصدار (المصرف المركزي) بالدولة، أو علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية، تتناغم هاتان السياستان في لبنان منذ عقود وتسعيان إلى هدفين موحّدين، وهما تمويل عجز الموازنة وتثبيت سعر الصرف.

1. المصارف المركزية تكسب الحرب

نشأت المصارف المركزية في القرن السابع عشر كشركات مصرفية خاصة تتمتّع بامتياز إصدار النقد، مقابل اضطلاعها بتأمين تمويل الدولة. ومع الأزمات النقدية المتتالية، لا سيما في العقد الثالث من القرن العشرين، اتّجهت الدول الأوروبية إلى تعزيز تدخّلها في الشؤون الاقتصادية.

تزامناً مع هذا الاتّجاه، لم تعد المصارف المركزية في أواسط القرن العشرين ملكاً للدولة فحسب، بل أصبحت خاضعة لسيطرتها وتوجيهها. وتوسّعت ظاهرة تأميم مؤسّسات الإصدار وإنشاء المصارف المركزية الجديدة كمؤسّسات مملوكة من الدولة.

بخلاف المصارف المركزية في البلدان الغربية الأخرى كان البندسبنك الألماني، بعد الحرب العالمية الثانية، شذوذاً على القاعدة لجهة تمتّعه باستقلالية أسطورية بحماية حماسية من الرأي العام. يرجع ذلك إلى أن ألمانيا كانت أكثر الدول التي عانت من الانهيارات النقدية والاجتماعية، بفعل سيطرة السياسة على القرارات المؤثّرة على النقد.

اعتباراً من سبعينيات القرن الماضي شهدت اقتصادات الدول الصناعية انعطافاً جديداً بفعل موجات التضخّم العاتية وتضخّم الدين العام، خصوصاً بفعل الازدياد الكبير في الإنفاق العام، الناجم عن تدخّل الدولة في الحياة الاجتماعية وتعاظم الإنفاق الاجتماعي على وجه الخصوص. فقد تعرّض دور الدولة لانتقادات حادّة أسّست لنشوء الليبرالية الجديدة، واتّهمت الدولة بأنها مؤسّسة فاشلة ومسؤولة عن تضخّم الدين العام.

وفقاً لأرقام صندوق النقد الدولي، ارتفع الإنفاق الحكومي في الدول الصناعية من 28% من الناتج المحلي سنة 1960 إلى 50% سنة 1995، أما نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي فقفزت من 40% سنة 1980 إلى 70% بعد 15 سنة فقط. وحسب المصدر نفسه، ارتفع الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي بين سنتي 1980 و1990، أي خلال عقد واحد فقط، من 21% إلى 48,5% في فرنسا، ومن 57% إلى 129% في إيطاليا، وفي الولايات المتّحدة الأميركية من 44% إلى حوالى 70%.

في غمرة صعود الليبرالية الجديدة شكلت اتفاقية الوحدة النقدية، انتصار استقلالية المصرف المركزي على تدخّل الدولة في النطاق الأوروبي. فقد اعتُبرت هذه الاستقلالية المطلقة شرطاً لازماً لانتساب أي دولة أوروبية إلى اتفاقية الوحدة. بمعنى آخر، كرّست الاتفاقية المذكورة نظام البندسبنك الألماني كنموذج غير منازع للبنك المركزي الأوروبي والمصارف المركزية الوطنية الأوروبية.

يستند الأساس النظري لاستقلالية مؤسّسات الإصدار إلى ضرورة عزل السياسة النقدية عن المصالح السياسية. فالسياسيون يسعون لفرض سياسات توسّعية لخلق الوظائف وزيادة النموّ الاقتصادي، خصوصاً في المراحل التي تسبق الانتخابات، إلّا أن هذه السياسات من شأنها الإضرار بقيمة النقد لأنها تؤدّي إلى التضخّم.

وهكذا اعتمدت الدول الأوروبية الأعضاء في اتّفاقية الوحدة النقدية الفصل المطلق بين السياسيين والمسؤولين عن النقد. فعهدت قوانينها إلى المصرف المركزي مهمّة حراسة المجتمع ضدّ مخاطر التضخّم، وهي مهمّة يتولّاها المصرف المركزي وحده من دون أيّ تدخّل من الحكومة. في هذه البلدان لا يجوز لمسؤولي المصرف المركزي تلقّي أيّ تعليمات من السلطات السياسية بشأن إدارة النقد واستعمال الأدوات النقدية، وأهمّها تحديد معدّلات الفائدة ونسب الاحتياط الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة.

إن رسوّ تشريعات المصارف المركزية على هذه القواعد لم تمنع استمرار الصراع بين الزعماء السياسيين ومسؤولي المصارف المركزية، خصوصاً خارج الاتّحاد الأوروبي. والصراع التقليدي يدور بين اتّجاه الحكومة إلى خفض معدّل الفائدة لرفع النموّ الاقتصادي وخلق الوظائف، وبين تشدّد الصندوق المركزي في الحفاظ على معدّل مرتفع للفائدة للجم التضخم والحفاظ على قيمة النقد.

2. استقلالية مصرف لبنان

بين مصارف مستقلّة بحماية القانون ومصارف أخرى أخضعها التشريع للدولة، يشكّل مصرف لبنان حالة فريدة: لقد خصّه قانون النقد والتسليف بدرجة عالية من الاستقلالية، لكنه لا يستطيع ممارستها، لأن الدولة اللبنانية لا تفهم استقلالية المؤسّسات عن السلطة ولا تعترف بها.

تأسّس المصرف المركزي اللبناني سنة 1963، وهو من أهمّ ثمار الإصلاح الإداري والاقتصادي الذي قاده الرئيس فؤاد شهاب. وقد عهد الرئيس شهاب بإعداد هذا القانون الثوري والمحوري إلى الخبير في الشؤون المصرفية جوزف أوغورليان، المدير العام السابق لبنك سورية ولبنان.

أعطى القانون مصرف لبنان استقلالية واسعة عن الحكومة، بل استقلالية شبه كاملة. ويلاحظ أن التشريع اللبناني سبق قوانين معظم الدول الصناعية في تكريس استقلالية المصرف المركزي. ففيما كانت قوانين تلك البلدان، ما عدا البندسبنك، تُخضع مصارفها المركزية للدولة، خصّ القانون اللبناني المصرف المركزي باستقلالية واسعة عن الحكومة، وبقي ذلك إلى حين تأسيس الوحدة النقدية الأوروبية حيث تقدّمت تشريعات المصارف الأوروبية متجاوزة مصرف لبنان لتصبح في مستوى استقلالية المصرف المركزي الألماني.

حدّد القانون المهمّة العامّة لمصرف لبنان بالمحافظة على سلامة النقد اللبناني والاستقرار الاقتصادي وأوضاع النظام المصرفي. وعندما يحدّد القانون هذه المهمّة لمصرف لبنان فذلك يعني، نظرياً، أنه يستطيع ممارستها باستقلالية واسعة ومن دون الرجوع إلى الحكومة. وتضمّن القانون سلّة واسعة من الأدوات النقدية والمصرفية التي أجيز للمصرف استعمالها لكي يتمكّن من تطبيق سياساته بحرية واستقلال عن سياسات ورغبات الدولة.

ولكي يتمكّن مصرف لبنان من ممارسة هذه الاستقلالية، نصّ القانون على مجموعة من التدابير التنظيمية التي تحميه من تعسّف السلطة السياسية، مثل منع إقالة الحاكم ونوابه قبل نهاية ولايتهم القانونية وعدم خضوع المصرف لمؤسّسات الرقابة أسوة بإدارات الدولة ومؤسّساتها الأخرى.

لكنّ استقلالية مصرف لبنان لم توضع على المحكّ إلا لفترة قصيرة بين 1985 و1991، وهي فترة ولاية الحاكم الراحل إدمون نعيم. قبل هذه الفترة كانت الأوضاع النقدية مستقرّة بما ينفي أي مجال للصراع بين المصرف والدولة، كما لم تكن الدولة بحاجة إلى الاستقراض من المصرف لأنّ انهيارها المالي بفعل الحرب الأهلية لم يبدأ فعلياً قبل سنة 1984.

عندما فقدت الدولة سيطرتها على مواردها وبفعل ضعف سلطتها وسيطرة الميليشيات على الأرض، وجدت في قروض المصرف المركزي بديلاً من مواردها العادية، رغم أن القانون يحظر بشكل شبه مطلق «تنقيد الدين العام» أي اللجوء إلى خلق النقد من قبل المصرف المركزي لتسليف الخزينة، لأن هذه الأداة هي من أكبر مصادر التضخّم والتأثير السلبي على قيمة العملة.

فقد قيّد التشريع اللبناني اقتراض الدولة من مصرف لبنان بقيود صارمة، مع تأكيد مبدأ حظر إقراض مصرف لبنان للدولة. ولا يعني ذلك أن مصرف لبنان هو حرّ في تسليف الدولة أو عدم تسليفها، بل محظور عليه إقراض القطاع العام إلا ضمن الضوابط الصارمة التي رسمها القانون. فسمح له بمنح الدولة فقط تسهيلات صندوق لا تتعدّى 10% من واردات الموازنة العامّة في السنوات الثلاث الأخيرة.

أما في «الظروف الاستثنائية الخطيرة وحالات الضرورة القصوى» فيمكن تسليف الدولة بشروط صارمة بعد أن يستنفد المصرف والدولة كل الأبواب الأخرى لتأمين تمويل الخزينة.

موادّ قانون النقد والتسليف المتعلقة باقتراض الخزينة من مصرف لبنان

المادة 88

يُجاز لمصرف لبنان أن يمنح الخزينة بطلب من وزير المالية تسهيلات صندوق لا يمكن أن تتعدّى قيمتها 10% من متوسط واردات موازنة الدولة العادية في السنوات الثلاث الأخيرة المقطوعة حساباتها ولا يمكن أن تتجاوز مدّة هذه التسهيلات 14 شهراً.

المادة 89

تعطى الحكومة إجازة دائمة تخوّلها اللجوء إلى الاستلاف المنصوص عليه في المادة 88 كلما تبيّن لوزارة المالية ولمصرف لبنان أن موجودات الخزينة الجاهزة لدى هذا المصرف غير كافية لمواجهة التزامات الدولة الفورية، إلا أن هذه الإجازة لا يمكن استعمالها أكثر من مرّة واحدة خلال 12 شهراً.

المادة 90

باستثناء تسهيلات الصندوق المنصوص عليها في المادتين 88 و89، فالمبدأ ألا يمنح المصرف المركزي قروضاً للقطاع العام.

إلا أنه في ظروف استثنائية الخطورة أو في حالات الضرورة القصوى، إذا ارتأت الحكومة الاستقراض من المصرف المركزي، تحيط حاكم المصرف المركزي علماً بذلك. يدرس المصرف المركزي مع الحكومة إمكانية استبدال مساعدته بوسائل أخَر، كإصدار قرض داخلي أو عقد قرض خارجي أو إجراء توفيرات في بعض بنود النفقات الأخرى أو إيجاد موارد ضرائب جديدة... وفقط في الحالة التي يثبت فيها أنه لا يوجد أي حلّ آخر، وإذا أصرت الحكومة، مع ذلك على طلبها، يمكن المصرف المركزي أن يمنح القرض المطلوب.

حينئذ يقترح المصرف المركزي على الحكومة، إن لزم الأمر، التدابير التي من شأنها الحدّ مما قد يكون لقرضه من عواقب اقتصادية سيئة وخاصة الحدّ من تأثيره، في الوضع الذي أعطي فيه، على قوّة النقد الشرائية الداخلية والخارجية.

> بعد الاعتداء على إدمون نعيم بسبب رفضه تمويل بعض طلبات الوزارات لم يعد مصرف لبنان يعترض على اقتراض القطاع العام وفقد استقلاليته بالكامل في هذا الشأن

> منذ 1993 وخلافاً لقانون النقد والتسليف أعطى مصرف لبنان الأولوية لإقراض الدولة عبر استعمال معدّلات الفائدة لتشجيع المصارف على الاكتتاب بإصدارات الدين أو عبر القروض المباشرة للخزينة

الطابق الأرضي ورأسه إلى الأرض، حتى تمكّن من الإفلات من خاطفيه بمساعدة موظفي المصرف.

بعد تلك الواقعة وانتهاء ولاية نعيم لم يعد مصرف لبنان يعترض على قرارات اقتراض القطاع العام. لقد فقد المصرف استقلاليته بالكامل في هذا الشأن. إن العلاقة بين مصرف لبنان والدولة منذ سنة 1993 تتميّز، ليس فقط بقبول مصرف لبنان إقراض الدولة فحسب، بل اعتبر أن هذا التمويل هو من أولوياته، سواء باستعمال معدّل الفائدة لتشجيع المصارف على الاكتتاب بإصدارات الدين العام أو عبر القروض المباشرة التي كان يوفّرها هو للخزينة، خلافاً لقانون النقد والتسليف. في تشرين الأوّل الماضي بلغت محفظة مصرف لبنان 55% من الدين العام باللير اللبنانية و12% من سندات اليوروبوندز.

لقد تسنّى لي عرض علاقة مصرف لبنان مع الدولة في مرحلة ادمون نعيم في كتابي الذي صدر عن دار سائر المشرق قبل عام بعنوان «وراء أسوار مصرف لبنان – نائب حاكم يتذكّر». أما تفاصيل العلاقة بين المصرف والدولة بين 1993 ووقتنا الحاضر فتستحقّ دراسة خاصّة موسّعة يجب صياغتها ووضعها بتصرّف «الأخبار» وقرّائها في الوقت المناسب.

وبذلك تكتمل صورة تجربة مصرف لبنان مع الدولة منذ بدء أزمة المالية العامّة قبل خمس وثلاثين سنة وحتى اليوم.

ويمكن استباق هذه الدراسة بإصدار رأي مسبق حول هذه التجربة، وهو أن القانون اللبناني كان سبّاقاً بين تشريعات المصارف المركزية في العالم بإعطاء مصرف لبنان استقلالية عن الحكومة مكتملة الأركان. لكن المصرف لم يتمكّن من استعمال هذا الامتياز التشريعي لأن الدولة في لبنان لم تُعر النصوص التشريعية أي اهتمام ولم تسمح لمصرف لبنان أن يمارس وظائفه باستقلالية عن سلطانها.

وهذا يثبت أن استقلالية المؤسّسات لا يحميها القانون، بل مستوى الممارسة الديمقراطية في كل بلد، ودرجة احترام المؤسّسات فيه.

قبل الوحدة النقدية الأوروبية كان المصارف المركزية الأوروبية تمارس دورها بحرية وتحدّد السياسة النقدية وفقاً للمصلحة العامّة كما تراها، مع أن القانون كان، وقتها، يعتبر هذه المصارف خاضعة للدولة. بينما في لبنان، سطر قانون المصرف المركزي استقلالية المصرف باوضح وأشدّ العبارات، ولكنه كان ممنوعاً من ممارستها.

* نائب حاكم مصرف لبنان السابق

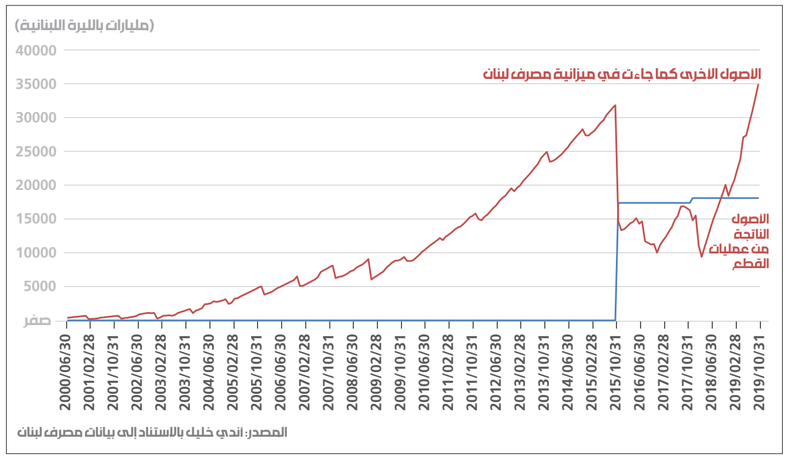

المصدر: اندي خليك بالاستناد الى بيانات مصرف لبنان

ماذا تخفي قيود مصرف لبنان والمصارف؟

حسين نور الدين

مع انخفاض قيمة الليرة مقابل الدولار بنحو 39%، وازدياد وتيرة الطلب على الدولار لأغراض متعدّدة تشمل المضاربة والاستهلاك الشخصي والادّخار المنزلي، خسرت الكتلة النقدية M2-M3 نحو 222 مليون دولار من الودائع بالعملة الأجنبية بين تشرين الأول وتشرين الثاني من عام 2019. انعدام الثقة شكّل أساس هذا النزف المالي، وهو مسار بدأ منذ الفصل الثاني من عام 2019 حين انكسر السعر الثابت لليرة مقابل الدولار، وإن بنسبة محدودة بلغت 5%، فيما أضاع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة فرصة كبح هذا التراجع بالأدوات الأفعل، أي الشفافية والاستخدام الأمثل للاحتياطات بالعملة الأجنبية.

في الواقع، إن سعر صرف الليرة هو رأس جبل الجليد فقط. فإلى جانب العجز المتنامي في الأصول العامة والذي حتّم البحث عن إيرادات إضافية عبر زيادة الضرائب ومن ضمنها زيادة ضريبة القيمة المضافة وضريبة الواتساب وسواها، تبيّن أيضاً أن الاحتياطات بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان والمصارف في أدنى مستوياتها، ما دفع المصارف، لاحقاً، إلى وقف التسهيلات المصرفية لزبائنها وحدّد مصرف لبنان فائدة خيالية تبلغ 20% لتمويل المصارف بالدولار. وتعزّزت هذه المعطيات بعدما بدأت وكالات التصنيف تحتسب الاحتياطات القابلة للاستعمال والتمييز بينها وبين الاحتياطات الإجمالية التي يعلنها مصرف لبنان. فبتش أشارت إلى عجز في الاحتياطات الصافية بقيمة 32 مليار دولار، ثم أصدرت ستاندر أند بورز تقريراً يشير إلى أن الاحتياطات القابلة للاستعمال تبلغ 19 مليار دولار من ضمنها تقييم الذهب، ثم بدأت تنخفض التقديرات للاحتياطات القابلة للاستعمال إلى أن بلغت ما بين 6 مليارات و9 مليارات دولار.

رغم ذلك، تمسّك حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بعدم الإفصاح عن الرقم الحقيقي للاحتياط والحديث عن احتياطات إجمالية بقيمة 37 مليار دولار، غير أن الأسواق المالية لم تصدّقه ما أثار موجة أزمة تمويل استيراد السلع الأساسية: طحين، دواء، ومحروقات. وعلى ضفّة سندات اليوروبوندز، شهدت الأسعار انخفاضاً مقابل ارتفاع في العوائد المدفوعة على السندات. كذلك بدأت الموجة الثانية من انخفاض سعر الليرة أمام الدولار لتصل إلى اقصاها في 28 تشرين الثاني بعد 10 أيام من إعلان جمعية المصارف تدابير مؤقتة بذريعة الأوضاع الاستثنائية تضمنت قيوداً على حركة الأموال وسقفاً أسبوعياً للسحب بالدولار من الحسابات الجارية.

هكذا وبفعل تعامل استنسابي من المصارف التجارية، مضافاً إليه افتقار الشفافية وربما انعدام الخيارات أمام مصرف لبنان، فضلاً عن دعوات فارغة لعدم الهلع تتناقض مع العوامل الموضوعية الحقيقية... كلّها دفعت الناس إلى تشكيل طوابير أمام المصارف لسحب الدولارات النقدية إن استطاعوا، أو الليرة لشراء الدولارات من السوق الموازية وسداد التزاماتهم بالعملات الأجنبية. هذه التشابكات أعادت إلى الأذهان تحذيرات الخبراء على مدى سنوات من أزمة ستعصف بلبنان نتيجة الديون الخارجية وخدمة الدين فضلاً عن العطب في بنية الإنتاج للقطاعات الاقتصادية الحقيقية.

ما بات جلياً أن أوضاع مصرف لبنان والمصارف غير سليمة مالياً، وهذا ينعكس سلباً على الاقتصاد المنهك بدين عام حكومي بلغ 87 مليار دولار (باستثناء ديون مصرف لبنان للمصارف)، ما يثير الكثير من الشكوك حول مصير ودائع اللبنانيين ومصير المصارف ومصير الدين السيادية: فهل على لبنان التخلّف عن سداد ديونه الخارجية؟ أم عليه الاستماع إلى محاولات غولدمان ساكس (التي قد تخفي مصالح خاصة) عن ضرورة الإبقاء بالديون الخارجية وإعادة هيكلة الديون الداخلية؟

المعطيات تشير إلى أن إعادة هيكلة الديون الداخلية ستكون بمثابة انتحار. فمصرف لبنان والمصارف التجارية هي التي تحمل القسم الأكبر من الدين، وميزانياتها متخمة بالخسائر وبمحاولات إخفائها. فعلى سبيل المثال، تظهر ميزانية مصرف لبنان وجود قيد باسم «أصول أخرى» تتضمن، بحسب شرح مصرف لبنان، ما يسمى seigniorage، أي فرق القيمة بين كلفة طباعة العملة وقيمتها الاسمية. رغم هذا الشرح البسيط، إلا أن هذا البند لا يزال مبهماً بسبب قيمته الهائلة وتقلّباته الكبيرة. فالقواعد المحاسبية تفرض، بهدف المساعدة على اتّخاذ القرارات، أن يتم تحديد القيود وتفسيرها كلّما ارتفعت قيمتها. في المقابل، إن حركة هذا البند منذ عام 2000 لغاية تشرين الثاني 2019، تعبدنا إلى نقطة مفصلية هي 31 تشرين الأول 2015، إذ شهد هذا القيد انخفاضاً مفاجئاً مقابل ارتفاع الأصول الناتجة من عمليات صرف العملة، ثم عادت الأصول الأخرى إلى الارتفاع بوتيرة متسارعة وحادة منذ حزيران 2018. وفي 15 كانون الأول 2019 كانت قيمة هذا البند تبلغ 39901 مليار ليرة (26,4 مليار دولار)، لكنه انخفض فجأة إلى 37627 مليار ليرة (24,9 مليار دولار) في 31 كانون الأول 2019، أي بانخفاض قيمته 2274 مليار ليرة (1,5 مليار دولار) خلال 15 يوماً فقط.

واللافت أن هذا القيد شهد ارتفاعاً بنسبة 100% خلال عام واحد فقط، والأرجح أنه يشمل العمليات الآتية:

- تمويل عجز الخزينة بالدولار وتسجيلها كمستحقات في باب الأصول في ميزانية مصرف لبنان بدل تاكل احتياطات الدولار.
- طباعة مزيد من الليرة.
- قد يستعمل هذا الحساب لإغلاق بعض الخسائر عبر قيد مدين crediting other assets ما يخلق سرابية في المعلومات المالية المقدمة.

أيا كانت النتيجة، فإنّ هذا القيد يحتاج إلى بيان وشفافية ووضوح تغيب عن مصرف لبنان الذي يمتنع منذ 15 عاماً عن إصدار بيانات الربح والخسارة.

كذلك، من اللافت أن الميزانية المجمّعة للمصارف ازدادت بنسبة 9% بين عامي 2016 و2019. أحد مصادر الزيادة الأساسية تكمن في بند «ودائع المصارف لدى مصرف لبنان»، مقابل تقلّص المطلوبات على القطاع الخاص (القروض). هذا يعني أن المصارف فضّلت توظيف الأموال في الأرباح السهلة التي يدفعها مصرف لبنان مقابل قيام باستقطاب الدولارات لاستعمالها في تغطية تمويل الدين العام وتغطية الاستيراد وسائر الحاجات التمويلية بالدولار مهما كان شكلها. هكذا بات 70% من أموال المصارف موظّفة لدى مصرف لبنان ما أدى إلى شحن الأصول بمستوى مخاطر مرتفعة بعضها ناتج عن الآتي:

- انخفاض سعر الليرة وبالتالي انعكاس ذلك على كلّ ودائع البنوك الليرة لدى مصرف لبنان من ناحية قيمتها الفعلية.
- تدهور أسعار اليوروبوندز.
- ارتفاع المطلوبات على المصارف بالدولار وانخفاض قيمة الأصول باللليرة يؤدّيان إلى فرضية راجحة بأن - صافي الأصول أصبح سالباً negative net worth. والسبب أن أكثر من 70% من أصول المصارف هي ودائع لدى مصرف لبنان ودين حكومي وقيمتها تنخفض عبر عوامل منها: انخفاض قيمة الليرة، انخفاض أسعار اليوروبوندز في الأسواق، التعثّر التقني من مصرف لبنان بشأن شهادات الإيداع، وهذا يؤشّر إلى عدم وجود دولارات لدى مصرف لبنان ويعكس احتمالات أكبر للتعثّر وضعف القدرة على إيفاء التزاماته بالدولار تجاه المصارف. وبالعودة إلى الآراء بشأن الإيفاء بالدين العام أو التخلف عنه فإنها تتوزّع على الشكل التالي:

1 - واحدة تنظر بريبة إلى مندرجات التخلّف وما تعنيه من صعوبة الحصول على التمويل بالعملة الأجنبية مستقبلاً، كما أن إصدارات اليوروبوندز تحتاج إلى تصويت 75% من حملة كلّ فئة منها نتيجة قصور قانوني من الطرف اللبناني عند الإصدار وعدم وجود collective action clause، وهو ما يزيد تعقيد الأمور.

2 - النظرة الثانية تقول إن الديون الخارجية لا تستأهل التخلف السيادي عنها والدخول في مغامرة في أسواق رأس المال العالمية مستقبلاً.

3 - نظرة تدفع باتّجاه حصول توقف عن الدفع ومفاوضة حملة الدين مرة واحدة.

حتى الآن لم يرد موقف رسمي على التساؤلات وإن كان مصرف لبنان سدّد استحقاقات تشرين الثاني الماضي من دون أن تتضح الصورة تجاه استحقاقات 2020.

خلاصة القول، المطلوب إجراءات عاجلة لا بدّ أن تكون مبنية على شفافية الأرقام لدى مصرف لبنان والمصارف لأنّ الحلول التفصيلية لا بدّ أن تنطلق من تحديد حجم المشكلة، بعيداً عن عمليات التجميل لبنود الميزانيات. فالحلول يترتب عنها كلفة وألم فيما تتركّز القضية اليوم على توزيع الآلام. حتى اليوم، المودعون هم من يدفعون الثمن، فمتى يعاد النظر وتصوّب البوصلة لتحميل المستفيد الأكبر النسبة الأكبر من الخسارة لإعادة إطلاق الاقتصاد وفق رؤية بنيوية جديدة تجعل منه اقتصاداً منتجاً لا ريعياً؟

مقال

لا حاجة إلى وصفات خارجيّة هدفها النهب

جورج سالم *

على مدى الثلاثين السنة الماضية، أنتجنا وأعدنا إنتاج مجتمعنا. الإنتاج الحقيقي هو عملية اجتماعية. والمفصل الرئيسي في الإنتاج هو الإنسان الاجتماعي، أي كل القدرات الاجتماعية والبيئية التي تنتج الإنسان، وكل طاقاتنا البشرية والبيئية مدخل في الإنتاج. وقياس إنتاجنا الكمّي كرمز بالقيمة المضافة سنوياً، أو بمعدل النمو الاقتصادي المبني على الناتج القومي.

على مدى ثلاثين سنة، نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات إنتاج تقارب الـ5% بالأسعار الثابتة. وهذه معدلات مرتفعة، وتعني مما يجب أن تعنيه، ارتفاعاً مرموقاً في مستويات المعيشة. لكن بالنسبة إلى قدراتنا الإنتاجية، فقد بقينا كما نحن بالمطلق. وعلى الأرجح حصل تدنٍّ نسبي في تكوّن رأس المال الإنتاجي. اجتماعياً حصل أيضاً أن تدنّت نسبة التقزّم لدى الأطفال بفرق بسيط؛ ما دون الخامسة من العمر من 17,2% إلى 16,5% خلال عقد من الزمن، وبين عامَي 1996 و 2004، بحسب معطيات البنك الدولي.

وربطاً بتوزّع الدخل، فقد تدنّت حصّة الأجور من الناتج القومي من النصف إلى ما يقارب الربع. زد على ذلك ما هو حاصل من تدهور بيئي واجتماعي. لذا نجد أن هذه القيمة المضافة، كما هذا الإنتاج على مدى الثلاثين السنة الماضية، لم تكن لهما الفائدة الاجتماعية بل على العكس، كانا على شكل إنتاج هدري. لنأخذ مثلاً، معمل صهر بطاريات السيارات الموجود على ضفاف نهر الليطاني. هو معمل يبيع القصدير أو المعدن المصهور إلى ألمانيا. لكن هذه العملية تتم بأجور متدنية ونتيجتها تسمم بيئي. ما يعني أن كل المدخلات البيئية أوالاجتماعية - التي صهرت البطارية - تبقى مخرجات وطنية نتداولها في السوق الوطنية وندفع ثمنها على المدى الطويل، أو في التاريخ الحقيقي. وضمنها كلفة الفواتير الصحية، والآفات الاجتماعية الناتجة عن خفض الأجور إضافة إلى الضرر المؤجّل لكلفة تنظيف البيئة. بينما استفادت ألمانيا من الأكلاف القليلة. ودفع مجتمعنا الأكلاف الأهمّ من صلب حيوات الناس وعلى مدى دورة إنتاج كاملة. وبما أننا أنتجنا في هذه الحالة، السموم البيئية، ثم استهلكناها من خلال المنتجات البيئية، فنحن هنا نستهلك من حيواتنا أكثر مما نستثمر فيها، أي أن القيمة المسعّرة في السوق والمنتج الأساسي كان السمّ البيئي أو الاجتماعي. بكل بساطة، فالمجتمع دعم كلفة إنتاج المعدن المصهور بما لا يعيد إنتاجه ككتلة حيوية اجتماعية. وعندما نعتبر أن بيع السلعة في زمن كرونولوجي آنيّ ما هو إلا لحظة في عملية إنتاج المجتمع، وأن مجمع المدخلات والمخرجات على مدى دورة الحياة تشكل كلًّا عضوياً في دورة الإنتاج. هنا يتجلى قانون القيمة في فهم العامل التاريخي لتكوين الأرباح أو الثروة. فولا لم ندفع نحن أكلاف الآفات المتعلقة بخفض الأجور والفواتير الصحية وفواتير كذا وكذا (في معمل صهر المعادن وما شابهه من الصناعات الربحية) لكانت الشركات الألمانية التي اشترت المعدن المصهور هي من يتحمل هذه الأكلاف، ولكانت ربحيتها أقل. لكن في عملية إنتاج فائض القيمة التاريخي هذا، تحتاج الشركات الكبرى إلى استلاب إرادة المجتمعات كي تقبل أن تستهلك ذاتها بوتيرة أعلى من خلال سلبها لإرادتها وقدرتها على التفاوض. وكلما ضعف الشعب اللبناني في تمثيل نفسه في عملية الإنتاج الاجتماعية، استغل القائمون بالصناعة والتجارة هذا الضعف لوضع الكلفة على كاهل المجتمع، ولكي تزيد من ربحيتها، وهذا ما يعنيه قانون القيمة.

النقطة التي يُفترض أن تستحوذ على انتباهنا هي أن العمل وإنتاجية العمل هما عملية اجتماعية. الفرد المجرّد غير موجود، الإنسان الحقيقي هو نتاج لما استثمره مجتمعه به. وبما أن ما يستثمره المجتمع بنفسه، هو نتاج لبناء الذات السياسية أو السيادية، تصبح حصّة الأجور من الناتج الاجتماعي علاقة مترابطة بمدى تحقق السيادة ومدى تراصّ الصفوف في المجتمع. وببساطة فإن المجتمع ينتج الثراء، لكن المتجمع المفكّك يقلّل من دخله. وبصيغة أخرى، طبيعة الحال أن حصيلة الدخل من الثراء منوطة بالقوة السياسية الممثّلة للقوى العاملة في المجتمع.

خلاصة القول، أن رأس المال علاقة اجتماعية مبنيّة على سيرورة عمل غرضها تقسيم الطبقة العاملة، أي هدفها سلخ الذات السيادية المبنية بدورها على أمن الطبقة العاملة، من الطبقة العاملة نفسها. وبقدر ما يقلّل المجتمع من إعادة الاستثمار في ذاته، يترك حصة أكبر من الثراء لرأس المال. أما المجتمعات المستلبة الإرادة فتعمل على تحييد أو تدمير مواردها لكي تتماشى مع أزمة فائض الإنتاج الدولي، والعكس صحيح.

هنا نأتي إلى لبنان الذي حيّد وهدر وهجر بيئته وناسه. وإذا نظرنا إلى لبنان ككل على هيئة مصنع منتج لقيمة ما، فجلّ ما ينتجه من ثراء، هو كم هدري بيئي وبشري هائل. كان المجتمع ككلّ مشاركاً في عملية الإنتاج الهدري. ورأس علاقات الإنتاج في هذا المصنع اللبناني، هو نتاج لصراع قوى اجتماعية غيّب فيها دور العمال من المعادلة. وهذه حقائق ما بعد الحدث. والرأس هنا، ليس إلا الكومبرادور المصرفي السائل في الدولار والمسيّل للأصول الوطنية بما في ذلك هدر الإنسان والبيئة التي تقيّد إعادة إنتاج المجتمع.

كانت الموازنات الطائفية تلعب دور المقسم ولكن هذا ليس بالأمر الاستثنائي. غريب. رأس المال لا يستوي من دون تقسيم العمل إما على أساس ديني أو عرقي أو قبلي أو جهوي. فهذه العلاقة تنبثق من تلك. أي إن رأس المال ينبثق من التقسيم الناتج عن سيرورة العمل. لكن الانتماءات الطائفية أو سياسة الهوية ليست هي سبب للأزمة. إنما تتحوّل إلى وسيلة. لأن الغاية من تسليح الهوية الثقافية هدفه ضرب العمالة بعضها ببعض أينما كانت. ومن مجمل الهويات الثقافية الكثيرة، فإن رأس المال، إن كان كولونيالياً أو امبريالياً، فهو يختار الهوية التي يريد أن يلبسها لشريحة ما، فتصبح في حد ذاتها محقّقة لأغراض الامبريالية. وعندئذ يأتينا المتكلّم باسم رأس المال من بنك دولي، ليقول إن هذه الهويات المركبة أسطورياً والتي ركّبها الكولونيالي كنشاط ريعي، كانت خارقة للتاريخ وللعب دور ريادي في الحاضر، بما في ذلك خلق الأزمات. فهي، أي الهوية السياسية، تصوّت وتنتخب وتقود سياسياً وبزبائنيتها تنقضّ على الإنتاج بسبب منافستها لطائفة أخرى.

إلا أن هذه الطوائف ليست بفاعل تاريخي، فما التصويت في ظل رأس المال، إلا المظهر الحديث لشعائر العبودية. أما الفاعل التاريخي فإنه يتجلّى بالقوة وله صفته التاريخية لأنه فرز لقوى اجتماعية ذات أيديولوجية مهيمنة تستعمل العنف بالضرورة لفرض خياراتها. فهي تقصف ثم تضع دستوراً طائفياً وتقسّم البلاد جغرافياً وتخصخص، ثم ترسل رعاع الطوائف إلى صندوقة الاقتراع. لذلك، ليس مستساغاً أن يأتينا زبون من عتاة البنك الدولي ليقول لنا مثلاً بأن التركيبة الاجتماعية والهوياتية في لبنان هي المسؤولة عن الأزمة، وبأن قطاعنا العام المملوك فعلياً للقطاع الخاص هو أيضاً مسؤول عن الأزمة. اللبنانيون ليسوا بالفاعل التاريخي. بل الفاعل التاريخي هو الطبقة المتحكمة والمهيمنة بأيديولوجيتها وأدواتها.

إن ما يستحقه لبنان اليوم، هو عملياً مستحق على مستوى الكون. لأن الهدر هو المنتج الكوني الرئيسي، وذلك سببه أن عقل التاريخ غير مؤنسن، أي أن عقل السلعة هو ما يحكم. ولبنان ليس استثناء. إنما يشكل حالة قصوى من تحكم السلعة في حياة البشر. وعلى مدى ثلاثين سنة، وكي يقبل المجتمع هدر طاقاته وقبول تحويل نصف دخله إلى أرباح مصرفية على مدى ثلاثين سنة، وكي يستثمر في شبابه ثم يهجره ويهتك بيئته، كل ذلك سببه انسلاخ الإرادة والسيادة والنزول عند رغبة رأس المال.

وقبل أن أنهي هذا، فلنلق الضوء قليلاً على دور المصارف. فهي مثّلت الآليةَ التي سحبت القيمة من البلاد، ما لا يعيد إنتاج البلاد. والمصارف بسبب التجزئة المصرفية مفلسة بنيوياً أينما كانت. مصارفنا أثريت من الإفلاس. والمفلس يجب أن يخضع لسلطة القضاء الوطني. وبما أن الدَّين عندنا داخلي بامتياز، فلا حاجة لنا إلى مؤسّسات دولية. المشكلة داخلية وتحلّ داخلياً ولا حاجة لنا إلى المؤسسات الدولية الناهبة. فلا الدين بخارجي، ولا حاملو سندات الخزينة بغرباء. فلماذا الإتيان بمن هدفه تكثيف ومضاعفة الهدر واستلاب الطاقات الإنتاجية التي تهدد الوجود البيئي والاجتماعي؟ المعادلة هنا بسيطة للغاية. فالمصرف المفلس يجب أن يُقفل. أما الودائع فهي محفوظة بضمانات وائتمانات طويلة الأمد ويعاد رسملتها من الطاقة الإنتاجية الكامنة في البلاد.

العملة اللبنانية كانت خردة وكذلك سندات الخزينة منذ عام 1990. أما هجمة شركات التصنيف ثم وزارة الخزانة الأميركية فهي خوّة ترد في سياق الهجمة القائمة على المنطقة ككل. وهي جزء من الصراع العالمي المشتعّب بين الولايات المتحدة الأميركية والصين. أما التهويل بالجوع مع وقف السيولة، فهو أيضاً من أدوات الهجمة الحالية. ولبنان لن يجوع والأزمة يمكن حلّها بمدى جدية عمل الكيان السياسي على حلّ التركيبة المصرفية القائمة، وضخّ السيولة وإعادة الارتباط بالاقتصاد السوري الأكثر ارتكازاً على قدرات ذاتية لتأمين السلع الضرورية.

*باحث في الاقتصاد السياسي والاجتماعي

المصارف مثّلت الآلية التي سحبت القيمة من البلاد، ما لا يعيد إنتاج البلاد وهي مفلسة بسبب التجزئة المصرفية بنيوياً أينما كانت والمفلس يجب أن يخضع لسلطة القضاء الوطني

انجل بوليغان ـ المكسيك